

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

المرجع:

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم: القانون الخاص

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

الجرائم الانتخابية في التشريع الجزائري

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

التخصص: القانون القضائي

تحت إشراف الأستاذة:

- زهدوركوثر

الشعبة: الحقوق

من إعداد الطالبة:

- عمور حسنية

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا

بن عودة يوسف

الأستاذ

مشرفا مقرا

زهدور كوثر

الأستاذة

مناقشا

بلحاج جيلالي

الأستاذ

السنة الجامعية: 2023/222

نوقشت يوم: 2023/06/12

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

أهدي هذا العمل إلى من حملتني وتحملت الصعاب في سبيل تربيتي ينبوع الحنان أمي الكريمة
إلى مثلي الأعلى في الحياة الذي علمني معنى الصبر والمثابرة والتحدي والإعتماد على النفس
فسرت على نهجه ونصائحه إنه والدي حفظه الله

إلى سندي في الحياة إخواني وأهلي

إلى من جمعني بهم الأقدار أصدقائي

إلى كل من أثار شمعة في دربي

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي

إليهم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع

شكر

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وتتحقق بفضلہ وتوفيقه المقاصد والغايات

يقول صلى الله عليه وسلم ((من لا يشكر الناس لا يشكر الله))

انطلاقاً وعملاً بهذا الحديث اتقدم باسمى عبارات الشكر والإمتنان إلى الأستاذة المشرفة

«زهود كوثر»

على معاملتها الطيبة وعلى توجيهاتها ونصائحها وإبداء رأيها والشكر موصول

إلى أعضاء لجنة المناقشة على الملاحظات القيمة وكل الأساتذة الذين غمرونا بالنصح والعطاء

طيلة المشوار الدراسي

وإلى كل الأصدقاء وكل من مد لي يد العون لإعداد هذه المذكرة من قريب أو بعيد

مقدمة

تعد الجرائم الانتخابية من أخطر الجرائم، لأنها تؤدي إلى اغتصاب سيادة الشعب ومصادرة إرادته، وتسمى بالجرائم الانتخابية لأنها تقتصر على العملية و المدة الانتخابية، فلا يتصور وقوعها خارج الإطار الانتخابي، كما تهم الجرائم الانتخابية القانون الجنائي بحكم تواجد عناصر التجريم بالتصور العام لنظام الحكم الذي أتى به الدستور، بمعنى آخر ما نسميه بالجرائم الانتخابية هو من قبيل الجرائم السياسية، لأنها تتعلق بطرق انبثاق السلطة التي تمارس الحكم السياسي في البلاد، و لأنها جرائم تستهدف المواطن في إحدى حقوقه السياسية الأساسية و هو حق الانتخاب.

لذا حرص المشرع على وضع نصوص وتشريعات مناسبة لتجريم الأفعال التي من شأنها تمس بالعملية الانتخابية في مراحلها المختلفة، فأدرج طائفة من النصوص العقابية الكفيلة بحماية حق الانتخاب، و ذلك لكي يؤدي هذا الأخير دوره في فاعلية و اقتدار، و لكي يكون معبرا بصدق و نزاهة وشفافية عن الإرادة الشعبية، فوجد المشرع الجنائي نفسه ملزما بحصر وتحديد الجرائم الانتخابية وعقوباتها.

و لكي نتمكن من الاطلاع على الجرائم التي قد تمس بالعملية الانتخابية و عن كيفية معالجتها لابد أن نتساءل عن ماهية الجرائم الانتخابية والجهات المتمتعة بالصفة و المصلحة في متابعة هذه الجرائم وكذلك الدور الذي يؤديه كل من القاضي الانتخابي و القاضي الجنائي في مراقبة مدى صحة العملية الانتخابية؟

ونظم المشرع الوطني العملية الانتخابية من خلال القوانين عضوية متعددة، كان آخرها القانون العضوي رقم 08-19 المعدل والمتمم للقانون العضوي 10-16 المنظم للإنتخابات، ويلاحظ أن هذا الأخير لم يشهد تطبيقا إلا من خلال الإنتخابات التشريعية لسنة 2017، أي أنه حديث ولم يظهر أي نقائص للحكم عليه، إلا أن هذه التعديل جاء في ظروف سياسية شهدها الوطن إستدعت تدخل رئيس الدول للخروج من الأزمة، وخلصت لجنة الحوار إلى تعديل القانون العضوي المنظم للعملية الانتخابية واستحداث سلطة مستقلة مكان الهيئة العليا للإشراف على الإنتخابية، وبالرغم من أنها مؤسسة دستورية أعلن عنها في صلب الدستور، إلا أن بإسم

سلطة الشعب التي لا تعوا فوقها سلطة أخرى تم بنجاح الخروج من الأزمة وتنظيم رئاسيات وفقا لقانون الإنتخابات المعدل.

ويجب الإشارة أن التعديل الأخير مس فقط القواعد المنظمة للجانب الإداري، دون الجانب الجزائي، فبالرغم من التحولات التي يشهدها العالم وتأثر على الدول داخليا، إلا أن المشرع لازال مقيد بالجرائم التقليدية دون مراعات للوسائل والأدوات الحديثة المؤثرة وبوضوح على صحة العملية الإنتخابية، وهو الأمر الذي تظن إليه المشرع من خلال تعديل الأمر رقم 156-66 بالقانون 20-23 المعدل والمتمم لقانون العقوبات، وذلك بتجريم الأفعال مهما كانت الوسيلة المستعملة في إشارة منه على تجريم بإستعمال مثلا مواقع التواصل الإجتماعي، بحيث يظهر الواقع أثره الكبير مؤخرا على العملية الإنتخابية.

إن الخروقات والإنتهاكات التي تطل العملية الإنتخابية عديدة لا يمكن حصرها، وقد ضبطها المشرع بأحكام جزائية تجد مصدرها في قانون المنظم للإنتخابات بالدرجة الأولى، وقانون العقوبات بإعتباره الشريعة العامة، وكذا قانون الوقاية من الفساد ومكافحته رقم 01-06.

أهمية الموضوع:

ان اهمية موضوع" الجرائم الإنتخابية في التشريع الجزائري أهميته إنطلاقا من الواقع والتشريع من خلال إتجاه جلّ التشريعات المعاصرة إلى ضرورة تقرير حماية خاصة للإنتخابات بشكل خاص وللديمقراطية بشكل عام ، نظراً لما تضيفه من إحترام للحريات الفردية، ومن ثم يقاس نجاح التشريع الوضعي في إضفاء الحماية الحقيقية لهذه الحقوق بمدى بلوغ الحماية المبتغاة، لذلك فإن أي سياسة جنائية تهدف إلى محاربة الإجرام يجب أن تتطابق مع المبادئ الأساسية للدولة الديمقراطية وكذلك يجب أن تخضع لمبدأ سيادة القانون وضمن إحترام حقوق الإنسان، فمسألة الحقوق والحريات العامة والشخصية قد استقرت في ضمير غالبية العالم المعاصر حيث أصبحنا نعيش عصر الإنسانية الجنائية.

أسباب إختيار الموضوع:

كما أن إهتمامنا بإعداد موضوع دراسة الجرائم الإنتخابية لم يكن من قبيل الصدفة، بل من أجل دراسة مختلف صور الحماية الجنائية للإنتخابات من خلال الوقوف على أهم الإختلالات والخروقات التي تشوب العمليات الإنتخابية وكيفية معالجتها على المستوى التشريعي والقضائي، ومن أجل إثارة النقاش حول موضوع هام يتعلق بمختلف مظاهر الغش التي تطال عمليات الإقتراع وتؤثر بشكل سلبي على المسلسل الإنتخابي بوجه خاص، وعلى المسار الديمقراطي بشكل عام، ما دام أن الإنتخابات قد حظيت بإهتمام معظم الباحثين السابقين بدراسة الجانب الدستوري والإداري، أما الدراسة في شقها الجزائي قليلة جدا أو ناقصة من حيث دراسة كل الجرائم الإنتخابية.

كما أن ما تعيشه الجزائر على غرار أكثر الدول ديمقراطية في العالم بمناسبة كل موعد إنتخابي، من خروقات وإنتهاكات وتبادل لتهم بين السياسين والهيئة الناخبة، له نصيب في إختيارنا دراسة هذا الموضوع، خاصة العبارة الشائعة التي يكثر تداولها للمسؤولين على العملية الإنتخابية في كل الدول الديمقراطية دون تخصيص وبمناسبة كل موعد إنتخابي، وهي أن العملية للإنتخابية ناجحة وامتازت بشفافية والنزاهة مع بعض الخروقات التي لا ترقى إلى التشكيك في صحتها، وللوقوف على مدى صحة هذه العبارة إرتأيت معرفة والكشف عن هذه الخروقات التي لا ترقى إلى مستوى المساس بإرادة وتوجه الهيئة الناخبة.

كما يعتبر هذا الموضوع من مواضيع الساعة التي تظهر مع كل موعد إنتخابي في ثوب جديد في مختلف الأنظمة والمجتمعات الديمقراطية، ومن الإهتمامات الراهنة لمختلف الدول على الصعيد الوطني أو الدولي، وعلى إختلاف درجة النمو الديمقراطي داخل مؤسساتها السياسية.

إشكالية البحث:

إن الأهمية التي يثيرها موضوع المذكرة يستدعي منا طرح الإشكالية التالية: هل مكنت السياسة الجنائية المنتهجة في محاربة الجرائم الانتخابية، المشرع الجزائري من إحصاء جل التجاوزات والخروقات والإنتهاكات والإعتداءات المصاحبة لمختلف مراحل العملية الانتخابية، وفيما تمثلت هذه الأفعال التي إعتبرها القانون جرائم تأثر على الإرادة الحرة للهيئة الناخبة، وفي سبيل تحقيق إنتخابات شفافة ونزيهة ماهي الآليات والضمانات المكفولة قانونا لمكافحة هذه الجرائم والحد منها؟.

ويتطلب الإجابة على الإشكالية الإمام بالأحكام العامة لتجريم الإنتخابي، من خلال تحديد مفهوم الجريمة الانتخابية، وبيان طبيعتها وأنواعها ، مع بيان الأركان الخاصة بها، إلى جانب التعرف على نطاق الحماية الجزائية وتأطيرها القانوني ومدى فعاليته في تحقيق الردع في مواجهة مرتكبي الجرائم الانتخابية، بعرض مختلف صور التجريم عبر مختلف مراحل العملية الانتخابية وبيان الجزاء لكل جريمة من الجرائم، ومدى كفاية الضمانات في حماية سلامة ونجاح العرس الإنتخابي.

منهج البحث

واعتمدنا في دراسة هذا الموضوع على عدة مناهج بغرض الإحاطة بموضوع الدراسة بشكل كاف منها المنهج الوصفي الإستقرائي وهو تحليل للجرائم الانتخابية وتعدادها وبيان العقوبات المقررة لكل واحدة منها، إلى جانب المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص الجزائية والوقوف على مدى فعاليتها في ردع الجريمة الانتخابية بهدف ضمان نزاهة وشفافية العملية الانتخابية، وأحيانا الأخذ بالمنهج المقارن كلما اقتضت الضرورة ذلك من خلال مقارنة التشريع الإنتخابي الوطني بالتشريعات الانتخابية المقارنة خاصة التشريعات الانتخابية العربية الأقرب وبعض الأنظمة التشريعية الأخرى، للوقوف على أوجه التشابه والإختلاف بهدف إثراء الدراسة ولما لا تكون كمرجع نجني من وراءه تعزيز حماية جزائية فعالة للإنتخابات في الجزائر.

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين :

الفصل الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للجرائم الانتخابية حيث قسمنا هذا الفصل إلى
مبحثين المبحث الأول بعنوان ماهية الجريمة الانتخابية ، وفي المبحث الثاني إلى آليات
الرقابة على العملية الانتخابية

أما الفصل الثاني سنتطرق فيه تحديد الجرائم الانتخابية وفقا لمراحل العملية الانتخابية
في المبحث الأول سنتطرق الجرائم الانتخابية الماسة بالمرحلة التمهيدية للعملية الانتخابية ،
وفي المبحث الثاني سنتطرق إلى الجرائم الانتخابية المتصلة بمرحلة التصويت والفرز
وفي الأخير أنهينا هذا البحث بخاتمة تتضمن مجموعة من النتائج والتوصيات التي
توصلنا لها من خلال هذه الدراسة.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للجرائم الانتخابية

تعتبر الانتخابات الوسيلة المثلى لتحقيق مبدأ سيادة الشعب ، و لكي تكون الانتخابات ديمقراطية تعمل الدول على من مجموعة من النصوص العقابية إلى جانب النصوص المنظمة للعمليات الانتخابية حتى تكفل حماية للحقوق والحريات السياسية للمواطنين بصفة عامة و التمتع بحقي الترشح و الانتخاب بصفة عامة و نظرا لعجز النصوص التشريعية المدنية عن توفير الضمانات الكفيلة بمنع مظاهر الانحراف في الحياة السياسية لاسيما إذا تعلق الأمر بالعملية الانتخابية ، تعمل تشريعات الدول من خلال النصوص الجنائية على تحقيق ذلك ، عن طريق حصر و تحديد الجرائم الانتخابية على إختلاف أنواعها و أشخاص مرتكبيها إعمالاً بمبدأ المشروعية وسيادة القانون و تقريراً للمسؤولية الجنائية بشأنها¹.

كما عرفها البعض بأنها :: كافة اعمال التعسف و الانحراف و التمييز في استخدام السلطة للاعتداء على حقي الانتخاب و الترشح للمواطن ضمانا لمشاركته الفعالة في العملية الانتخابية ودون تمييز بسبب الجنس او العقيدة².

لذلك نجد على أن الممارسة الديمقراطية تقتضي تهيئ المناخ الضروري لإجراء إستحقاقات في أجواء شفافة³ ونزيهة⁴، من خلال وضع سياسة جنائية تقي من الجريمة وتكافحها، وبالتالي تضمن إحترام عمليات الإقتراع للضوابط القانونية، من منطلق أن السياسة الجنائية من جهة هي مجموع الوسائل الجزرية التي تستعملها الدولة لمواجهة الجريمة، ومن جهة أخرى هي عبارة عن إستراتيجية شاملة لإدراك و تحليل الظاهرة الإجرامية ومحاربتها.

¹ - داود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية، دار النهضة العربية ، مصر ، 2002 ، ص 391 .

² - مصطفى محمود ، المسؤولية الجنائية عن الجرائم الانتخابية للناخبين و المرشحين و الادارة ، دار النهضة العربية ، مصر ، دون سنة نشر، ص 10 .

³ - الفاهم دنيا ، دور السياسة الجنائية في مكافحة الجرائم الانتخابية بحث لنيل دبلوم ماستر كلية العلوم القانونية

والإقتصادية والإجتماعية ظهر المهرارز فاس ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله المغرب سنة 2009/2010 ، ص.2

⁴ - بليل نونة ، ضمانات حرية ونزاهة الإنتخاب، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم القانونية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية الحاج لخضر ، جامعة باتنة 1 ، سنة 2018/2019 ، ص. 1.

وقبل التطرق لدراسة الجرائم الانتخابية علينا أولاً تبيان مفهوم الجريمة الانتخابية وآلية الرقابة عليها، والتي نعالجها في هذا الفصل في بحثين الأول نخصه لماهية الجرائم الانتخابية والمبحث الثاني خاص بآليات الرقابة على العملية الانتخابية.

المبحث الأول: ماهية الجريمة الانتخابية

تعد الجرائم الانتخابية من الجرائم الهامة نظراً لخطورتها ، حيث تعادل اغتصاب سيادة الشعب ومصادرة إرادته في الدول التي تقوم النظم السياسية فيها على الانتخابات. و مسألة الجرائم الانتخابية هي من المسائل التي تهم القانون الجنائي بحكم تواجد عناصر التجريم و العقاب، كما تهم القانون الدستوري بحكم مساس هذه الجرائم بالتصور العام لنظام الحكم الذي أتى به الدستور.

لذا حرص المشرع الجزائري على وضع نصوص و تشريعات مناسبة لتحريم الأفعال التي من شأنها المساس بالعملية الانتخابية في مراحلها المختلفة. فكان من الضروري أن تتصب دراستنا حول مفهوم الجرائم الانتخابية

المطلب الأول: مفهوم الجريمة الانتخابية وأركانها

تهتم الجرائم الانتخابية القانون الجنائي بحكم تواجد عناصر التجريم و العقاب، كما ته القانون الدستوري بحكم مساس هذه الجرائم بالتصور العام لنظام الحكم الذي أتى به الدستور.

لذا تعد الجرائم الانتخابية من قبيل الجرائم السياسية الأساسية ألا و هو حق المدة الانتخاب و تسمى هذه الجرائم بالانتخابية لأنها تقتصر على العملية و الانتخابية، فلا يتصور وقوعها خارج الإطار الانتخابي، كما تعد الجرائم الانتخابية بجرائم سياسية، لأنها تستهدف النيل من سلامة السير الطبيعي و السليم لعملية الانتخاب التي هي سلطة المنتخبين هذا ما سوف نتطرق له في الفروع الآتية:

الفرع الأول: تعريف الجريمة الانتخابية

الجرائم الانتخابية هي جرائم موقوتة ذات طبيعة خاصة ترتكب بسبب العملية الانتخابية بكافة مراحلها بدءاً من القيد في الجداول و الترشيح و الدعاية حتى إعلان النتيجة. وقد حرص المشرع على وضع التشريعات المناسبة لتجريم الأفعال التي من شأنها المساس بالعملية الانتخابية و ضماناتها الدستورية و القانونية في مراحلها المختلفة. المخالفات لذا لا تعد الجرائم الانتخابية المحددة بنصوص قانون الانتخابات من قبيل و هو الأمر الذي يستلزم بالضرورة لاكتمال أركان تلك الجرائم و المعاقب عليها، توافر الركن المعنوي المتمثل في وجود القصد الجنائي العمدي، ذلك لاعتبار أن الجريمة تتكون من اللحظة التي يُبنى فيها القيد على سبيل الغش بكشوف الناخبين و في نفس الوقت الذي توضع فيها بطاقات التصويت في الصناديق الانتخابية¹،

كما يلاحظ أن البحث عن توافر القصد الجنائي في الجرائم الانتخابية أمر غير وارد بالنسبة للأعمال المكونة «المخالفات»، إذ أن تلك المخالفات تثبت وترتب العقوبات المقررة قانوناً على ارتكابها بمجرد تحقق الارتكاب المادي للأعمال المتعلقة بها، كما أن الشروع في الجرائم الانتخابية هو بحسب الأصل محل للعقاب الجنائي أسوة بالجريمة، و من خلال هذه الفكرة تعرف الجريمة الانتخابية لدى البعض « سلوك خارجي إيجابياً كان أم سلبياً جرمه القانون وقرر له عقاباً إذا صدر عن إنسان مسؤول»².

يفهم من خلال هذا التعريف أن الجريمة الانتخابية هي عبارة عن سلوك مادي جرمه قانون الانتخابات وقرر له عقاباً متى أدى إلى التأثير على حسن سير العملية الانتخابية، سواء كان هذا السلوك قد صدر في المرحلة السابقة و الممهدة للانتخاب كجرائم القيد

¹ - بشير علي باز ، المشاكل والجرائم الانتخابية للمرشح قبل إكتساب العضوية وبعد إكتسابها كلية الحقوق ،جامعة طنطا، مصر، د. ن الكتب القانونية ، ب. ط ، سنة 2007

² - برححي أمال، الرقابة على العملية الانتخابية المحلية، مشروع مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، سنة 2014/2015، ص.49

المخالف للقانون، أو كان هذا السلوك معاصرا لمرحلة التصويت، مثل جريمة استعمال القوة أو التهديد لمنع شخص من إبداء الرأي في الانتخاب أو تقديم رشوة للناخب أو تكرار الرأي في الانتخاب أو تكرار التصويت أو سرقة أو خطف صناديق الانتخاب أو إتلاف أوراق الانتخاب هذا ما أدى بالمشرع إلى تسليط عقوبات صارمة نص عليها قانون الانتخابات، على كل مواطن يتسبب في إحداث جرائم انتخابية قد تمس بنتائج الاقتراع. هذا يعني أن الجريمة الانتخابية هي الفعل أو الامتناع الذي من شأنه التأثير على حسن سير و نزاهة العملية الانتخابية. كما تُعد الجرائم الانتخابية جرائم من نوع خاص لأن لها غايات تنافسية و ليست إجرامية، و هي جرائم وقتية ترتكب فقط بمناسبة الانتخابات و أثنائها، وتحدث آثار تؤثر في صحة تولي المناصب العامة وعضوية المجالس المنتخبة،¹ مما يؤثر في عدم استقرارها و اهتزاز قراراتها التي تتعلق بالمصالح العامة للشعب، هذا ما أدى بالمشرع الجزائري أن يحدد الجرائم والعقوبة المقررة لها في قانون الانتخابات 4 بحيث نص على إلزامية مواجهة مرتكبي تلك الجرائم بالعقوبات المتنوعة والمتدرجة في الوقت نفسه، و وفقا لدرجة خطورة وجسامة الفعل المرتكب والقصد الجنائي المكون للجريمة والآثار و النتائج الضارة لسلامة العملية الانتخابية بصفة عامة، هذا ما يؤدي بنا أن نبين طبيعة هذه الجرائم²،

يتفق الفقه على أن الجريمة الانتخابية لها طابع سياسي رغم أن التشريع لم يعرفها الدولة السياسية ولم يحددها، أي أن الجريمة السياسية هي عبارة عن جرائم تمس سلطة ونظامها السياسي و يكون الدافع في ارتكابها سياسيا بالضرورة³

¹ - ياسر حمزة ،تزوير الإنتخابات جريمة ضد الإنسانية ، دراسة تطبيقية على الإنتخابات المصرية، د. ن القاهرة، ط1، سنة2011، ص.15.

² - جيمايو نبيلة، دور القضاء في حماية النظام الإنتخابي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق ،تخصص النشاط الإداري والمسؤولية الإدارية كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة سنة 2016/2017، ص.187

³ - العلمي عبد الواحد ، شرح القانون الجنائي المغربي - القسم العام - ، ط 2002 ، د.ن. النجاح، ص. 54

ومهما اختلفت التسميات فتبقى لها دلالة ومعنى واحد بوصفها جرائم تمس بالعملية الانتخاب، وفي غياب نص تشريعي يعطي تعريف قانوني للجريمة الانتخابية تحتم اللجوء إلى الفقه لمعرفة مختلف التعريفات الخاصة بالجرائم الانتخابية، لقد تعددت تعريفات الفقهاء للجريمة الانتخابية ونذكر منها، كل سلوك إيجابي أو سلبي يجرمه قانون الانتخابات ويقرر له عقوبة أو تدبير أمن بإعتباره سلوك يشكل إعتداء على مصالح يحميها "القانون"¹ غير أن هذا التعريف يأخذ عليه أنه يقيم التفرقة بين الجرائم التي تسري عليها التشريعات الانتخابية أي مجرمة بنص القانون صراحة ، وبين تلك التي ترك مسالة تجريمها لقانون العقوبات.²

وعرفها البعض الآخر أنها "المخالفات التي تقع أثناء أدوار العملية الانتخابية وترمي إلى الإخلال بصدق عملية الانتخاب أو بحرية الناخب وسلامته من وجوه الضغط أو الإكراه وأسباب التغرير والرشوة³، إلا أنه يعاب على هذا التعريف أنه ربط الجرائم بالمخالفات دون غيرها من الجرائم الأخرى الجرح والجنایات على إعتبار أن المخالفات أقل تأثير وجسامة على العملية الانتخابية فكان من الأفضل إعتداد لفظ أكثر شمولية.

ومن الفقهاء من يرى أن الجريمة الانتخابية هي جريمة وقتية بقوله " أنها جرائم وقتية ذات طبيعة خاصة ترتكب بصدد العملية الانتخابية بكافة مراحلها بدءا من القيد في الجداول الانتخابية والترشيح و الدعاية والتصويت ثم الفرز وإعلان النتائج.

إلا أن وصف الجرائم الانتخابية بأنها جرائم وقتية أي أن السلوك الإجرامي يقع وينتهي بإنهاء العملية الانتخابية فهو وصف غير دقيق ومردود عليه، فبالرغم من أن غالبية الجرائم وقتية إلا أن بعضها يكون جرائم مستمرة كالإمتناع عن إزالة الدعاية الانتخابية الموضوعة في غير الأماكن المخصصة لها من قبل أحد المترشحين، فالجريمة الانتخابية

¹ - مصطفى أوزيد فهمي، الوجيز في القانون الدستوري والنظم السياسية، د.ن. الهدى للمطبوعات، الإسكندرية، سنة 1999، ص. 177

² - عبد الجليل مفتاح - عزيزة شبري، الجريمة الانتخابية دراسة تأصيلية مقارنة مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 36/37 نوفمبر 2014، ص 252

³ - صلاح الدين فوزي، النظم والإجراءات الانتخابية، د. ن . النهضة العربية، مصر، سنة 1985، ص.286.

تستمر في هذه الحالة إلى غاية إزالة الدعاية المخالفة، وإلى جانب هذه التعريفات هناك من الفقهاء من وفق في تعريف الجريمة الانتخابية وسلم إلى حد بعيد من الإنتقادات نذكر منها، ما جاء في تعريفها بأنها "الأفعال التي تنال من صحة العملية الانتخابية وتؤدي إلى تغيير الحقيقة سواء تم ذلك بطريق التزوير أو الغش أو تعمد التصرف على خلاف أحكام القانون"¹، كما عرفها البعض بأنها كافة أعمال التعسف والانحراف والتمييز في استخدام السلطة للإعتداء على حق الانتخاب والترشح للمواطن، ضمانا لمشاركته الفعالة في العملية الانتخابية ودون تمييز بسبب الجنس أو العقيدة"، وهناك من اعتبرها " كل عمل أو إمتناع يترتب عليه إعتداء على العمليات الانتخابية ويقدر القانون على ارتكابه عقابا"²، وعرفت أيضا بأنها "كل فعل إيجابي أو سلبي يعاقب عليه القانون ويرمي إلى الإعتداء على حق سياسي من خلال إستهداف المس بحرية أو مشروعية أو سلامة أو سرية أو نزاهة الإستفتاءات أو الإنتخابات قبل أو أثناء أو بعد الإقتراع."³

مهما تعددت التعريفات للجريمة الانتخابية إلا أنها تتفق في معظمها جميعا على إعتبار الجريمة الانتخابية تصرف جرمه القانون ورتب له جزاء لمساسه بالعملية الانتخابية وحسن سيرها، وقد يختلف هذا الجرم باختلاف صور الجريمة، إلا أن العامل المشترك هو محل الجريمة والمتمثل في الممارسة الانتخابية سواء ذلك مس الناخب أو المترشح أو العملية الانتخابية في أحد جوانبها، وتعد الجرائم الانتخابية من أخطر الجرائم المرتكبة ضد الدستور والتي قد توصف كجرح أو جنایات وذلك حسب ظروف ارتكابها.

¹ - بن يمينة سيد علي و سماتي يوسف الجرائم المتعلقة بسير العملية الانتخابية في ظل قانون رقم 16 - 10، مذكورة لنيل شهادة ماستر في الحقوق، تخصص قانون جنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، سنة 2018، ص.9.

² - علي حسن عبد الله الشرفي، الباحث و أثره في المسؤولية الجنائية دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية-، الزهراء، للإعلام العربي، م . حسان القاهرة، سنة 1986، ص 149.

³ - إبراهيم بن داود الجرائم الانتخابية بين البعدين الدولي والوطني ومقومات تحقيق النزاهة الانتخابية، د.ن. الكتاب الحديث، القاهرة، سنة 2013، ص.32.

الفرع الثالث : أركان الجريمة الانتخابية

تقوم الجريمة الانتخابية كغيرها من الجرائم على توافر مجموعة من الأركان لقيام المسؤولية الجزائية، وذلك بإتيان الفعل غير مشروع المجرم بنص القانون مع توافر النية أي القصد الجنائي.

- **الركن الشرعي:** لا وجود لجريمة إنتخابية في غياب الركن القانوني، أي أن قيامها مرتبط بوجود نص تشريعي يجرم السلوك الإنتخابي الإيجابي أو السلبي، وهذا ما يعرف لدى الفقه القانوني بمبدأ " لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص " أو مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات.¹

وقد كرس المشرع الجزائري هذا المبدأ ونص عليه في تعديل الدستور الجزائري عام 2016 م، في الفصل الرابع تحت عنوان الحقوق والحريات من الباب الأول الخاص بالمبادئ التي تحكم المجتمع الجزائري، والذي جاء فيه أنه "لا إدانة إلا بمقتضى قانون صادر قبل ارتكاب الفعل المجرم"، وكذلك نصه على أن " لا يتابع أحد، ولا يوقف أو يحتجز، إلا ضمن الشروط المحددة بالقانون، وطبقا للأشكال التي نص عليها، كما نصت المادة 41 من نفس الدستور على أن يعاقب القانون على المخالفات المرتكبة ضد الحقوق والحريات وعلى كل ما سلامة الإنسان البدنية والمعنوية"، فنجد من بين هذه الحقوق حق الإنتخاب فأى فعل أو سلوك يمس بممارسة هذا الحق أو سلامة نتائجه يعرض صاحبه للمسائلة القانونية وذلك عن طريق التجريم الإنتخابي.

كما يجد مبدأ الشرعية مصدره في الأمر المتضمن قانون العقوبات بإعتباره القانون العام في مادة التجريم والعقاب، وفقا لنص القانوني "لا" جريمة ولا عقوبة أو تدابير أمن بغير قانون".

لقد عالج المشرع مسألة التجريم الإنتخابي من خلال النص عليها في القسم الأول بعنوان المخالفات الخاصة بممارسة الإنتخاب من الفصل الثالث تحت عنوان الجنايات

¹ - طيفوري زاوي، المسؤولية الجزائية عن الجرائم الانتخابية دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الجنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي الياصب سيدي بلعباس، سنة 2015/2016، ص.401.

والجنح ضد الدستور من القسم السادس من الكتاب الثالث من الجزء الثاني من الأمر رقم 66-156 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم من المادة 102 إلى المادة 106، وكذلك من خلال القانون العضوي رقم 16-10 المتعلق بنظام الانتخابات حيث يفرد فيه المشرع جزءا منه لتحديد ما يشكل جرائم إنتخابية والعقوبات المقررة لها، وقد خصص المشرع الجزائري الباب السابع منه بعنوان الأحكام الجزائية في 26 مادة، وهي تتناول الجرائم الماسة بالعملية الإنتخابية بدء من عمليات الغش والتزوير التي تطال التسجيل في القوائم الإنتخابية مروراً بالحملة الإنتخابية ونفقاتها وما يطالها من عمليات الرشوة والتهديد وانتهاء بيوم التصويت والفرز وما يشهده أيضا من تجاوزات¹، وتظهر أهمية النص القانوني في التجريم في نص المادة 158 من الدستور والتي نصت أن أساس القضاء مبادئ الشرعية والمساواة، وبهذا أعطى المشرع حماية أكبر لهذا المبدأ ، فهو يمنع القاض من خلق جرائم أو فرض عقوبات وهو ما يعد حماية للفرد في شخصه وماله من تعسف السلطة القضائية أو غيرها، إذ في غياب النص تنتفي كل متابعة قضائية.

- **الركن المادي:** إن لكل جريمة من جرائم ركنا ماديا يجب توافره لقيامها، والحال كذلك في الجرائم الإنتخابية إذ يتمثل ركنها المادي في سلوك الاجرامي إيجابيا(القيام بأفعال جرمها القانون) كان أو سلبيا (الإمتناع عن أفعال أوجبها (القانون مجرم قانونا، والذي يتحقق بمناسبة قيام الفاعل بنشاط خارجي لغرض الإخلال بأحد القواعد التي تحكم الممارسة الإنتخابية، كمنع المواطنين من التصويت أو التأثير عليهم أو عدم الشطب من القوائم أو خطف صناديق الإقتراع أو التصويت المتكرر.²

إن الركن المادي بالمفهوم أعلاه يجسد ميلاد الجريمة من الناحية القانونية ويعطيها وصف معين فهو الركن الذي تعلن من خلاله الجريمة عن وجودها في الواقع، ذلك أن المشرع في قانون العقوبات والقوانين المتضمنة أحكاما جزائية لا يعتد بالنوايا أو الرغبة في

¹ - بليل نونة، المرجع السابق، ص ص. 249 250

² - جيمايوي نبيلة ، المرجع السابق ،ص.191.

إرتكاب الفعل إن لم يتجسد في الواقع مع إشتراط تحقق نتيجة معينة في بعض الجرائم، وقد لا يشترط المشرع ترتب نتيجة مثل إمتناع الناخب عن التصويت بدون عذر مشروع في الدول التي تأخذ بالتصويت الإجباري، والجاني قد يرتكب السلوك الإجرامي ويصل به إلى الغاية، كالقيام بالتزوير وتحقيق الفوز، أو أن يبدأ بتنفيذ الفعل ولكن يفشل في إتمامه لأسباب لا يد له فيها، فيكون في حالة شروع في الجريمة.

-الركن المعنوي : يطلق عليه القصد الجنائي أو القصد الإجرامي ويعني إتجاه إرادة الجاني إلى إرتكاب الفعل المجرم سواء كان فعلاً إيجابياً أو سلبياً، ويتطلب توافر عنصرين أساسيين العلم والإرادة ، بأن يعلم الفاعل بما ينطوي عليه سلوكه من إخلال بصحة وسلامة العملية الانتخابية ، وإتجاه إرادته نحو إتيان ذلك السلوك بقصد التأثير في العمليات الانتخابية أو إفساد نتائجها¹ ، ولقيام المسؤولية الجزائية للجاني إذا ما شكلت الأفعال المجرمة جنحة أو جنائية فمن الواجب توافر القصد الجنائي، أما المخالفة فتقوم المسؤولية الجزائية عنها بمجرد توافر الركن المادي لها وهو عدم التزامه بالتسجيل ببلدية إقامته الجديدة وعدم قيامه بطلب شطب إسمه من القائمة التي كان مسجلاً بها ببلدية إقامته الأصلية.²

ولقد إختلفت التشريعات حول إمكانية وقوع الجريمة الانتخابية عن طريق الخطأ لتكون بذلك جريمة غير عمدية وهذا ما تبناه المشرع الفلسطيني ، في حين إتجه أري آخر إلى إعتبار الجريمة الانتخابية جريمة عمدية يجب لقيامها تحقق القصد الجنائي بهدف الإضرار والتأثير في حسن سير العملية الانتخابية، كما فرقت كذلك بين توفر القصد الخاص أو يكفي توفر القصد العام لتوقيع العقاب، فقد أوجد المشرع نوعين من الجرائم ، النوع الأول يستلزم لتوافر الركن المعنوي فيها وجود القصد الخاص وذلك بإتجاه إرادة الجاني

¹- حسن مصطفى البحري، جرائم الانتخابات وعقوباتها في التشريع السوري (دراسة تحليلية) مجلة جامعة البعث ،سوريا، المجلد 40 ،العدد 5، سنة 2018 ،ص.98.أنظر الموقع الإلكتروني: www.shamra.net ، ت .إ. 05/04/2023 ،ص:23:08

²- بن يمينة سيد علي - سماتي يوسف ،المرجع السابق، ص.48.

إلى إثبات الفعل وتحقيق النتيجة مع النية في ذلك، أما النوع الثاني من الجرائم فيكفي توفر القصد الجنائي العام أي إثبات الفعل عن وعي وعلم بعناصره.

إلا أنه في نظرنا نرى أن أهمية العملية الانتخابية وضمان سلامة نتائجها وضرورة توفير الجو المناسب لإجرائها في إطار الشفافية والنزاهة يتطلب عدم التساهل أو التجاهل عدم المتابعة الجزائية ومنه الإفلات من توقيع العقاب على كل من خرق القانون سواء بصفة عمدية أو غير عمدية لأنه بمجرد ارتكاب الركن المادي تتحقق النتيجة التي تآثر على سلامة النتائج، خاصة وأن الجرائم الانتخابية صنفتم ضمن جرائم الخطر التي لا تستلزم حصول ضرر لقيام مسؤولية الجاني الجزائية إذ يكفي أن الإعتداء مس حق دستوري.

المطلب الثاني : أنواع الجرائم الانتخابية وطبيعتها

إن التشريعات الجزائية على إختلاف أنواعها أعطت أهمية كبيرة للعملية الانتخابية باعتبارها الوسيلة الوحيدة التي تجسد ممارسة المواطن لحقه الدستوري المتمثل في الانتخاب، فإلى جانب وضع مجموعة من القواعد والإجراءات والآليات لضبط وتنظيم هذه الانتخابات وإنجاح هذا العرس السياسي في جو من النزاهة والشفافية لإرساء مبدأ الديمقراطية، وذلك من خلال المنظومة التشريعية المتنوعة إنطلاقاً من قوانين عامة والمتمثلة في قانون العقوبات مروراً بقوانين خاصة متعلقة بالانتخابات، إلا أن هذا لا يكفي لتحقيق حماية قانونية للعملية الانتخابية وكان لزاماً على المشرع التصدي لجل السلوكيات والأفعال المصاحبة لها والتي تآثر بشكل أو بآخر على سلامة العملية الانتخابية خلال جميع مراحلها، وذلك بتجريم هذه الأفعال وتوقيع العقاب على مرتكبيها، خاصة وأن الجرائم الانتخابية تعد من الجرائم الخطيرة نظراً لسمو الحق الانتخابي لدى الدول القائمة على الديمقراطية.

لقد تضمن كل من قانون الانتخابات تحت عنوان الأحكام الجزائية وقانون العقوبات بحيث تضمن نصوصاً صريحة تجرم المساس بالعملية الانتخابية وهذه النصوص تتعلق

بالجرائم الواقعة على الأشخاص، أو الأموال، أو الجرائم الماسة بالشرف والإعتبار، أو الماسة بنزاهة العملية الانتخابية وحيادها

إن خلوا تشريعات معظم الدول من وجود تعريف قانوني للجريمة الانتخابية يعود سببه إلى لتعدد الأفعال المجرمة التي تصيب العملية الانتخابية عبر جميع مراحلها، مما أولى مهمة ذلك للفقهاء فتعددت التعريفات واختلقت من فقيه إلى آخر مما أدى إلى إنتقاد الكثير منها، فإتجه الفقه إلى البحث إيجاد التعريف لها من خلال معرفة الطبيعة القانونية للجريمة الانتخابية وتمييزها عن الجرائم العادية لهذا تم قسيم هذا المطلب إلى فرعين نتطرق في الفرع الأول إلى أنواع الجرائم الانتخابية ، أما الفرع الثاني نخصه لبيان طبيعة الجريمة الانتخابية.

الفرع الأول: أنواع الجرائم الانتخابية

إن الجرائم الانتخابية شأنها شأن الجرائم الأخرى منها ما يقع على الأشخاص ،ومنها ما يقع على الأموال ، ومنها ما يقع على الشرف و الإعتبار ، ومنها ما يمس نزاهة الإلتخاب.

- الجرائم الواقعة على الأشخاص : ويقصد بها الجرائم الواقعة من أو على الناخبين أو المرشحين أو ممثليهم أو موظف الإدارة الانتخابية ،أو المكلفين بخدمة عامة، القائمين على العملية الانتخابية عندما يكون هؤلاء هم المجني عليهم أو هم جناة ،وهذه الجرائم منها ما حياة الإنسان كالقتل أو ما يمس سلامة الجسم كالجرح أو الضرب أو إحداث عاهة مستديمة ومنها ما يمس حرية الإنسان كالتهديد أو الخطف.¹

إن التنافس على تولي السلطة قد يثير المشاكل بين المترشح وأنصاره في مواجهة مترشح آخر وأنصاره مما يؤثر سلبا على الإلتخابات وقد تصل إلى حد الإغتياالات ،فمتى تمت الجريمة داخل قاعة الإلتخاب نكون أمام جريمة إنتخابية، قد يتعرض أحد القائمين على العملية الانتخابية أو أحد المترشحين إلى الأذى أو الإعتداء داخل الأماكن المخصصة

¹ - سليم طواهري دور القضاء في إنتخابات المجالس المحلية في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في القانون ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، سنة 2013/2014 ،ص.77

للانتخاب، ويهدد سلامة الجسدية والنفسية للمجني عليه يسأل أمام القانون على أساس جريمة إنتخابية ،فجرائم الإيذاء جرائم عمدية يكون القائم بها عالما بأن فعله غير مشروع وتتصرف إرادته إلى تحقيق النتيجة، وكذلك الأمر بالنسبة لجرائم الخطف التي تطال سواء القائمين على العملية الإنتخابية أو المترشحين أو الناخبين وقد تصل حتى إلى أقاربهم خلال جميع مراحل العملية الإنتخابية، فمتى وقعت نكون أمام جريمة إنتخابية.

الجرائم الواقعة على الأموال: إن الأموال المنقولة أو الغير منقولة قد تكون محلا للإعتداء في الجريمة الإنتخابية فعلية الإنتخابية تتطلب أموال ومستلزمات نذكر منها سجلات الناخبين، أوراق الإقتراع، الأختام الحبر ، صناديق الإقتراع، الأقفال، سيارة، تمزيق اللافتات أو إزالتها، والتي يجب المحافظة عليها من التلف والضياع والسرقه والتلاعب والإختلاس¹، وكذلك الأمر بالنسبة إلى مراكز ومكاتب الإنتخابية والتي لزاما أن تلقى الحماية الكافية لأنها معرضة للإعتداء ومحلا للعديد من الجرائم الإنتخابية كالسرقة أو الإختلاس أو الإئتلاف وغيرها من الجرائم والتي قد تصدر إما من القائمين أو موظفو الإدارة أو من المترشح أو الهيئة الناخبة

- **الجرائم الماسة بالشرف والإعتبار :** تشكل جرائم القذف و السب أهم صور الجرائم الماسة بالشرف والإعتبار ، وهذه الجرائم قد تطال أي طرف من أطراف المشاركة في العملية الإنتخابية ،وغالبا ما تقع على المرشح خاصة أثناء الحملات الدعاية الإنتخابية، إما من طرف المرشح المنافس أو من قبل أي شخص آخر، فالإدعاءات الكاذبة التي يطلقها أحد المترشحين ضد مرشح آخر، أو تطلقها قناة فضائية أو محلية أو صحفية حتى على الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت للإنقاص من مكانته أو تشويه سمعته، كي يآثر على الناخبين إتجاهه، وتحدث هذه الجرائم أكثر خلال مرحلة الدعاية الإنتخابية أين يسعى كل مرشح لنيل هدفه.

¹ - سليم طواهري ،المرجع السابق ، ص. 77.

- **الجرائم الماسة بنزاهة الإنتخاب** : تعمل الدولة جاهدة على ضمان إنتخابات حرة ونزيهة سالمة من الطعن في صحتها، وإن لإرادة المواطن دور كبير في تحقيق ذلك، وتكون حرة حين يكون الناخب في وضع من شأنه أن يعبر فيه عن إرادته وإختياره، وبمناى عن أي تأثير مهما كان نوعه، وتكون نزيهة حين تكون نتائجها متطابقة مع ما أراده أو عبر عنه الناخبون، ورغم حرص الجهات القائمة على العملية الإنتخابية على أن تتم بشفافية إلا أنه قد يصاحبها بعض الأفعال المؤثرة كأعمال التهديد أو الرشوة أو التزوير، وهي من أهم الجرائم الماسة بالنزاهة وحرية الإنتخاب وتتنافى مع المبادئ التي تقوم عليها الإنتخابات والمتمثلة في الحرية، السرية، العمومية، والشخصية.

الفرع الثاني: الطبيعة القانونية للجريمة الانتخابية

لقد تعددت تعريفات الفقهية للجريمة الانتخابية واختلفت من فقيه إلى آخر، ولم يتوصلوا إلى وضع تعريف موحد وشامل لها نتيجة الإنتقادات التي طالت الكثير منها، مما دفع جانب من الفقه إلى الإستناد في ذلك إلى طبيعة هذه الجريمة وتمييزها عن الجرائم الأخرى من حيث إنطباعها بالصفة العادية أو بالصفة السياسية، خاصة وأن التشريعات الإنتخابية لم تحدد بصفة صريحة الطبيعة القانونية للجريمة الانتخابية.

إلا أن الفقه الجنائي إنقسم بصدد تحديد طبيعة الجريمة الانتخابية ففي الوقت الذي يعتبرها البعض جريمة عادية كغيرها من الجرائم، يذهب البعض إلى إعتبارها جريمة ذات طابع سياسي مع إختلاف في المعيار الذي يعتمد عليه في تحديد هذه الطبيعة.

يرى أنصار الإتجاه القائل بالطبيعة العادية للجريمة الانتخابية بإعتبار أنها جرائم وقتية¹ تحدث خلال فترة زمنية معينة هي فترة الإنتخابات، ترتكب من قبل المجرم بصدفة ليس لديه ميل إجرامي، يتميز بضعف الوازع الخلقي²، وبصورة عرضية تحت نوبة إنفعال

¹ - حسام الدين محمد أحمد الحماية الجنائية للإنتخاب السياسي في مراحل مختلفة ، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ،

القاهرة سنة 2003 ، ص ص . 23 . 24

² - الجليل مفتاح عزيزة شبري المرجع السابق، ص ص 257-256

يقوم بالفعل لتحقيق مصلحة شخصية وما الظرف السياسي إلا قناعا يستر هذه المصلحة وعامل مساعد لظهور هذه الجريمة، غير أن هذا الإتجاه أنتقد على أساس أنه لا يمكن تحديد الطبيعة القانونية للجريمة من خلال دراسة شخصية المجرم فقط، كما أهمل أسس تحديد طبيعة الجريمة وهي إما الباعث أو طبيعة الحق المعتدى عليه، فالحق المعتدى عليه في الجريمة الانتخابية هو حق طابع سياسي، كما أن الأهداف في مجملها هي سياسية لأنها تتمحور بالأساس حول ضمان الفوز للمشرح أو الحزب على حساب الآخرين ولا أهمية للظرف السياسي الذي ركز عليه هؤلاء¹.

أما أصحاب الإتجاه المؤمن بالطبيعة السياسية للجريمة الانتخابية، فقد إختلفوا في تحديد المعيار المعتمد لتحديد هذه الطبيعة، ذلك لتمييز بين الجريمة العادية و الجريمة السياسية فهناك من يعتمد المعيار الموضوعي وهناك من تبني المعيار الذاتي (الباعث) ، وهناك فريق يأخذ بالمعيار المختلط، ونبين ذلك فيما يلي:

المعيار الموضوعي: وينصرف إلى موضوع الجريمة أي طبيعة المصلحة المحمية، في الحق المعتدى عليه ، فطالما أن هذا الحق ذا طبيعة سياسية يتعلق بأحد الحقوق السياسية للأفراد والتمثل في حق الانتخاب، فإن الجريمة الواقعة عليه تأخذ وصفه، وهكذا تعتبر سياسية كل جريمة تمس كيان الدولة ونظامها السياسي كالإعتداء على الدستور، المساس بأمن الدولة، الإعتداء على الحقوق والحريات التي تكفلها الدولة للمواطنين، هذا المعيار إستندت عليه إتجاهات الفقهية ، ويتجلى ذلك بوضوح في التعريف الذي تبناه المؤتمر الدولي السادس لتوحيد القانون الجنائي في كوبنهاغن سنة 1938، والذي عرف الجرائم السياسية بكونها الجرائم الموجهة ضد نظام الدولة أو سير جهازها وكذلك الجرائم ضد حقوق المواطن السياسية.

¹ - بليل نونة، المرجع السابق، ص. 250.

والأمر كذلك بالنسبة للفقهاء والقضاء الفرنسي حيث ذهب الفقهاء إلى إعتبار الجرائم الانتخابية جرائم سياسية من منطلق كونها تشمل عدوانا على حق سياسي للمواطن، بل تعد جرائم سياسية بالطبيعة، وطابعها السياسي لم يكن محل جدال أو منازعة من قبل مهما كان دافع مرتكبها، وسلكت محكمة النقض الفرنسية ذات المسلك من حيث أن الجرائم المرتبطة بالمادة الانتخابية جرائم سياسية لا يمكن مماثلتها بجرائم الحق العام.

- **المعيار الذاتي:** يأخذ بعين الإعتبار الباعث الذي يحرك الفاعل، وهكذا تكون الجريمة سياسة عندما يكون غرض أو غاية مرتكبها المساس ولو بشكل غير مباشر بمصالح ذات طبيعة سياسية، وإن لم يكن كذلك فلا تأخذ هذا الوصف حتى وإن وقعت على أحد الحقوق السياسية، كمن يتلاعب بنتائج التصويت لصالح المترشح الحزب الحاكم حفاظا على النظام السياسي، أو العكس لصالح المعارضة للوصول إلى الحكم من أجل تغيير نظام السياسي القائم، والدوافع غالبا ما تكون ذاتية، كمن يستجيب إلى الباعث الأناني مثلا الإنتقام. وقد تبنى هذا الإتجاه محكمة النقض المصرية في بعض أحكامها وإتجهت نحو تغليب المعيار الشخصي إلى أن إرتكاب الجريمة بعد إنتهاء العملية الانتخابية وظهور نتيجتها بعامل الأنانية ورغبة في الإنتقام من الخصوم لا يكون الدافع على الجريمة أو الغرض منها سياسي، وبالتالي لا تكون الجريمة سياسية، إلا أن هذا المعيار أعيب عليه أنه يوسع من نطاق الجرائم السياسية، بالإضافة إلى أن مسألة تقصي البواعث أمر يستعصى تحقيقه.¹

المعيار المختلط يجمع هذا الإتجاه بين المعيار الذاتي والموضوعي وعليه فالجريمة تعد سياسية عندما يكون الباعث على إرتكابها سياسيا وتتحقق لها هذه الصفة كذلك عندما تقع على الحقوق السياسية العامة والفردية، وهو الإتجاه الغالب لدى الفقهاء الجنائي.²

أما المشرع الجزائري لم ينص على الطابع السياسي للجرائم الانتخابية، إذ لم يميز بين الجرائم العادية والجرائم السياسية مسائرا في ذلك المشرع الفرنسي والمشرع المصري، في حين

¹ - عبد الجليل - عزيمة شبري، المرجع السابق، ص258

² - بليل نونة المرجع السابق، ص.251.

نجد المشرع العراقي والليبي أعطوا تعريفا للجريمة السياسية مبنيًا على المعيار المختلط، إلا أنه يستدل على الطابع السياسي للجرائم الانتخابية من خلال المادة 698 من ق إ ج لعام 1966 م المعدل والمتمم إذ تنص: "لا يقبل التسليم في الحالات الآتية..... إذا كانت للجناية أو الجحة صبغة سياسية....."

المبحث الثاني: آليات الرقابة على العملية الانتخابية

أحدثت العملية الانتخابية طفرة في العلاقات السياسية والمرجعيات الديمقراطية على اعتبار أنها من الآليات المرسخة للديمقراطية¹، ولا شك أن أحد أهم مؤشرات لقياس مستويات تكريس الديمقراطية هو مدى نزاهتها، خاصة وأن هذه العملية إقترنت في الواقع بأساليب التلاعب المرتبطة بالتنافسية وتحول معه العمل الانتخابي إلى مجرد إستراتيجية لإضفاء الشرعية الشكلية على الديمقراطية مما جعل المواطن لا يثق بالانتخاب كآلية للتعبير والإختيار والمساهمة في تغيير السياسي، لأن الانتخاب قد لا يعبر عن العملية الديمقراطية ما لم يرفد ويتسق معه مصفوفة من الأطر المؤسساتية والسياسية والثقافية²، وبهذه الرؤية أصبح من الضروري توفير آليات لتداول على السلطة بالطرق الديمقراطية لتحقيق ما يسمى بالعدالة الانتخابية .

إن حماية العملية الانتخابية وضمان شفافيتها ومصداقيتها تبدأ أساسًا بتأطيرها بشكل جيد من خلال النصوص القانونية التي تنظمها، أي على المستوى القانوني، أما الحماية الثانية فتظهر جليا من خلال الجانب المؤسسي بإنشاء هيئات مستقلة تتولى مهام تنظيم وضبط العملية الانتخابية في مختلف مراحلها .³

¹- الوافي سامي النظام الانتخابي الجزائري ودوره في تعزيز الديمقراطية المحلية، مجلة الإجتهد القضائي، عدد 15 ، سبتمبر 2017 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة المنار، تونس، ص. 338.

²- باقر نجار، العملية الانتخابية في مملكة البحرين ، ندوة ، معهد البحرين للتنمية السياسية ،سنة 2014 ،ص. 18.

³- عبد الحق مزردى ضمانات إستقلالية أعضاء الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات في ضوء النظامين الجزائري والتونسي ،مجلة الإجتهد القضائي، العدد 16 مارس 2018 كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة شيخ العربي تبسي، ص236.

لقد أولت أنظمة الحكم أهمية بالغة لتأطير العملية الانتخابية بتشريعات تحيط بجميع مراحلها ومنها الجزائر، سواء قبل عملية الانتخاب أو أثناء عملية الانتخاب أو بعد عملية الانتخاب، فالإطار القانوني للعملية الانتخابية يعد أحد الأطر الهامة التي لا تكتمل العملية الانتخابية إلا بوجودها ، كما يعد أهم الوسائل الإجرائية التي تحمي حقوق الناخبين.

إن العملية الانتخابية مجموعة مركبة متسلسلة من الإجراءات الدستورية والقانونية، تعكس حساسية هذه العملية باعتبارها من أهم صور المساواة بين الأفراد في ممارسة الحقوق السياسية ، وحرصا من المشرع على ضمان نزاهة وشفافية العملية من كل الخروقات والتجاوزات التي تطالها من خلال تنصيب على مجموعة ضمانات دستورية وقانونية تتجسد في الرقابة بإشراك كافة أطراف العملية الانتخابية.¹

إن عملية الرقابة على الانتخابات هي عملية معقدة ومنظمة تقوم بها أجهزة خاصة ذات خبرة تعمل على إصدار التقارير الموثقة، وجميع معترف بها من الدول، خاصة وأن النظام الانتخابي في الجزائر منذ 1963 و 1976 كان مجرد عملية شكلية لا تعبر عن إرادة الناخبين وبصدور دستور 1989 تكون الجزائر قد دخلت مرحلة تنفيذ الإصلاحات السياسية ، وبعد ذلك تحولا هاما في الحياة السياسية والمؤسساتية في الجزائر، حيث فتح لأول مرة التعددية السياسية في الجزائر، إلا أنه لم يتمكن من وضع الآليات القانونية والمؤسساتية لمواكبة تلك التحولات² ، الأمر الذي أدى بالمشرع إلى إجراء الكثير من التعديلات لتطویر الإطار القانوني(من موائيق دولية ،دستور ،قوانين وطنية على شكل قانون إنتخابي) المتعلق بالعملية الانتخابية يعمل على ضمان إستقلاليتها ونزاهتها ،بالإضافة إلى دفعها بالأحزاب السياسية والمجتمع المدني والناخبين بشكل عام للمشاركة

¹ - توفيق بوقرن، الضمانات الدستورية والقانونية لنزاهة عملية التسجيل في القوائم الانتخابية في الجزائر ،مجلة العلوم الإجتماعية المجلد 15 ، العدد 28 سنة 2018 ، جامعة سطيف 2 ، ص 343.

² - سهام عباسي، ضمانات وآليات حماية حق الترشح في موائيق الدولية والمنظومة التشريعية الجزائرية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق تخصص قانون دستوري كلية الحقوق والعلوم الإنسانية جامعة الحاج لخضر ،باتنة، سنة 2013/2014، ص. 164.

الكاملة والواعية في العمليات الانتخابية، والتي تهدف أساسا إلى تحقيق المصادقية في مثل هذه المواعيد المصيرية بتوفير وسائل وآليات رقابية التي تسهر على ضمان حسن سير جميع مراحل العملية الانتخابية، وبحسب التجارب المختلفة للدول التي رصدها تقرير اللجنة العالمية للانتخابات والديمقراطية والأمن لسنة 2012 ، قد تكون هذه الرقابة إما قضائية أو إدارية أو برلمانية أو دولية أو مزيجا ما بين البعض منها.¹

بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، نتناول في المطلب الأول الرقابة الإدارية والحزبية والقضائية على العملية الانتخابية بحيث نتطرق في الفرع الأول إلى الرقابة الإدارية والحزبية والرقابة القضائية في الفرع الثاني، أما في المطلب الثاني نعالج الرقابة الدستورية للعملية الانتخابية وذلك في فرعين الأول نخصه للهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات ونتطرق إلى المجلس الدستوري في الفرع الثاني.

المطلب الأول : الرقابة الإدارية والحزبية والقضائية على العملية الانتخابية

تعمل العدالة الانتخابية كحجر زاوية في البناء الديمقراطي من حيث أنها تحمي شرعية العملية الانتخابية والحقوق السياسية للمواطنين ، من خلال آليات قانونية مختلفة بما يضمن الإذعان الكامل للقانون الذي يزيد من أهمية قوة الإدارة الانتخابية، وتحسين الإطار الذي تتعايش فيه المؤسسات السياسية والإدارية والقضائية.²

إن المشرع الجزائري و على غرار باقي التشريعات المقارنة لم يكتفي بتنظيم وتقنين العملية الانتخابية فقط وإنما سهر على وضع آليات و ضمانات تكفل حماية صوت المواطن وحرية في إختيار ممثليه وفقا لما تتطلبه الديمقراطية الشرعية في إطار عملية إنتخابية شفافة ونزيهة. من الجلي أن مراقبة الإنتخابات من خلال أدوات أو طرق مختلفة تسهم في

¹- نصر الدين بوسماحة المرجع السابق، ص. 207.

²- خيسوس أوروئكو -إينريكيث، تعريب أيمن أيوب، العدالة الانتخابية (دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات)، ط سنة 2012، ب. د. ن. ، ص170 أنظر الموقع الإلكتروني : www.idea.int/uid ، ت. إ. 06/05/2023، سا

خلق الظروف المؤيدة لوجود الأمن والحرية اللازمين لممارسة حق الإقتراع فضلا عن ضمان تحقيق الشفافية في الإجراءات الانتخابية، وتحقيقا لشرعية الإنتخابات وإحتراما لراي الهيئة الانتخابية ،نص قانون الإنتخابات على الرقابة وحدد الأجهزة المختصة والإجراءات التي يجب إتباعها.

إن إقرار المؤسس الدستوري صراحة بحماية دستورية للعملية الانتخابية المقررة في المجلس الدستوري والسلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات والتي بالرغم لم ينص عليها الدستور إلا أنها أنشأة بناءا على سلطة الشعب المنبثقة من الدستور، إلا أن هذه الرقابة لا تعطي ثمارها ولا تجسد على أرض الواقع إلا إذا إرتبطت وتدعمت بآليات رقابية أخرى ذات فعالية أكثر على أرض الواقع وضامنة لحق المواطن في شفافية ونزاهة المواعيد الانتخابية والتي تتمثل في الرقابة الإدارة والرقابة الحزبية والرقابة القضائية.

إن هذا التنوع في تعداد آليات الرقابة يوفر ضمانات كافية لحماية إرادة الناخب، وهذا التنوع يعبر صراحة عن النية الصادقة للمشرع في الوصول إلى ترسانة قانونية محكمة وقوية في حماية الشرعية الديمقراطية.

الفرع الأول: الرقابة الإدارية والحزبية

تعتبر عملية الإشراف على الإنتخابات بكامل مراحلها من أهم الضمانات الكفيلة بنجاح العملية الانتخابية ،فمن غير الإشراف القوي والفعال تتضاءل فرص نجاح الإنتخابات، بل قد يؤدي إنعدام عملية الإشراف إلى جعل السلطة في يد فئة معينة وتميل إلى الإستبداد بها، ولكي يتم ضمان نجاح عملية الإشراف وتكون لها فعالية يجب أن يتم أولا تحديد الجهة المسؤولة على ذلك وتحديد كامل إختصاصها ومسؤولياتها، وثانية هو توفير

الضمانات الكافية لهذه الجهة بحيث تضمن لها إستقلاليتها عن السلطات الأخرى داخل الدولة.¹

تعتبر الرقابة على العملية الإنتخابية من أهم الآليات المؤسساتية التي تلجا إليها الدول بغية التأكد من سلامة العملية الإنتخابية ،فإلى جانب الرقابة المؤسساتية للإدارة المشرفة على العملية الإنتخابية بإعتبارها الرقابة الأولى في مواجهة تبعية وتحيز الإدارة لجهة معينة ،إلا أن هذه الرقابة لا تكفي لوحدها في حماية الإرادة الشعبية و حق المنافسة الشرعية للأحزاب السياسية المشاركة والمترشحين، فأعطى المشرع لهذه الأخيرة ممارسة آلية الرقابة الحزبية خاصة وأن المؤسس الدستوري أولى عناية كبيرة لتعددية الحزبية ومبدأ التداول على السلطة.

الرقابة الادارية : لقد أثبت النظام الإنتخابي أنه الوسيلة الأجدر للإختيار والحكم التمثيلي ، مما دفع البعض لإعتباره جوهر عملية التحول الديمقراطي، وتتطلب فعالية أنظمة الإنتخابات وجود أجهزة لإدارته، تعد من المؤسسات المهمة لعملية بناء الديمقراطية، ولا شك أن إدارة الإنتخابات في الدول العربية - كغيرها من الدول حديثة العهد بالديمقراطية تواجه تحديات عديدة، أولها يتمثل في إستقلاليتها وديمومتها وتمويلها و عامل الكفاءة والخبرة.²

لم تختلف مجمل التشريعات الإنتخابية على تكليف السلطة التنفيذية الممثلة في وزارة الداخلية بإشراف الإداري على العملية الإنتخابية عن طريق إنشاء لجان إنتخابية على المستوى المحلي للقيام بهذه العملي، وهذا ما كان معمول به في الجزائر.

وعرفت دول العالم ومنها الجزائر أشكالا متنوعة لإدارة الإنتخابات ،وأيا كان هيكل هذه اللجنة وصلحاياتها يمكن تسميتها جهة إدارة الإنتخابات التي أصبح وجودها وضمان

¹ - عبد الحكيم أمجد أروحية ، الإنتخاب كوسيلة لإسناد السلطة ، مجلة البحوث القانونية ، السنة الثالثة ،العدد الأول أكتوبر 2015 ، كلية القانون ، جامعة مصراتة ليبيا، ص. 42

² - علي الصاوي، ديمقراطية الإنتخابات ..إدارة أم إرادة؟ ، أشغال ملتقى الديمقراطية والإنتخابات في العالم العربي، الطبعة الأولى ، منشور، المنظمة العربية لحقوق الانسان ، سنة 2014، القاهرة، ص.65.

إستقلاليتها من أهم المعايير الدولية وأفضل الممارسات المعاصرة في تنظيم الإنتخابات ،وتعزيز مصداقية العملية الإنتخابية في نظر المواطنين أولاً ، وأمام الراي العام العالمي ثانياً، وقد أوضحت مراجعة قام بها فريق من الخبراء البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أن أغلب دول العالم المعاصر نحو (80% 85% لديها لجنة مستقلة للإنتخابات ، إلا أن معنى الإستقلالية يتباين في مفاهيم الدول ، متأثراً بطبيعة الحكم ودرجة ممارسة الديمقراطية في المجتمع.

إن التشكيك المستمر في نزاهة نتائج الإنتخابات وتغيير إرادة الناخبين مرتبط بعدم إستقلالية والحياد جهة المنظمة للعملية الإنتخابية، أدى إلى خروج الأمر عن السيطرة وتعالق أصوات الشعب إلى تحقيق الشرعية الديمقراطية على أرض الواقع بعيداً عن سلطة الحكم ، ولتهدئة الوضع وإستجابة لمطالب الحراك الشعبي وبناء إلى ما توصلت إليه لجنة الحوار إلى ضرورة تعديل قانون الإنتخابات وإنشاء السلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات مكان الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات بموجب القانون 19-07 .

لقد منح المشرع لهذه السلطة المستقلة صلاحيات واسعة وجعل كل صلاحيات السلطات العمومية في يدها ،فهي تتولى تحضير الإنتخابات وتنظيمها وإدارتها والإشراف عليها منذ بدايتها من إعداد القوائم الإنتخابية وتصحيحها ومراجعتها وتلقي طلبات الترشيح ومراقبة الحملة الإنتخابية وتنظيم ومراقبة عملية التصويت والفرز وأخيراً تجميع النتائج وإحصائها والإعلان عنها، عن طريق مندوبيات محلية وولائية عبر الوطن ، بمساعدة لجان إنتخابية تمارس مهامها تحت إشرافها بناء على المواد القانونية المحددة في قانون العضوي المنظم للإنتخابات رقم 16-10 المعدل والمتمم بقانون 19-08.¹

¹ - القانون العضوي رقم 19-08 المؤرخ في 14/09/2019 ج ر ، عدد 55 المؤرخة في 15/09/2019 يعدل ويتمم بالقانون العضوي رقم 16-10 المؤرخ في 25/08/2016 ، ج ر ، عدد 50، المؤرخة في 28/08/2016 المتعلق بنظام الإنتخاب.

إن المشرع الجزائري يهدف من وراء إنشاء السلطة المستقلة وجعل اللجان الانتخابية تعمل تحت إشرافها إلى تحقيق الديمقراطية بمعايير عالمية ، حرسا منه على خلق جهاز مؤسساتي مستقل إستقلالا تاما عن السلطة التنفيذية من خلال سحب سلطة تعيين هذا الجهاز من رئيس الجمهورية وتبني طريقة الانتخاب من طرف شخصية توافقية مما يميزه بالحيادية من خلال الشروط الواجب توفرها في العضو المنتخب زيادة على عنصر الكفاءة والخبرة والإستقلال المالي ،وهي المتطلبات العالمية في الجهة إدارة الإنتخابات، إلا أنه لا يكفي إنشاء سلطة مستقلة تعنى بالعملية الانتخابية وإنما للوصول إلى إنتخابات شفافة ونزيهة دعم المشرع هذه الأخيرة بلجان إنتخابية بلدية وولائية تعمل تحت إشرافها وتخضع لرقابة الإدارية من خلال الطعون الإدارية التي يرفعها إليها سواء المترشح أو الهيئة الناخبة عبر جميع مراحل العملية الانتخابية والتي نبينها في النقاط التالية:

- تعد عملية وضع القوائم الانتخابية من المراحل الأساسية لعملية الانتخاب ولها أهمية كبيرة في تحقيق إنتخابات نزيهة ،إن تسجيل الناخبين من أهم الضمانات التي يعبر بها الأفراد عن ممارسة حقوقهم السياسية ، فسلامة النظام الإنتخابي تتوقف على مدى مصداقية ودقة القوائم.

بعد إنتهاء اللجنة الإدارية من مراجعة القوائم الانتخابية وتعليق الجدول التصحيحي الذي يتضمن أسماء الناخبين الجدد أو الذين مس مركزهم القانوني الإنتخابي تعديل، يفتح المجال للناخبين لأجل الإعتراض عليها، كإجراء رقابي هام يتضمن التأكد من سلامتها وصحة أسماء المسجلين وتوفر الشروط القانونية اللازمة فيهم¹، ولحماية هذا الحق أعطى المشرع للهيئة الناخبة الحق في تقديم الإعتراضات على التسجيل أو الإغفال أو الشطب من القائمة الانتخابية إلى رئيس اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية، خلال عشرة أيام (10) الموالية لتعليق إعلان إختتام عملية إعداد ومراجعة القوائم أمام لجنة البلدية وتفصل فيها في

¹- توفيق بوقرن المرجع السابق ، ص. 352.

أجل أقصاه ثلاثة أيام (03)، ويبلغ القرار إلى الطرف المعني في ظرف ثلاثة أيام (03)، ليطعن فيه أمام القضاء المختص إقليمياً طبقاً للمادة 20 و 21 من القانون العضوي 16/10 المعدل والمتمم. وأن المشرع في هذه المادة منح للمعني بالأمر وللغير حق الرقابة، فقد جعل التظلم أمام لجنة البلدية من حق المعني بإغفال أو الشطب، أما الاعتراض يقوم به المواطن الغير معني بالإغفال أو الشطب، فتكريس التشريعي لهذا الإجراء يحسب للمشرع لأن غايته تطهير القاعدة المعلوماتية الانتخابية المشكلة للوعاء الانتخابي الإجمالي.¹

- في حالة رفض أي ترشيح أو قائمة لعضوية المجلس الشعبي الوطني، يكون هذا القرار معطلاً تعليلاً قانونياً، على أن يبلغ في أجل عشرة أيام (10) من تاريخ إيداع التصريح بترشح، ويطعن فيه أمام القضاء في أجل ثلاثة أيام (03) من تاريخ تبليغ القرار، أما رفض ترشح لعضوية مجلس الأمة يعطي لكل عضو في المجلس المنتخب البلدي أو الولائي الحق في تقديم ترشح وتفصل اللجنة الولائية قبول أو رفض الترشح ففي الحالة الأخيرة على اللجنة أن تبلغ قرار الرفض للمترشح في ظرف يومين (02) كاملين من تاريخ إيداع التصريح بالترشح، ويكون قابل لظعن أمام المحكمة الإدارية في ظرف ثلاثة (03) أيام طبقاً للمادة 98 من القانون العضوي رقم 16/10 المعدل والمتمم 2، في هذه الحالة نلاحظ أن المشرع أخضع قرار الرفض الترشيح مباشرة لظعن القضائي دون الاعتراض عليه أمام الوالي.

- الاعتراض في صحة عضوية أعضاء مكتب التصويت الأساسيين والإضافيين لكل شخص له مصلحة على أن يكون الطعن كتابياً ومعللاً قانوناً موجهاً إلى المندوبية الولائية لسلطة المستقلة (قبل التعديل كان الطعن يوجه إلى الوالي)، على أن يرد الاعتراض على إحدى الحالات التالية (أن المعني ليس ناخباً مقيماً في إقليم الولاية، أن المعني مترشح للانتخابات، أن المعني قريب من الدرجة الرابعة للمترشح أو صهره له، أن المعني يتمتع

¹ - شريط وليد الرقابة القضائية كضمانة لتجسيد الضوابط القانونية للعملية الانتخابية دراسة على ضوء القانون العضوي 16/10 المتعلق بنظام الانتخابات"، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 28، سبتمبر 2017، صص 247/248.

بصفة منتخب، أن المعني ينتمي إلى حزب سياسي مترشح في الإنتخابات، وأن يرفع الإعتراض في ظرف خمسة أيام (05) الموالية لتعليق القائمة أو تاريخ تسليمها إلى الممثلين المؤهلين قانونا للأحزاب السياسية المشاركة في الإنتخابات، وهنا يمكن أن يقبل الإعتراض وبالتالي تعدل القائمة ، أما في حالة الرفض فإنه يبلغ قرار رفض الإعتراض إلى الأطراف المعنية في أجل ثلاثة أيام(03) كاملة من تاريخ إيداع الإعتراض ، ويكون قابل للطعن القضائي أمام المحكمة طبقا للمادة 30 المعدلة بالقانون العضوي 19-08.¹

يعد الحق في التصويت من أهم حقوق الإنسان، وبطبيعة الحال هنالك قيود في إستعمال أي حق، حيث أن كل التشريعات الانتخابية جاءت بقيود وشروط لممارسة هذا الحق، وهذا ما جاء به المشرع الانتخابي الجزائري، إذ يحق الإعتراض على صحة عملية التصويت الخاصة بإنتخاب أعضاء المجالس الشعبية والولائية من طرف الناخب وذلك بإيداع إحتجاج لدى مكتب التصويت الذي صوت فيه ويرسل إلى اللجنة الانتخابية الولائية على أن تنتظر فيه في أجل خمسة (05) أيام ، ويكون هذا القرار محل بالطعن أمام المحكمة الإدارية طبقا للمادة 170 من القانون رقم 16-10.²

تحتاج العملية الانتخابية إلى جهة تتولى إدارتها من حيث التحضير المادي لها والمتابعة الدقيقة لكافة مجرياتها ومراحلها . و في تعديل الأخير لقانون المنظم للإنتخابات أولى المشرع الجزائري إدارة العملية الانتخابية إلى جهاز يدعى السلطة المستقلة تشرف على العملية الانتخابية و من مهامها المنوطة بها ضمان الإستقلالية عن السلطة التنفيذية والحياد والتحيز لطرف معين والديمومة أي الحفاظ على الإستقرار المؤسساتي لتقييم الإصلاحات

¹ - بلقواس إبتسام ، الآليات الإجرائية والمؤسسية لضمان حيادية الهيئة المكلفة بإدارة العملية الانتخابية في الجزائر ، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ، العدد الثاني ، ب د س ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عمار تلجي ، الأغواط، ص ص216/217.

² - بن داود براهيم المعايير الدولية للنزاهة الانتخابية ومدى تحقق البناء الديمقراطي ، مجلة دفاتر السياسية والقانون ، عدد خاص، أبريل 2011، ص.354

وتحقيق الأهداف وانتخاب شخصيات ذات كفاءة وخبرة في المجال يسهم في تطبيق السليم للقانون والإستقلال المالي لهذه السلطة الذي يبعدها عن أي تحكم أو إغراء في ممارسة مهامها.

إن المشرع الجزائري ولضبط هذه المواصفات وتعزيزها لا يكون إلا بناء على الشفافية، الأمر الذي لا يمكن له أن يتحقق إلا عن طريق الرقابة على العملية الانتخابية عبر جميع مراحلها خاصة الرقابة الإدارية على جل القرارات التي تتخذها في تسييرها للعملية الانتخابية.

- الرقابة الحزبية بعد تبني الجزائر لتعددية الحزبية في دستور 1989، أصبح تواجد الأحزاب السياسية في النظام الانتخابي أمرا ضروريا، بإعتباره سمة من سمات النظام الديمقراطي الذي حاولت ولازالت الجزائر تحاول إنتهاجه منذ صدور هذا الدستور وإلى غاية اليوم، وفي هذا الصدد يعتبر ظهور الأحزاب السياسية ضرورة لتأكيد ظاهرة الإنتخابات وتعزيز فعاليتها في الحقل السياسي، كما يفسر تلك العلاقة التلازمية بينهما.¹

إن الأحزاب السياسية تعد الحلقة الرئيسية في بناء الديمقراطية، كما تعدّ فاعلا وطرفا أساسيا في العمليات الانتخابية بشتى أشكالها، سواء الرئاسية منها، التشريعية أو المحلية فإنتخابات هي الفعل الذي يتولى الشعب بمقتضاه إسناد السلطة السياسية للحزب أو مجموعة الأحزاب التي يراها مؤهلة لذلك، ويظهر ذلك جليا في العديد من المحطات الانتخابية التي عكست النهج الديمقراطي في تسيير شؤون الحكم تجسيدا لتعددية الحزبية المتبناة وذلك بحضور جميع التيارات السياسية ومشاركتها في مختلف المواعيد السياسية، إذ تعتبر الأحزاب السياسية شريك أساسي يجب على الإدارة الانتخابية أخذ إهتماماته ومصالحه

¹ - حماد صابر، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الجزء الأول ، م فاس بريس، سنة 2016/2015،

بعين الاعتبار عند قيامها بتصميم وتنفيذ سياساتها وفعاليتها وفي غياب ذلك تصبح سياسة الإدارة محل إنتقاد .¹

إن الحق في إنشاء الأحزاب السياسية هو حق معترف به ومضمون في الدستور ويمارس وفقا لضوابط نص عليها دستور 2016 في المادة 52 منه ، ويظهر دور الأحزاب السياسية في تعزيز ضمانات النزاهة والشفافية لإنجاح أي موعد إنتخابي في ممارسة هذه الأخيرة عملية الرقابة على مختلف مراحل العملية الإنتخابية بما يسمى الرقابة الحزبية أو الرقابة السياسية، وهو الحق المكرس في الدساتير المتعاقبة منذ تبني الجزائر لتعددية الحزبية وإلى غاية دستور 2016 أين عزز المشرع من الدور الإيجابي لهذه الرقابة في حماية صوت الناخب، مروراً بالقوانين العضوية والمواثيق الدولية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 والإعلان العالمي لمعايير الإنتخابات الحرة والنزاهة لسنة 1994.

إن الرقابة الحزبية على العملية الإنتخابية إرتبطت بإستحداث هيئة عليا مستقلة لمراقبة الإنتخابات في دستور 2016 بعد إستشارة الأحزاب السياسية من طرف رئيس الجمهورية لتعيين من يرأسها طبقاً للمادة 194 فقرة ثانية من الفصل الثاني المتعلق بمراقبة الإنتخابات² بقولها: " تراس الهيئة شخصية وطنية يعينها رئيس الجمهورية بعد إستشارة الأحزاب السياسية ". وبناءاً على دستور 2016 ، صدر قانون عضوي للإنتخابات رقم 16-10 المعدل والمتمم بالقانون العضوي رقم 19-08 ، والذي إستحدث السلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات بموجب قانون العضوي رقم 19-07 ، مكان الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الإنتخابات، شرح المشرع في الفصل الثاني منه تحت عنوان الأحكام المتعلقة بمراقبة

¹ - بن حداد هشام - بن شراب إبراهيم ، الرقابة الحزبية على نزاهة العملية الإنتخابية بالجزائر - الإنتخابات المحلية 23 نوفمبر 2017 نموذجاً، أشغال الملتقى الوطني حول الرقابة على العملية الإنتخابية على ضوء التعديلات الدستور لسنة 2016، مجلة القانون المجتمع والسلطة مجلد 08، عدد 01 ، منشور ، سنة 2019 ، ص. 283.

² - القانون العضوي رقم 16-11 المؤرخ في 25 أوت 2016 ، المتعلق بالهيئة المستقلة لمراقبة الإنتخابات، ج .ر، عدد 50.

العمليات الانتخابية مسألة الرقابة الحزبية على الإستحقاقات الانتخابية نوجزها في النقاط التالية:

- تدعيماً لضمانات الحفاظ على نزاهة العملية الانتخابية بكل مراحلها بما فيها مرحلة التسجيل في القوائم الانتخابية، وإشراكاً لكل فواعل العملية الانتخابية، نص المؤسس الدستوري على آلية هامة لصالح الأحزاب السياسية والمرشحين تمكنها من تكريس رقابتها على الانتخابات منذ بدايتها، وتتمثل في الحصول على نسخة من القائمة الانتخابية عند كل إستحقاق إنتخابي ، كما أولى المؤسس الدستوري لعملية التسجيل أهمية كبيرة نظراً لدورها الحاسم في نزاهة ومصداقية النتائج خاصة وأنها أول مرحلة لإنطلاق العملية الانتخابية، وذكر ذلك في المادة 193 من القانون رقم 01-16 المتضمن تعديل الدستور، وأكدت ذلك المادة 22 المعدلة من القانون العضوي رقم 08-19 المعدل والمتمم لقانون الانتخابات رقم 10-16، وذلك حرصاً من المؤسس الدستوري على محاربة أي تلاعب بأسماء الناخبين بالزيادة أو النقصان.¹

- حضور ممثلي الأحزاب ومرشحيهم في كل مراحل الإقتراع من تصويت إلى الفرز إلى حضور النتائج، ثم إستلام المحاضر وذلك في حدود ممثل واحد عن كل حزب داخل كل مركز تصويت ومكتب تصويت مع عدم تجاوز خمس ممثلين داخل كل مكتب، وتسجيل كل الملاحظات والمنازعات الانتخابية من طرف ممثلي الأحزاب وإيداعها لدى المصالح المختصة.

- يتسلم ممثلو الأحزاب السياسية محاضر الفرز فور إنتهاء عملية الفرز ولهم الحق في تقديم طعون في حالة حدوث تجاوزات، ويحق للأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات، تقديم عريضة أو تبليغ أو إحتجاج متعلق بالعملية الانتخابية إلى السلطة الوطنية المستقلة

¹- توفيق بوقرن المرجع السابق، ص 346.

للانتخابات للفصل فيها طبقا لأحكام التشريع ساري المفعول طبقا للمادة 12 من القانون العضوي رقم 19-08.

إن العملية الانتخابية لا تخلو من شتى أنواع التجاوزات التي تؤثر على صوت الناخب ومنه على النتائج النهائية، فكانت الرقابة الحزبية على نزاهة العملية الانتخابية في مقدمة الآليات والوسائل لضمان نزاهة الانتخابات، فقد كانت الانتخابات المحلية لسنة 2017 و الانتخابات الرئاسية الأخيرة إختبارا حقيقيا لعملية الرقابة الحزبية، خاصة وأن دستور 2016 المعدل والمتمم خصها بحيز كبير في التشريع ما يعكس أهمية هذه الرقابة على أي نوع من أنواع الإستحقاقات الانتخابية.

إن دستور الأخير عزز عملية الرقابة الحزبية على العملية الانتخابية من خلال تمكين الأحزاب من محاضر الفرز فور الإنتهاء من هذه العملية لتبسط رقابتها عليها من خلال مقارنها بالنتائج النهائية ومنه تقديم إعتراض في حالة ثبوت تجاوزات، وأكثر من ذلك فإن وجود السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات المستحدثة مؤخرا بموجب تعديل قانون الانتخابات سابق الذكر مكان الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات أعطى دعما إضافية للوظيفة الرقابية للأحزاب وكثف من عملية الرقابة وحسن من الأداء الإداري لسلطة المستقلة نظرا لصلاحيات الواسعة الممنوحة لها انطلاقا من كونها المشرف الوحيد على العملية الانتخابية بعيدا عن الإدارة العمومية، مع تسخير هذه الأخير لتقديم الدعم لها وتزويدها بكل المعلومات والوثائق للقيام بمهامها والذي يتحقق معه مبدأ الحياد الإدارة الذي يعزز الشفافية والنزاهة تجسيدا لتداول السلمي والديمقراطي على ممارسة السلطة عملا وفقا للمواد 04 و 06 و 07 من القانون العضوي رقم 19-08.

إن تمكين المشرع المترشحين أنفسهم أو ممثليهم من حق التواجد سواء في مركز التصويت أو المكاتب للممارسة حق الرقابة ووقوف على سير العملية الانتخابية، إلا أن

شرط عدم تجاوز عدد المراقبين في كل مكتب تصويت خمسة مراقبين يمكن أن يطرح إشكالا قد يخل بنزاهة وشفافية العملية الانتخابية وذلك بوجود مكاتب دون مراقبين¹.

الفرع الثاني: الرقابة القضائية

تعد الرقابة القضائية عنصرا أساسيا في النظام الرقابي للعملية الانتخابية، ومطلبا مهما لإجراء إنتخابات حرة ونزيهة هذا ما أقرته التجربة التاريخية لتطور الأنظمة السياسية الحديثة خصوصا التجربة الإنجليزية.

إن المؤسس الدستوري والمشرع الجزائري إتجها إلى تعزيز الرقابة على العملية الانتخابية بكل صورها وخاصة الرقابة القضائية التي كان لها حصة الأسد للإشراف على العملية من يوم إعداد القوائم الانتخابية إلى غاية إعلان النتائج، والبت في المنازعات الانتخابية ومعاينة مرتكبي الجرائم الانتخابية ثم من خلال مشاركة القضاة في اللجان الانتخابية الإدارية والبلدية والولائية، ومشاركتهم في الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الإنتخابات، وأخيرا تتم الرقابة القضائية من خلال آلية الدفع بعدم دستورية عندما تكون أحكاما تشريعية ذات صلة بالإنتخابات غير مطابقة لدستور²، إن القيام بإصلاحات سياسية حقيقية وغير صورية ، فرضت على المشرع إبعاد السلطة التنفيذية بصفة تامة عن كل مراحل العملية الانتخابية ، وذلك بوضع القواعد الأساسية التي تضبط دور السلطة القضائية في الإشراف والرقابة على الإنتخابات مما يضمن نزاهتها بالإضافة إلى كسب ثقة الراي العام وإعطائه

¹ - عبد الرحمان فطناسي - شاوش ، حميد دور الرقابة على الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية في تجسيد الديمقراطية وضمن نزاهة العملية الانتخابية في التشريع الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية - السياسية والاقتصادية، المجلد 57 العدد02، سنة 2020، ص 172.

² - بن زحاف فيصل، الرقابة القضائية على العملية الانتخابية ضمانة للشرعية الديمقراطية، أشغال الملتقى الوطني حول الرقابة على العملية الانتخابية على ضوء التعديلات الدستور لسنة 2016 ، مجلة القانون المجتمع والسلطة ،مجلد08 ، عدد 01 ، منشور ،سنة 2019 ، ص ص. 259/260.

حافزا حقيقيا للإقبال على المشاركة في الحياة السياسية¹، إذ يرى الفرد أن الرقابة القضائية هي الدرع الواقعي لحماية الحقوق و حريات وآلية يعيدون فيها الإدارة إلى تطبيق القانون إذا إنحرفت في ذلك عن مبدأ الشرعية.

وقد عالج المؤسس الدستوري والمشرع الجزائري آلية الرقابة القضائية على العملية الانتخابية بموجب المادة 161 من تعديل الدستوري سنة 2016 المدرجة في الفصل الثالث بعنوان السلطة القضائية التي جاء فيها أنه " ينظر القضاء في الطعن في قرارات السلطات الإدارية " والتي تقابلها المادة 174 من مشروع التمهيدي لتعديل الدستور لسنة 2020 بنفس المضمون المدرجة في الفصل الرابع بعنوان العدالة، ويشرف القضاء في الجزائر على العملية الانتخابية عن طريق اللجان الانتخابية والسلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات (الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات (سابقا) وذلك بمشاركة القضاة في هذه الهيئات، يسيرون العملية الانتخابية ويراقبونها بالنظر لما يملكونه من معارف ومؤهلات وخبرات، ويحرصون على تطبيق الدستور والقوانين الناظمة للإنتخابات .²

وتمارس السلطة القضائية هذه الرقابة بدءا من مراجعة القوائم الانتخابية إلى غاية إعلان النتائج من خلال الأعمال التي تقوم بها والموكلة اليها بموجب القانون العضوي المتعلق بالانتخابات رقم 16-10 المعدل والمتمم بالقانون العضوي رقم 19-08 ، وكذلك النظر في الطعون المرفوعة إليها ضد قرارات الصادرة عن اللجان القائمة على إدارة العملية الانتخابية عملا بالمواد 30 و 78 و 98 و 116 و 170 منه والتي تنظر فيها المحاكم الإدارية بأحكام نهائية غير قابلة لأي طعن، إضافة إلى إختصاص المحاكم العادية النظر في الجرائم التي تمس هذه العملية.³

¹ - عبد الرحمان فطناسي - شاوش حميد، المرجع السابق ، ص.173.

² - بن زحاف فيصل، المرجع السابق، ص.261.

³ - خليف مصطفى، المرجع السابق، ص. 241.

وتظهر أهمية هذه الرقابة في جانب الطعون المرفوعة إليها، بالإضافة إلى تحضير الانتخابات وتنظيمها وإدارتها والإشراف عليها من خلال مشاركة القضاة الواسعة في تشكيلة اللجان الانتخابية والسلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات المنوط بهم قانونا تسيير العملية الانتخابية ومراقبتها، هذا الأمر يعكس لنا حرص المؤسس الدستوري والمشرع الجزائري في التعزيز الشفافية والنزاهة وفرض حياد الإدارة تماشيا مع القوانين الدولية التي تتنادي بتجسيد الديمقراطية خاصة في مواجهة الدول الديمقراطية الحديثة وباحترام الانتخابات كوسيلة الوحيدة المعبرة عن صوت الناخب، كما يسهل على السلطة القضائية ويحفزها في نظر في الطعون بكل إرتياحية وشفافية، فدراسة الإشراف القضائي على العملية الانتخابية يتم على مستويين :

- المستوى الأول : عضوية القضاة في اللجان الانتخابية بما فيها السلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات لقد حدد المشرع هذه اللجان على سبيل الحصر في القانون العضوي سابق الذكر وتتمثل في لجنة البلدية اللجنة الانتخابية البلدية اللجنة الانتخابية الولائية اللجنة الانتخابية للمقيمين في الخارج.

- اللجنة البلدية المستحدثة مؤخرا بموجب تعديل المادة 15¹ من قانون الانتخابات المعدل والمتمم مكان اللجنة الإدارية الانتخابية وقد مس هذا التعديل ليس فقط التسمية وإنما حتى من حيث التشكيلة مع المحافظة على نفس المهام بدون تغير المتمثلة في إعداد القوائم الانتخابية ومراجعتها في كل بلدية ، إلا أن الجديد في هذا التعديل يكمن في عمل هذه اللجنة تحت إشراف السلطة المستقلة، وتتشكل من قاض يعينه رئيس المجلس القضائي المختص إقليميا بصفته رئيسا ، ثلاثة (03) مواطنين من البلدية تختارهم المندوبية الولائية لسلطة المستقلة من بين الناخبين المسجلين في القائمة الانتخابية للبلدية المعنية، ومن خلال

¹ - المادة 15 من القانون العضوي رقم 16-10 المتعلق بنظام الانتخابات المعدل والمتمم ، المذكور سابقا ، ص14.

إستقراء المادة يظهر لنا الدور المحوري للقضاء في ممارسة الرقابة من خلال تراسه لهذه اللجنة وراقبته على الأمانة الدائمة التي يديرها موظف بلدي يتمتع بالحياد.

إن المشرع الجزائري عزز آلية الرقابة على العملية الإنتخابية مبكرا إنطلاقا من إعداد القوائم ومراجعتها ، ومن خلال تشكيلة هذه اللجنة فإن الرقابة تعددت من خلال الرقابة القضائية بوجود قاض بصفته رئيسا و رقابة المواطنين من خلال عضويتهم في هذه اللجنة بالإضافة إلى رقابة السلطة المستقلة من خلال منح المندوبية الولائية لسلطة المستقلة حق تعيين لثلاث مواطنين، والهدف من وراء التعديل الأخير هو تعزيز الرقابة ودورها في تحقيق إنتخابات شفافة ونزيهة منذ أول إنطلاق للعملية، والتي تظهر النية الصادقة للمشرع في الإصلاح السياسي.

- اللجنة الإنتخابية البلدية المنصوص عليها في المادة 152 من القانون العضوي رقم 10-16 المعدلة بالقانون العضوي رقم 07-19 ، وتتشكل من قاض بصفته رئيس يعينه رئيس المجلس القضائي المختص إقليميا، ونائب رئيس ومساعدين إثنين (2) يعينهم المندوب الولائي لسلطة المستقلة من بين ناخبي البلدية ماعدا المترشحين والمنتمين إلى أحزابهم وأقاربهم وأصهارهم إلى غاية الدرجة الرابعة.

وتقوم هذه اللجنة طبقا للمادة 153¹ المعدلة من القانون العضوي رقم 10-16 المعدلة بالقانون العضوي رقم 07-19 بإحصاء نتائج التصويت المحصل عليها في كل مكاتب التصويت على مستوى البلدية ، وتسجيلها في محضر رسمي في ثلاث نسخ ، بحضور الممثلين المؤهلين قانونا للمترشحين أو قوائم المترشحين، كما تقوم بتعليق نسخة منها في بمقر البلدية التي جرى بها الإحصاء، مع تسليم نسخة إلى رئيس اللجنة الإنتخابية الولائية، ونسخة منها إلى المندوب الولائي لسلطة المستقلة، وتسلم نسخة مصادق على

¹ - المادة 153 من القانون العضوي رقم 16/10 المتعلق بنظام الإنتخابات المعدل والمتمم، المذكور سابقا، ص19.

مطابقتها للأصل من محضر اللجنة الانتخابية للبلدية فوراً وبمقر اللجنة من قبل رئيسها إلى الممثل المؤهل قانوناً لكل مترشح أو قائمة مترشحين مقابل وصل إستلام.

نلاحظ أن تعديل لنص المادة فيما يخص تعيين النائب والمساعدين بعدما كان يعينهم الوالي أصبح المندوب الولائي لسلطة المستقلة يتمتع بصلاحيات تعيينهم، وهذا تماشياً مع الإصلاحات المنتهجة في تعزيز الرقابة أكثر وتنويعها وأبعاد الإدارة عن تسيير العملية الانتخابية قدر الإمكان، والملاحظ من خلال التشكيلة أن القضاء دائماً يحظى بدور مهم في ضمان الشفافية والمصداقية بحكم إسناد له الرئاسة على هذه اللجان، كما أن الرقابة المدنية دائماً متواجدة من خلال إدراج أعضاء من الناخبين للبلدية المعنية، وأكثر من ذلك فإن السلطة المستقلة تمارس رقابتها الدستورية على مستوى المحلي من خلال منح سلطة تعيين النائب والمساعدين للمندوب الولائي لسلطة المستقلة، إلا أنه يعاب كذلك على هذا الإصلاح إذ أمكن القول إغفاله لطعن القضائي من قبل المترشحين والأحزاب السياسية بالرغم من أن إعداد محاضر الإحصاء يتم بحضورهم إلا أنه لا يكفي لفرض الرقابة على صحة مضمونه مما يشكل فجوة من شأنها إحداث بلبه حول مصداقية الانتخابات ومنه إمكانية تعرضها لتزوير. اللجنة الانتخابية الولائية ونصت عليها المادة 154 المعدلة من قانون 16-10 المتعلق بنظام الانتخابات المعدل والمتمم بالقانون العضوي رقم 19/08، وتضم قاض برتبة مستشار رئيساً، يعينه رئيس المجلس القضائي المختص إقليمياً المندوب الولائي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أو ممثله نائباً لرئيس، ضابط عمومي يسخره رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات عضواً، يقوم بمهام أمانة اللجنة، ويعمل تحت إشرافها.

وتكلف هذه اللجنة بمعاينة وجمع النتائج النهائية التي سجلتها وأرسلتها اللجان الانتخابية البلدية، وتقوم بتوزيع المقاعد بالنسبة لانتخاب المجالس الشعبية الولائية طبقاً للمادة 156 من القانون المنظم للانتخابات، كما تقوم اللجنة بمعاينة وجمع نتائج البلديات التابعة للولاية والقيام بإحصاء عام للأصوات بالنسبة لانتخاب رئيس الجمهورية ، وتودع

محاضرها فوراً في ظرف مختوم لدى أمانة ضبط المجلس الدستوري، وترسل نسخة أصلية من المحضر إلى رئيس السلطة المستقلة، كما تسلم كذلك نسخة مصادق على مطابقتها للأصل من محضر اللجنة الانتخابية الولائية فوراً وبمقر اللجنة إلى الممثل المؤهل قانوناً لكل مترشح مقابل وصل إستلام طبقاً للمادة 160 المعدلة من نفس القانون.¹

يلاحظ أن اللجنة الانتخابية الولائية قبل التعديل كانت لجنة قضائية بإمتياز لأن أعضائها قضاة وكانت تجتمع بمقر المجلس، إلا أن المشرع تراجع عن ذلك وغير من تشكيلة اللجنة بإدراج المندوب الولائي لسلطة المستقلة كعضو وضابط عمومي تسخره السلطة المستقلة، إلا أنه حافظ على رئاسة اللجنة لقاض برتبة مستشار كما غير من مقر إجتماعها وجعله بالمندوبية الولائية لسلطة المستقلة.

في رأي الشخصي أن هذا التغيير ليس الهدف منه التخلي عن الرقابة القضائية الممنوحة لهذه اللجنة أو التخفيف منها، وإنما تعزيز رقابة وتقويتها أكثر بجمع بين رقابة القضاء والرقابة الدستورية لسلطة المستقلة، خاصة وأن اللجنة الانتخابية الولائية تعمل تحت إشراف هذه الأخيرة ، دون أن ننسى أن نصف أعضاء السلطة المستقلة هم قضاة.

- اللجنة الانتخابية للمقيمين في الخارج نصت عليها المادة 163 المعدلة² من قانون المنظم للإنتخابات ومكونة من نفس أعضاء اللجنة الانتخابية الولائية، وتضم قاض برتبة مستشار رئيساً، يعينه رئيس المجلس القضائي المختص إقليمياً، المندوب الولائي للسلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات أو ممثله نائباً لرئيس ، ضابط عمومي يسخره رئيس السلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات عضواً، يقوم بمهام أمانة اللجنة، وتعمل تحت إشراف السلطة الوطنية للإنتخابات، إضافة إلى إستعانة هذه اللجنة بموظف يقترحه وزير الشؤون الخارجية وموظف آخر يقترحه رئيس السلطة المستقلة بموجب قرار من رئيس السلطة المستقلة.

¹ - المادة 160 من القانون العضوي رقم 16/10 المتعلق بنظام الإنتخابات المعدل والمتمم ، المذكور سابقاً ، ص 20.

² - المادة 163 من القانون العضوي رقم 16/10 المتعلق بنظام الإنتخابات المعدل والمتمم ، ص 20.

وتجتمع هذه الأخيرة بمقر السلطة المستقلة، وتكلف بجمع النتائج النهائية المسجلة من قبل جميع لجان الدوائر الدبلوماسية أو القنصلية، وتودع محاضرها فوراً في ظرف مختوم لدى أمانة ضبط المجلس الدستوري، وترسل نسخة أصلية من المحضر إلى رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، كما تسلم كذلك نسخة مصادق على مطابقتها لأصل من محضر اللجنة الانتخابية للمقيمين في الخارج فوراً وبمقر اللجنة إلى الممثل المؤهل قانوناً لكل مترشح أو قائمة المترشحين، وتحفظ نسخة من المحضر لجميع النتائج لدى اللجنة الانتخابية الولائية أو لجنة الدائرة الانتخابية أو لدى اللجنة الانتخابية للمقيمين في الخارج.

وكذلك الأمر بالنسبة لهذه اللجنة فقد مسها تعديل جذري لأعضائها ويرجع لسلطة المستقلة حق التعيين، إلا أن القضاء حافظ على رئاسة هذه اللجنة وبتالي على دوره الرقابي إلى جانب رقابة السلطة المستقلة، إلا أن المشرع وإلى جانب إشراك القضاء في عضوية هذه اللجنة إلا أنه لم ينص على حق الطعن القضائي أمام المحكمة الإدارية في قرارات هذه اللجنة مثلما نص عليه صراحة بخصوص قرارات اللجنة الانتخابية الولائية.

وسكوت المشرع عنها يدل على أنه إما أغفل ذكر قابلية قرارات اللجنة الانتخابية للمقيمين في الخارج لطعن أمام المحكمة الإدارية، أو أنه قصد ذلك وجعل قرارات هذه اللجنة عمل من أعمال السيادة لا تخضع لرقابة القاض الإداري ومنه غير قابلة لطعن أمام المحكمة الإدارية.¹

- السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أنشأت المادة 22 . بموجب المادة 02 من القانون العضوي رقم 19-07 المتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، وكانت نتيجة للحراك الشعبي الذي نادى بالديمقراطية وبالانتخابات نزيهة وشفافة، وهذا ما جسده المشرع الجزائري من خلال المادة 36 من القانون العضوي رقم 19-07 من خلال هذا الجهاز الذي يجسد

¹ - بن زحاف فيصل، المرجع السابق، ص ص 266-265.

الديمقراطية الدستورية، ويضمن التداول السلمي على السلطة عن طريق إنتخابات حرة ونزيهة تعبر عن إرادة الشعب.

تتشكل السلطة المستقلة حسب المادة 26 من 50 عضوا من بينهم أربعة قضاة (04) من المحكمة العليا ومجلس الدولة، وتختلف تشكيلة هذه السلطة المستقلة عن تشكيلة الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الإنتخابات من حيث عدد أعضائها ونسبة القضاة المكونين لها، إذ كان عدد الأعضاء المكونين للهيئة العليا 410 عضو، نصف أعضائها قضاة، وباقي الأعضاء من المجتمع المدني، إلا أن المشرع بإنشائه لهذه السلطة المستقلة قلص من أعضائها ومن عدد القضاة المكونين لها، إلا أن التشكيلة جاءت متنوعة ويطغى عليها تمثيل المجتمع المدني بالنسبة أكبر إستجابة لمطلب الحراك الشعبي، وأكثر من ذلك تتم عضويتهم وفقا لشروط منها أن يتعترف له بنزاهة والكفاءة والحياد، كما أنهم يتم إختيار أعضاء هذه السلطة عن طريق الإنتخاب وليس التعيين ،وهذا ما يزيد من إستقلالية هذه السلطة وحيادها عن الإدارة .

المستوى الثاني: من خلال التماس القضاء سواء القضاء الإداري أو القضاء العادي إن ممارسة القضاء لوظيفته الرقابية تأخذ طابعين رقابة قبلية سابقة)، وهي الرقابة التي تتم من خلال إشراك القضاة في عضوية اللجان المنصوص عليها في القانون المنظم للعملية الانتخابية وبالأخص في عضويته داخل السلطة المستقلة المستحدثة في التعديل الأخير وهو ما تم شرحه سابقا، أما رقابة القضاء البعدية فتتم عن طريق الطعون والدعاوى المرفوعة إليه سواء أمام القضاء الإداري أو القضاء العادي.

وينظر القضاء في الطعون الانتخابية المرفوعة إليه ضد قرارات الصادرة عن الإدارة طبقا للمادة 161 من الدستور المعدل والمتمم بمفهومها الواسع، وتعددت هذه الطعون بتعدد الدور الذي يلعبه القضاء في العملية الانتخابية، حيث أنه يتدخل قبل وبعد عملية التصويت ،فقد أنيط به الفصل في الطعون المتعلقة ببعض الأعمال التحضيرية للعملية الانتخابية، وكذلك

فصله في الطعون التي تثور بصدد الترشح للانتخابات، وأخيرا الفصل في الطعون المتعلقة بنتائج إنتخابات المجالس الشعبية المحلية¹ ، وتشمل المنازعات الإنتخابية التي تفصل فيها المحاكم الإدارية وفقا للقانون العضوي المنظم للعملية الإنتخابية رقم 19-07 المنازعات التالية:

- الطعن في قائمة أعضاء مكاتب التصويت والأعضاء الإضافين التي يصدرها المندوب الولائي لسلطة المستقلة، ويقدم الطعن أمام المحكمة الإدارية المختصة إقليميا خلال ثلاثة (03) أيام من يوم تبليغ قرار رفض الاعتراض على القائمة ، كما أن للمحكمة أجل خمسة (05) أيام من تاريخ تسجيل الطعن أن تفصل فيه بقرار غير قابل لأي شكل من أشكال الطعن طبقا للمادة 30 المعدلة من قانون المنظم للانتخابات.

-الطعن في قرار الوالي برفض الترشيح أو رفض قائمة المترشحين أمام المحكمة الإدارية خلال ثلاثة (03) أيام من يوم تبليغ القرار وللمحكمة أجل خمسة (05) أيام من تاريخ تسجيل الطعن للفصل فيه ويكون غير قابل لأي شكل من أشكال الطعن طبقا للمادة 78 من القانون العضوي رقم 16-10.

- الطعن في قرارات اللجنة الإنتخابية الولائية حول صحة عمليات التصويت لإنتخابات المجالس الشعبية والولائية، ويسجل الطعن خلال ثلاثة (03) أيام من تبليغ القرار، ويكون الحكم غير قابل لأي شكل من أشكال الطعن طبقا للمادة 170 من قانون العضوي رقم 16-10 الطعن في قرارات اللجنة الإنتخابية الولائية أمام المحكمة الإدارية المختصة إقليميا، وهنا سكت المشرع عن أجل الطعن وإن كان قرار المحكمة قابلا لأي شكل من أشكال الطعن طبقا للمادة 157 من القانون المتعلق بالانتخابات.

لقد قيد المشرع الطعن أمام المحكمة الإدارية بأجل قصير سواء في رفع الطعن أو الفصل فيه ،نظرا لطابع الإستعجال للعملية الإنتخابية حتى يتمكن الطاعن من ممارسة حقه

¹- خليف مصطفى ،المرجع السابق، ص. 242.

في الإقتراع¹. ويسهم القضاء الإداري في رقابة العملية الانتخابية بشكل كبير وواضح في الحفاظ على حرية الانتخابات ونزاهتها، خاصة في إقرار سرعة الفصل في الدعوى، إلا أنه لا يزال ضعيفا إذ لا يمكن القول أنه يحمي بشكل كامل ومطلق للمشروعية الانتخابية لأن الكثير من الخروقات لا يراقبها، لأنه لا يتحرك من تلقاء نفسه بالرغم من أنه عضو في اللجان الانتخابية المسير للعملية الانتخابية، وإنما لمن له مصلحة أن يلتمس القضاء وأكثر من ذلك لم يحترم المشرع مبدأ التقاضي على درجتين مما يشكل إضرارا بحقوق المتقاضين والضمانات الممنوحة لهم، أما المنازعات الانتخابية التي يتمتع فيها القضاء العادي باختصاص الفصل فيها وفقا للقانون نوجزها فيما يلي:²

- تنظر السلطة القضائية في الطعون المرفوعة إليها من طرف المواطنين ضد قرارات اللجنة البلدية الصادرة عنها بخصوص نظرها في الاعتراضات التي تقدم لها من طرفهم بموجب المادتين 18 و 19 و 20 من القانون المتعلق بالانتخابات المعدل والمتمم في حالة إغفال ذكرهم في القوائم الانتخابية أو شطبهم ، وذلك خلال خمسة أيام كاملة (5) ابتداء من تاريخ تبليغ القرار، أما في حالة عدم تبليغ القرار فله أجل ثمانية أيام (8) من تاريخ الاعتراض ليسجل طعن أمام محكمة العادية المختصة إقليميا أو محكمة الجزائر بالنسبة للجالية الجزائرية المقيمة بالخارج، ويكون حكم المحكمة غير قابل لأي شكل من أشكال الطعن وفقا للمادة 21 منه.

إلا أنه وبالرغم من التعديلات المستمرة لقانون المنظم للانتخابات سعيا من المشرع إلى تحقيق الشفافية ومنه الشرعية الديمقراطية، إلا أنه وإلى يومنا هذا لازالت الأحزاب السياسية والمرشحين ينتقدون حرمان المشرع لهم من حق الطعن في القوائم الانتخابية ،كون أن قانون الانتخابات أعطى المرشحين والأحزاب السياسية حق الإطلاع

¹ - محمد حمودي رقابة القضاء الإداري على الطعون الانتخابية في الجزائر ، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 05، العدد

01، سنة 2019، مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص.12.

² - محمد حمودي، المرجع السابق، ص ص.16/17.

على القوائم الانتخابية واستلام نسخ منها دون الحق الطعن فيها، إن هذا الحرمان فتح الباب لتشكيك في سلامة القوائم وصحتها والذي يآثر في مسعى المشرع في تحقيق الشفافية وبتالي الطعن في مصداقية الانتخابات.

فقد إنهم المترشح علي ابن فليس في الانتخابات الرئاسية لسنة 2004 وسنة 2014 الإدارة بتزوير القوائم الانتخابية بتضخيم الهيئة الناخبة، بدليل أن عدد الناخبين مقارنة بعدد السكان ونموه الديمغرافي لا يتناسب مع المعايير الدولية التي ترى أن عدد الناخبين مقارنة بعدد السكان في كل الأحوال تتراوح بين 30 و 45%، وبتطبيق هذا المعيار على حالة الجزائرية سنجد وجود تفاوت يصل حد 10%، إذ أن عدد الناخبين مقارنة بعدد السكان يصل الى 55% لذا يرى المترشح علي ابن فليس أنه يوجد أربعة ملايين صوت إضافي، تستعمل لترجيح مرشح السلطة عبر حشو صناديق الاقتراع والتصويت المتعدد.¹

إن المشرع الجزائري وعلى غرار نظيره الفرنسي، حصر منازعة القوائم الانتخابية في مراقبة الأهلية الانتخابية من تسجيل وشطب المتعلقة بالناخب دون منازعة العمل الإداري في إعداد القوائم ومراجعتها من طرف المترشحين والأحزاب السياسية الذي أقره المشرع الفرنسي بجعل منازعة الأهلية الانتخابية للقوائم الانتخابية من إختصاص القضاء العادي، والمنازعات المتعلقة بأعمال الإدارة في إعداد القوائم الانتخابية ومراجعتها من إختصاص القضاء الإداري". إن مسألة إختصاص القضاء العادي المتعلقة بمنازعة التسجيل في القوائم الانتخابية قد أثارت مواقف فقهية متباينة فالبعض يعتبرها قرارات إدارية يتم الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية بإعتبارها جهة مصدرة القرار ذات طبيعة إدارية، والبعض الآخر يرى أن المشرع منح إختصاص للقضاء العادي بصريح العبارة بإعتبارها منازعات تتعلق بقضايا يختص بها القضاء العادي كالموطن والإقامة والحالة المدنية، إلا أنه وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف المشرع من خلال التعديلات المتتالية التي شهدها قانون الانتخابات إلا

¹ - طارق رشيد، المرجع السابق، ص 92.

أنه أعيب عليه بالذكر ثغرات سابقة الذكر ، أدت إلى الطعن في مصداقية القوائم من جل الفواعل الانتخابية، خاصة وأن ضبط القانوني والدقيق للهيئة الناخبة هي الخطوة الأولى لتكريس إنتخابات ذات مصداقية. كذلك ينظر القضاء العادي في جانبه الجزائي في الجرائم الانتخابية وفقا لأحكام القانون العضوي المنظم للإنتخابات وكذا قانون العقوبات، وتباشر النيابة العامة تحريك الدعوى العمومية في الجرائم الانتخابية طبقا لصلاحياتها المحددة في قانون الإجراءات الجزائية ،وذلك إما من تلقاء نفسها، أو بناء على شكوى من طرف المضرور سواء كان من الغير أو أحد الأطراف المشاركين، كما أن المشرع أعطى لسلطة المستقلة حق إخطار النائب العام المختص إقليميا بذلك طبقا للمادة 17 من القانون العضوي 07-19 .

وتتجسد الرقابة القضائية على العملية الانتخابية في جانبها الجزائي من خلال تدخل النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية ضد أي شخص ارتكب خلال أي مرحلة من مراحل العملية الانتخابية سلوكا مجرما ومعاقب عليه في الباب السابع المتعلق بالأحكام الجزائية من قانون العضوي رقم 16-10 المنظم للإنتخابات من المادة 197 إلى المادة 223 منه. وقد شدد المشرع في عقاب مرتكبي الجرائم الانتخابية نظرا لخطورة هذه السلوكيات على إتجاه المسار الإنتخابي خاصة وأنه يمس إرادة الناخبين ومنه يؤثر على الشرعية الديمقراطية، وسنعالج دراسة هذه الجرائم في الفصل الثاني من هذه المذكرة.¹

إن أهمية القضاء في إشرافه على العملية الانتخابية تظهر جليا من خلال إعتناء المستمر للمشرع في تحسين دوره في كل التعديلات التي طرأت على قانون المنظم للإنتخابات، إلا أنه لم نصل إلى المستوى المطلوب مقارنة بالمشرع المصري الذي كان سباقا في منح القضاء سلطة الإشراف كليتا، وقد إستقر القضاء المصري في تحديد معنى الإشراف القضائي بأنه يعني توافر الرقابة بالقدر الذي يستقيم به مراد الشارع من ضمان صحة

¹ - بن زحاف فيصل المرجع السابق، ص. 270.

الإجراء وسلامة نتيجته، كما عرفت المحكمة الدستورية العليا، بأنه تولي أعضاء الهيئات القضائية زمام عملية الإقتراع، بحيث تتم كل خطواتها تحت سمعهم وبصرهم ، فلا تقلت من بين أيديهم، بل يهيمنون عليها برمتها.¹

المطلب الثاني : الرقابة الدستورية على العملية الانتخابية

إن الأنظمة القانونية المختلفة حرصت على توفير ضمانات وآليات تساهم في إجراءها وفقا للضوابط القانونية والدستورية المحددة، وتسهر على توفير كامل الظروف الملائمة لتحقيق غايتها الأساسية المتمثلة في التصويت الحر المعبر عن توجهات الناخبين بكل حياد ومساواة.²

لقد عرفت القوانين الخاصة بآليات الرقابة على العملية الانتخابية والإشراف عليها عدة تعديلات وكثير من الإصلاحات فيما يخص دور الإدارة والهيئات المشرفة على العملية الانتخابية، خاصة ما يتعلق منها بالرقابة قبل أثناء اء وبعد عملية الإقتراع، وآخر هذه الإصلاحات تعديل دستور 2016، الذي إستحدث الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، وبالرغم من كونها حديثة النشأة إلا أن تجربتها على الانتخابات التشريعات و المحلية التي أجريت سنة 2017 كانت كافية للوقوف على النقائص خاصة وأن الدستور أعطى لهذه الهيئة إلى جانب الدور الرقابي صلاحيات صياغة التوصيات المتعلقة بالنصوص التشريعية والتنظيمية التي تحكم العملية الانتخابية، والذي أسفر مؤخرا على ميلاد هيئة دستورية جديدة تدعى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أنشأت بموجب القانون العضوي رقم 19-07 المؤرخ في 14/09/2019.

وبالرغم من أن إنشاء السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لا يكون إلا بموجب الدستور على أساس أن الهيئة المشرفة على العملية الانتخابية السابقة هي مؤسسة دستورية

¹- يوسفات علي هاشم، دور القضاء في ضبط العملية الانتخابية بالجزائر ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد

10، عدد 01، سنة 2017 ، جامعة غرداية، ص ص.256/255

²- توفيق بوقرن، المرجع السابق، ص348.

أنشأها الدستور ولا يلغيها إلا الدستور، إلا أنه ونظرا لظروف الطارئة التي عاشتها الجزائر، وللخروج من الأزمة فإن لجنة الحوار إقترحت ممارسة الشعب لسلطته المنصوص عليها في الدستور طبقا للمادة 07.08.09 من الدستور، والذي منح لهذه السلطة قوتها ودستوريتها من سلطة الشعب، إلى حين تعديل الدستور الذي أوكل مهمته رئيس الجمهورية إلى لجنة صياغة الدستور، والتي قامت بواجبها وقدمت نسخة من المشروع التمهيدي لتعديل الدستور ماي 2020 والذي سيعرض على الإستفتاء في سبتمبر أو أكتوبر من نفس السنة، ومن خلال الإطلاع عليه نجد أنه دستر السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات كمؤسسة دستورية تتمتع إلى جانب مهامها بسلطة الرقابة على العملية الانتخابية.

ويعتبر كذلك المجلس الدستوري من الأجهزة المؤسساتية التي أوجدها الدستور ومنحها حق الرقابة على العملية الانتخابية وذلك منذ إنشاء أول دستور للجمهورية سنة 1963، إلا أن تنصيب هذه المؤسسة لم يتم ولم يتح لها ممارسة الصلاحيات الدستورية المخولة لها، وتجسدت روح هذه المؤسسة مرة أخرى مع دستور 1989 بصلاحيات أهم من الدستور السابق، وتوالت التعديلات الواقعة على الدستور إلى غاية آخر تعديل له سنة 2016 وهو يمارس الرقابة إلى يومنا هذا بهذه الصفة، غير أنه ونتيجة لظروف السياسية التي مر بها البلاد سنة 2019 التي أدت إلى إسقاط نظام الحكم وإلغاء الانتخابات الرئاسية وتولي قيادة الدولة إلى رئيس المجلس الدستوري عبد القادر بن صالح الذي أسرع في تشكيل لجنة وطنية للحوار من أجل إجراء إنتخابات رئاسية، ومع تولي رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون منصبه نادى إلى الإسراع بإجراء تعديل دستوري وتولى مهمة ذلك لجنة الخبراء المكلفة من قبله والتي أنجزت المهمة وقدمت المشروع التمهيدي لتعديل الدستور ومن بين الإقتراحات المضمنة فيه هو إدراج العدالة الدستورية ضمان سمو الدستور كمبدأ في ديباجة الدستور مع

إستبدال تسمية المجلس الدستوري بالمحكمة الدستورية مسبا ذلك بالنظر إلى نوعي الرقابة القانونية والقضائية التي تمتاز بها هذه المؤسسة .¹

وللإجابة على هذا السؤال نقسم هذه الدراسة إلى فرعين الفرع الأول نتطرق من خلاله إلى السلطة المستقلة، أما الفرع الثاني نخصه للمجلس الدستوري.

الفرع الأول: السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

لقد عاشت الجزائر مؤخرا أحداثا سياسية أدت إلى إسقاط نظام الحاكم وانتفاضة شعبية ضد العهدة الخامسة مما أدى إلى تأجيل الإنتخابات الرئاسية وتولي رئيس المجلس الدستوري عبد القادر بن صالح منصب رئيس الدولة، وللخروج من هذه الأزمة عجل إلى فتح حوار لإجراء إنتخابات رئاسية شفافة ونزيهة وأوكلت هذه المهمة إلى الهيئة الوطنية للوساطة والحوار والتي إقترحت للخروج من هذه الأزمة ضرورة إستحداث سلطة وطنية مستقلة لتنظيم الإنتخابات مع مراجعة قانون الإنتخابات.

لقد قرر الشعب الجزائري في وثبة خلاص بإنشاء السلطة المستقلة، لإستعادة سيادة البلد بصفته الوحيد الذي يجسد هذه السيادة، بحكم السلطة المخولة له بموجب المادتين 7 و 8 من الدستور، هذه ما صرحت به السلطة المستقلة في ميثاق أخلاقيات للممارسة الإنتخابية في ديباجته، ولإيجاد حل توافقي للأزمة التي مرت بها البلاد طرحت الأحزاب السياسية والفعاليات المدنية التي تبنت خيار الحوار إهدت بالأغلبية إلى ضرورة إنشاء سلطة وطنية مستقلة للإنتخابات، وذلك من أجل تجسيد وتعميق الديمقراطية الدستورية وترقية النظام الإنتخابي المؤدي لتداول السلمي والديمقراطي على السلطة الذي يحتكم لمبدأ سيادة الشعب عن طريق إنتخابات حرة شفافة ونزيهة تعبر عن إرادة الشعب.

لقد إستحدثت المشرع الجزائري السلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات بموجب قانون العضوي رقم 19/07 المؤرخ في 14/09/2019، ومنحها الشخصية المعنوية والإستقلال

¹ - وكالة الأنباء الجزائرية مسودة تعديل الدستور تقترح إقرار المحكمة الدستورية بدلا من المجلس الدستوري. أنظر الموقع الإلكتروني: www.aps.dz/ar/algerie/76110-2019، ت. إ. 13/05/2023، سا 16:39.

الإداري والمالي تحت تسمية السلطة المستقلة، وهي مؤسسة دستورية أوجدتها إرادة الشعب وسلطته المضمنة في صلب الدستور، وجسدها المؤسس الدستوري في المشروع التمهيدي لتعديل الدستور ماي 2020، والذي سيعرض على الإستفتاء الشعبي في سبتمبر أو أكتوبر من نفس السنة، بذكرها في الفصل الثالث من الباب الرابع بعنوان مؤسسات الرقابة من المادة 209 إلى المادة 214 من المشروع التمهيدي لتعديل الدستور.

وقد صرحت السلطة المستقلة كذلك في ميثاق أخلاقيات للممارسات¹ الانتخابية المنجز من طرفها، أنه ولأول مرة في تاريخ البلاد، يتم إنشاء سلطة وطنية مستقلة للانتخابات أوكل لها القانون صلاحيات واسعة لا سيما فيما يخص تكريس الديمقراطية الدستورية وتعميقها وكذا تعزيز النظام الانتخابي بما يسمح بالتداول السلمي والديمقراطي على ممارسة السلطة. وتتولى هذه السلطة المستقلة تحضير الانتخابات وتنظيمها وإدارتها والإشراف عليها ابتداء من عملية التسجيل في القوائم الانتخابية ومراجعتها مرورا بكل عمليات تحضير العملية الانتخابية وعمليات التصويت والفرز والبت في النزاعات الانتخابية طبقا لتشريع الساري المفعول إلى غاية إعلان النتائج الأولية، وفي هذا الإطار ، فإن جميع السلطات الانتخابية التي كانت بحوزة الإدارة قد تم تحويلها بموجب القانون، إلى السلطة المستقلة التي أصبحت الآن تحوزها حصريا، ولا سيما الإشراف على العملية الانتخابية ومراقبتها وتنظيمها وإجراءها. إن مساندة المشرع الجزائري لمطالب الطبقة السياسية ومختلف فعاليات المجتمع المدني بتشكيل سلطة وطنية مستقلة للانتخابات تكلف بالسهر على شفافية ونزاهة العمليات الانتخابية من خلال إدارتها وتنظيمها ومراقبتها وإبعاد السلطة التنفيذية عن ذلك بشكل كلي منذ إستدعاء الهيئة الناخبة إلى غاية إعلان النتائج النهائية للعملية الانتخابية، يعد أمرا إيجابيا ،من شأنه تحقيق رقابة فعالة على العملية الانتخابية.

¹ -فايزة جروني - أسامة قيطوبي، السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في الجزائر - تنظيم وصلاحيات، الملتقى الدولي العاشر القضاء والدستور - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، 08 09 ديسمبر 2019 ، ص 211.

لقد أولى المشرع إهتمام كبير لسلطة المستقلة خاصة وأنه أوجدها الشعب وأعطاهها سمو فهي مؤسسة دستورية المنشأ ، بتالي تمارس رقابة دستورية على تطبيق السليم للقانون خلال العملية الانتخابية إنطلاقا من أول مرحلة إلى غاية إعلان الرسمي لنتائج، ونوجز هذه الرقابة في النقاط التالية :¹

- تمارس السلطة المستقلة قبل عملية الإقتراع الرقابة على حياد الإدارة ،والحياد مكرس دستوريا من خلال نص المادة 25 و 193 من دستور 2016، وذلك ضمانا لشفافية ونزاهة الانتخابات.

- تستقبل السلطة المستقلة بعد إستدعاء الهيئة الناخبة ملفات الترشح لإنتخاب رئيس الجمهورية، وتقوم بدراستها وتحقق من إستيفائها لشروط الترشح ، والفصل فيها بإعلان القائمة الأولية للمتشحين ، وتسليمها للمجلس الدستوري مرفقة بملفات ترشيحاتهم، وذلك خلال 24 ساعة من تاريخ صدورها، وفي حالة رفض ملف أحد المترشحين، له الحق أن يطعن فيه أمام المجلس الدستوري ضمن الآجال المحدد قانونا، ويفصل فيها المجلس الدستور، ويبلغ القرار فورا إلى الطاعن ففي حالة قبول طعنه يسجل في القائمة النهائية للمتشحين، ويبلغ

القرار إلى كل من رئيس الجمهورية وإلى رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

إن هذا الإجراء وإن كان من أبرز الصلاحيات الممنوحة لسلطة المستقلة، إلا أنه يمس من إستقلاليتها ويجعلها خاضعة للمجلس الدستوري، حتى وإن كان يرى البعض أن ممارسة الطعن في قرارات السلطة المستقلة يدعم مبدأ التقاضي على درجتين، وحتى تضمن

¹- شلالى رضا ، السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في الجزائر - العملية الانتخابية من هيئات الرقابة إلى سلطة التنظيم والإشراف، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، المجلد الخامس، العدد الأول مارس، 2020 جامعة ميزان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 215.

السلطة المستقلة وجودها وتحقيق نتائجها، فلا بد من تعديل هذه المادة وجعل الطعن في قرارات رفض الترشح أمامها، وأن تتولى صلاحية إعلان عن القائمة النهائية.¹

تعد البطاقة الوطنية للهيئة الناخبة والقوائم الانتخابية للبلديات والمراكز الدبلوماسية والقنصلية في الخارج وتمارس الرقابة عليها ، طبقا للمادة 13 مكرر والمادة 14 وما يليها من القانون 16/10 المعدل بالقانون 19/08 المتعلق بالانتخابات.

إن صحة وسلامة النظام الانتخابي تتوقف على مدى مصداقية ودقة القوائم الانتخابية التي تعد رسمية وتضم أسماء المواطنين الذين إستوفوا الشروط القانونية، إذ يعد التسجيل في القوائم الانتخابية شرطا إلزاميا لممارسة حق الترشح والتصويت²، إلا أنه ظهر قصور قانوني تمثل في تدخل الإدارة المحلية وذلك في الإبقاء على الموظف البلدي الذي كلف بإدارة الأمانة العامة كوسيط مساعد لسلطة في مراجعة القوائم ، كما أنها تعتمد على أعوان البلدية والولاية في تنظيم الحملة ،مما ساهم في إنتقاد لاذع لسلطة المستقلة من طرف خاصة الأحزاب السياسية بتكوين موظفين مستقلين عن الإدارة المحلية.³

كذلك الأمر في محدودية الوسائل المتاحة لتسهيل عمل السلطة المستقلة، وإعتماد هذا الأخير على الوسائل الممنوحة للجماعات المحلية، الأمر الذي يؤثر على الإستقلالية بل يوجي بالتبعية السلطة المستقلة للجماعات المحلية، والأمر كذلك بالنسبة للإمكانيات البشرية المأطرة للعملية الانتخابية هي نفسها التي أطرت العمليات الانتخابية السابقة.

الرقابة على الحملة الانتخابية وتمويلها والسهر على مطابقتها للقانون الساري المفعول طبقا للمادة 08-14 من القانون العضوي رقم 19-07، من خلال منح السلطة

¹ - رشيد عتو، رقابة السلطة المستقلة للانتخابات في الجزائر ضمانا لنزاهة الإختبارات انتخاب رئيس الجمهورية نموذجا"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 06 ، العدد 01، سنة 2020، 2- شلالي رضا، المرجع السابق، ص 215.

² - مزياني فريدة المرجع السابق، ص. 01 .

³ - بن عطية لخضر - هلوب حفيظة، الموازنة بين تامين القواعد القانونية المنظمة للسلطة المستقلة للإختبارات ومأخذ ممارستها العملية، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الرابع العدد الأول، سنة 2020، ص. 492

المستقلة صلاحية مراقبة حساب الحملة الانتخابية للمترشحين، يعد أمرا إيجابيا من شأنه تعزيز نزاهة ومصداقية الانتخابات ومحاربة كل أشكال الفساد التي يمكن أن تشوه صورة العملية الانتخابية. مراقبة عملية التصويت ومدى إحترام المواقيت القانونية لإفتتاح واختتام التصويت، كما تتأكد السلطة المستقلة من توفر كل التجهيزات والعتاد والأوراق وصناديق الاقتراع والتأطير اللازم على مستوى مكاتب التصويت، وتستقبل الاعتراضات والإحتجاجات والشكاوي والتبليغات من الأحزاب السياسية والمترشحين، حول أي خلل أو إخلال بنظام أثناء عملية التصويت وتفصل فيها وفق القانون.

الرقابة على عملية الفرز الأصوات، إذ مكن المشرع الجزائري السلطة المستقلة من الإشراف على عملية فرز أصوات الناخبين، وهو ما يعبر عن تكريس نزاهة الانتخابات بضمان عدم تدخل بأي شكل من الأشكال لأي جهة بغرض تأثير على الهيئة الناخبة، والإبتعاد عن كل أشكال التزوير والتحريف عند فرز الأصوات وإعلان النتائج.

- الرقابة على المجال السمعي البصري، وتسجيل أي مخالفة، وإذا ما رأت أن الأفعال المسجلة أو التي أخطرت بها تحمل وصفا جنائيا ، فعليها إخطار النائب العام المختص إقليميا .

- تتلقى السلطة المستقلة كل عريضة أو تبليغ أو إحتجاج متعلق بالعملية الانتخابية وارد من الأحزاب المشاركة في الانتخابات أو مترشح وتفصل فيها طبقا لأحكام التشريع ساري المفعول طبقا للمادة 12 من القانون العضوي رقم 19-07 ، تفصل في المسائل الخاضعة لمجال إختصاصها بموجب قرارات وتبلغها للأطراف المعنية بكل وسيلة طبقا للمادة 43 و44 من نظامها الداخلي، تطلب السلطة المستقلة كل المعلومات والوثائق التي تراها ضرورية لتجسيد مهامها من المؤسسات العمومية المعنية.

- إخطار السلطة المستقلة لسلطات العمومية المكلفة بالمساهمة في تنظيم العملية الانتخابية بأي ملاحظة أو خلل أو نقص مسجل من شأنه التأثير على العملية الانتخابية

وعليها أن تتحرك فوراً لإصلاح الخلل وتدارك النقائص طبقاً للمادة 13 من القانون العضوي رقم 07-19 .¹

بالرغم من الجهود المبذولة من طرف المشرع الجزائري في إيجاد مخرج لتداول السلمي على السلطة خاصة في الأوضاع السياسية التي عاشها الوطن مؤخراً، محاولاً بذلك تنظيم إنتخابات شفافة ونزيهة تعبر عن الإرادة السليمة للهيئة الناخبة، وذلك بإنشاء سلطة مستقلة أعطى لها المشرع كامل الصلاحيات من تنظيم وإشراف وتسيير ورقابة على العملية الإنتخابية منذ بدايتها إلى غاية إعلان النتائج الأولية للإنتخابات، محاولاً بذلك إبعاد السلطة التنفيذية عن العملية الإنتخابية، إلا أنه من الصعب تقييم هذه السلطة والوقوف على سلبياتها نتيجة لحدوثها ، وبرغم من ذلك تعرضت إلى النقد من الكثير من رجال القانون خاصة، طريقة إستحداثها خارج الدستور الحالي بالرغم من تأكيد المشرع على أنها منشأة بإرادة الشعب وفي إطار سلطته، كذلك من حيث الشخصية التوافقية التي تختار من طرف الفاعلين في المجتمع ويعينها رئيس الجمهورية على رأس السلطة المستقلة.

أما فيما يخص أعضاء السلطة المستقلة فلم يبين رئيسها على أي أساس أو المعايير التي إختار على أساسها عضويتهم ، كذلك إعتاد السلطة المستقلة على الإمكانيات المادية والبشرية للإدارة المحلية خاصة بوجود موظف بلدي يختص بالأمانة العامة في أهم مرحلة في العملية الإنتخابية وهي إعداد القوائم، وأكثر من ذلك أن السلطة المستقلة تنتهي مهمتها بإعلانها على النتائج الأولية تحت رقابة المجلس الدستوري الذي يعينه رئيس الجمهورية، كل هذه السلبيات على المشرع تداركها حتى يتوافق السلطة مع المهام الموكلة لها خاصة تحقيق الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة في إطار إستحقاقات إنتخابية شفافة ونزيهة.

¹ - قدور ضريف، السلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات - نظامها القانوني - مهامها وتنظيمها، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 13، جانفي 2020، جامعة عباس لغرور، خنشلة، ص 249.

الفرع الثاني: رقابة المجلس الدستوري

أنشأة المجلس الدستوري الجزائري بعد صدور أول دستور للجزائر سنة 1963، حيث تم النص على إنشائه ومنحه سلطة الفصل في دستورية القوانين والأوامر التشريعية بطلب من رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الوطني، غير أنه لم يرى النور فعليا وبقي مجرد نص في متن الدستور، نتيجة الصراعات السياسية وبفعل الانقلاب الذي حدث في 19 جوان 1965، وعند وضع دستور 1976 لم يتم النص على تبني مبدأ الرقابة على دستورية القوانين، وعلى إثر أحداث أكتوبر 1988 تم تبني فكرة الرقابة في دستور 1989، وهو ما تم تأكيده في دستور 1996 ، والذي عدل بموجب القانون 16/01 المتضمن التعديل الدستوري.¹

المجلس الدستوري هيئة دستورية مستقلة، وبإعتباره حارس الديمقراطية في الدولة، ومراقب للدستورية، لا يقتصر دوره في مطابقة القوانين العضوية والأنظمة الداخلية لغرفتي البرلمان لدستور وجوب قبل صدورها، بل يتعدى ذلك إلى مهام أخرى، من بينها الرقابة على الانتخابات فهو يعتبر قاض المنازعات الانتخابية² ، ومهمة المجلس الدستوري كقاضي إنتخاب هي مهمة في عمق قانون الانتخابات فالأمر يتعلق بالمبادئ القانونية لحرية التصويت وبضمانات الانتخابات وصحتها وللمجلس الدستوري دور في حماية هذه المبادئ وتكريسها، غير أن وجوده كهيئة مختصة بالنظر في الطعون المرفوعة له يثير مسألة تحديد الطبيعة القانونية له، وقد اختلفت آراء الفقهاء حول هذه المسألة فمنهم من إعتبر أن للمجلس الدستوري طبيعة سياسية ومنهم من أضفى عليه الطبيعة القضائية ، في حين ذهب إتجاه ثالث إلى إعتبار أن عمل المجلس الدستوري ذو طبيعة مختلطة، وعليه تظهر أن مهمة المجلس الدستوري بالغة الأهمية لأنها تدخل في إطار تطبيق مسار التطبيق الديمقراطي

¹ - محمد حمودي، تفسير النصوص القانونية في القضاء الدستوري الجزائري، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية . المجلد 08 ، العدد 05، سنة 2019، ص 66.

² - جيمايوي نبيلة، المرجع السابق، ص. 151.

والسيادة الوطنية، ولهذا يظهر المجلس الدستوري بمثابة قاضي إنتخاب بالنسبة للإنتخابات الرئاسية والتشريعية، ولممارسة هذه الوظيفة تدخل المشرع الإنتخابي ليحدد الإجراءات الواجب إتباعها بصدد تقديم الطعن أمام المجلس الدستوري سواء تعلق منها بصفة الطاعن وميعاد تقديم الطعن أو ما تعلق منها بموضوع الطعن وكيفية إيداعه.¹

تنص أحكام الفقرتين 2 و 3 من المادة 182 من الدستور على: " كما يسهر المجلس الدستوري على صحة عمليات الإستفتاء وانتخاب رئيس الجمهورية والإنتخابات التشريعية ويعلن نتائج هذه العمليات، وينظر في جوهر الطعون التي يتلقاها حول النتائج المؤقتة للإنتخابات الرئاسية والإنتخابات التشريعية ويعلن النتائج النهائية لكل العمليات المنصوص عليها في الفقرة السابقة"² ، ويصدر المجلس الدستوري عند ممارسته لأصلاحياته القانونية العديد من القرارات منها يخص الرقابة على صحة الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية وإعلان نتائجها النهائية، وتكتسي الطابع الإلزامي والصبغة النهائية، وعدم خضوعها لأي شكل من أشكال الطعن، حيث تفرض على جميع السلطات العامة في الدولة سواء التنفيذية أو التشريعية أو القضائية³، ويمارس المجلس الدستوري رقابته الدستورية وفقا لنقاط التالية:

- رقابة المجلس الدستوري الجزائري على دستورية القانون العضوي للإنتخابات والقانون العضوي المنظم لسلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات ، طبقا للمادة 186-2 من دستور 2016 والمادة 02 من نظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري، وهي رقابة وقائية قبلية على العملية الإنتخابية لأنها تهدف إلى التأكد من مدى إحترام المشرع للمبادئ الدستورية

¹- بن لطرش البشير، المنظومة الدستورية والقانونية للإدارة الإنتخابية في الجزائر، مذكرة مقدمة تكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص قانون دستوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2014/2015، ص. 219.

²- صام إلياس، إعلان ونشر نتائج الإنتخابات قراءة في تطور ممارسة المجلس الدستوري بمناسبة إنتخابات نواب المجلس الشعبي الوطني في 04 ماي 2017 ، أشغال الملتقى الوطني حول الرقابة على العملية الإنتخابية على ضوء التعديلات الدستور لسنة 2016 ، مجلة القانون المجتمع والسلطة مجلد 08 ، عدد 01 ، منشور ، سنة 2019، ص199.

³- عبد الرحمان فطناسي - شاوش حميد المرجع السابق، ص. 162.

التي تحكم العملية الانتخابية عند إعداده لقانون الإنتخابات، والغاء أي نص قانوني يخالف هذه المبادئ، بهدف الوصول إلى وضع قانوني إنتخابي عادل وفعال، هذه الرقابة الوقائية ستصبح أكثر فعالية في حالة إدراج قانون تقسيم الدوائر الانتخابية ضمن فئة القوانين العضوية بموجب أحكام الدستور، لكي يخضع هذا القانون لرقابة السابقة والإجبارية للمجلس الدستوري نظرا لأهمية عملية تقسيم الدوائر الانتخابية وتأثيرها على صحة الإنتخابات الرئاسية.¹

- رقابة المجلس الدستوري على قرار السلطة المستقلة القاض برفض الترشح للإنتخابات الرئاسية، وذلك بمنح المترشح لرئاسيات رفع الطعن أمام المجلس الدستوري في قرار السلطة المستقلة القاض برفض الترشح، بعدما كان هذا الأمر مقتصرًا على المترشحين للإنتخابات البرلمانية فقط قبل التعديل، وهو ما يعمق مبدأ الديمقراطية ويكرس شفافية ونزاهة العملية الانتخابية، إلا أن تحديد أجل الطعن ب 48 ساعة لرفع الطعن غير للمعني لإعداد ملف طعنه خاصة إذا كان من منطقة نائية عن العاصمة.²

إن فصل المجلس الدستوري في الطعون المرفوعة ضد قرار السلطة المستقلة للإنتخابات المتعلقة بصحة الترشيحات وإعلانه عن القائمة النهائية للمترشحين دون منح هؤلاء حق الطعن في هذا القرار أما السلطة القضائية من شأنه أن يمس بمصداقية ونزاهة العملية الانتخابية نظرا لطريقة تشكيل المجلس الدستوري، وذلك من خلال تعيين رئيس الجمهورية لرئيس المجلس الدستوري، مما قد يؤثر سلبا على إستقلالية المجلس الدستوري عن السلطة التنفيذية، والذي يعطي شبهة لإستقلاله عن السلطة التنفيذية، كما يؤخذ على المشرع الجزائري إستبعاده للناخب من الإحتجاج على صحة عمليات التصويت في

¹- بومصباح كوسيلة، الرقابة على دستورية القوانين والقوانين العضوية المتعلقة بالإنتخابات وأثرها على صحة العملية الانتخابية في الجزائر، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 02، العدد 07، فبراير 2018، المركز العربي الديمقراطي لدراسات الإستراتيجية و السياسية و الإقتصادية، ألمانيا، برلين، ص. 316

²- عبد الرحمان فطناسي - شاوش حميد، المرجع السابق، ص.171.

الانتخابات الرئاسية، حيث إقتصرت الأمر على المترشح نفسه أو ممثله القانوني، بينما أقر ذلك صراحة بالنسبة لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية وفي حالة الإستفتاء، الأمر الذي يمس بمبدأ الديمقراطية والمصادقية ، ويتطلب التدخل من المشرع لتدارك هذه الوضعية .

يعلن المجلس الدستوري عن النتائج النهائية للعملية الانتخابية، إذ أن المجلس الدستوري يختص برقابة على النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية من خلال الفصل في الطعون المقدمة حول هذه النتائج، دون إقرار المشرع أي نوع من الرقابة على النتائج النهائية، الأمر الذي يعيق ممارسة رقابة فعالة على صحة الانتخابات الرئاسية التي تؤدي إلى تجسيد المفهوم الحقيقي للديمقراطية وتضفي نوع من المصادقية على العملية الانتخابية، مما يقضي تدخل المشرع الجزائري بتعديل المادة 191-3 والمادة 191-3 لمنح كل مترشح أو ممثله القانوني حق الطعن في النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية تكريسا للمفهوم الحقيقي لمبدأ الديمقراطية وضمانا لشفافية ومصادقية العملية الانتخابية.

أما بالنسبة لفحص مدى فعالية الرقابة الدستورية على الانتخابات البرلمانية فيمكن إستقراء ذلك من مختلف الآليات التي أقرها المشرع الجزائري، وذلك بمنح الحق لكل مترشح للانتخابات التشريعية أو حزب مشارك فيها الطعن في صحة العملية التصويت، إلا أن هذا غير كاف لضمان الشفافية على أساس أن الرقابة شملت فقط مرحلة التصويت، يقدم المترشح سواء للانتخابات الرئاسية أو التشريعية حساب الحملة الانتخابية ويوضع لدي المجلس الدستوري ومجلس الدستوري، وفي حالة رفض الحساب لا يعوض المعني طبقا للمادة 196 من القانون 08-19 ، إن هذ الرقابة ضرورية خاصة من خلال تنظيم ومراقبة تمويل الأحزاب السياسية وحمالاتها الانتخابية وضبطها ضمن أطرا دستورية لمنع حصر

العمل السياسي في يد فئة معينة من المجتمع من خلال تحالف المال والإعلام الموجه مع الأحزاب السياسية، مما يعكس صفا الديمقراطية الحقيقية.¹

إن المجلس الدستوري بالرغم من أنه مؤسسة دستورية، تمارس الرقابة على صحة العملية الانتخابية، إلا أن تشكيلتها وتعيين رئيسها من قبل رئيس الجمهورية، يمس مصداقية وظيفتها الرقابية ويجعلها تنحاز لسلطة التنفيذية، كما أن صعوبة تحديد طبيعتها، وإختلاف الفقهاء حولها أدى بالمؤسس الدستوري، خاصة بعد تعديل قانون الانتخابات واستحداث السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات إلى التخلي على نظام المجالس الدستورية وتبني المحكمة الدستورية في المشروع التمهيدي لتعديل الدستوري ماي 2020، مواكبة في ذلك جل دول العالم بما فيها الدول العربية بإستثناء موريطانيا ولبنان.

إن المؤسس الدستوري عازم من خلال طرحه لمشروع التمهيدي لتعديل الدستور، واستحداث المحكمة الدستورية مكان المجلس الدستوري، على دعم السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات من أجل التعاون على تجسيد وتعميق الديمقراطية الدستورية وترقية النظام الانتخابي المؤدي لتداول السلمي والديمقراطي على ممارسة السلطة، إلا أنه وفي مداخلة لدكتور بوضياف عمار بمناسبة مناقشة المشروع التمهيدي لتعديل الدستور، ثمنه إستحداث محكمة دستورية مكان المجلس الدستوري، إلا أنه رافعا على أساس إخراج المحكمة الدستورية من عنوان الرقابة، على أساس أن المحكمة الدستورية مقامها أسمى بكثير حتى أنها أسمى من المحكمة العليا، والدليل على ذلك هو أن قراراتها ملزمة للمحكمة العليا، كذلك هي أسمى من مجلس الدولة وقرارها ملزم لمجلس الدولة، وبالتالي تخصيص لها عنوان

¹ - عبد الرحمان فطناسي - شاوش حميد، المرجع السابق، ص. 169.

مستقلاً، أو إدراجها تحت السلطة القضائية بإحترام الترتيب نبدأ بالرقابة على شرعية الدستورية ثم ننزل إلى باقي الهيئات القضائية الأخرى.¹

¹ - بوضياف عمار، مناقشة المشروع التمهيدي لتعديل الدستور ماي 2020، المحكمة الدستورية، منشور على صفحة الفيسبوك الصفحة الرسمية لكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة يحي فارس المدينة، بتاريخ 20/06/2020، سا 19:04.

الفصل الثاني

تحديد الجرائم الإنتخابية وفقا لمراحل العملية الإنتخابية

ان تحديد الجرائم الانتخابية التي تمر بالمرحلة التحضيرية للعملية الانتخابية بثلاث مراحل متتالية تسبق مرحلة التصويت تتيح للناخب اختيار ممثليه بحرية محمية دستوريا وقانونيا وهذا من أجل حماية الناخب والمترشح من كل أشكال الضغوطات. وقد حرص المشرع على وضع التشريعات المناسبة لتجريم الأفعال التي من شأنها المساس بالعملية الانتخابية وضماناتها الدستورية والقانونية في مراحلها المختلفة وتعد هذه القوانين أحد التعبيرات الأساسية للشكل الحديث للديمقراطية كما تعتبر جريمة التصويت من أهم الجرائم الانتخابية فقد يعمد المرشح الى استعمال وسائل ممنوعة من أجل الحصول على أكبر عدد من الأصوات ونظرا لخطورة هذه الجريمة وكثرة نقشها في المجتمع وتفصيلا لها إرتأينا إفرادها وأمام خطورة ظاهرة الغش الانتخابي وتعدد أساليبه بإختلاف النظم السياسية للدول وشيوع الأساليب الديمقراطية لبلوغ السلطة فيها، حرص المشرع الجنائي على حصر وتحديد الجرائم الانتخابية وبيان العقوبات المقررة على مختلف أشكالها و أشخاص مرتكبيها، سواء بإدراج هذه الجرائم في قانون خاص غالبا ما يصطاح على تسميته بالنظام الانتخابي أو بإدراج بعض أحكامها في قانون العقوبات، لما توفره التشريعات العقابية العامة أو الخاصة_ من ردع يجعل النظام الانتخابي أكثر ملائمة للواقع .¹

إن الجرائم الانتخابية متعددة فقد نظمها المشرع الجزائري في قانون العضوي رقم 10-16 المنظم للانتخابات المعدل والمتمم بالقانون العضوي رقم 19-08 في الباب السابع بعنوان أحكام جزائية من المادة 197 حتى المادة 223، وكذا قانون رقم 66-156 المؤرخ في 08/06/1966 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم ، في القسم الأول بعنوان_ المخالفات الخاصة بممارسة الانتخاب من الفصل الثالث الجنائيات والجنح ضد الدستور _

¹- طيفوري زاوي، المسؤولية الجزائية عن الجرائم الانتخابية دراسة مقارنة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الجنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجليلي اليابس ،سيدي بلعباس، سنة 2016/2015، ص 102/103.

من الباب الأول من الكتاب الثالث في الجزء الثاني المتعلق بالتجريم، وذلك من المادة 102 حتى المادة 106، وبالموجب قانون الوقاية من الفساد ومكافحته رقم 06-01 .

لذلك سنتناول في هذا الفصل تحديد الجرائم الانتخابية وتصنيفها وفقا للمراحل التي تمر بها العملية الانتخابية، الأمر¹ الذي يستدعي منا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، نتطرق في المبحث الأول إلى الجرائم الانتخابية الماسة بالمرحلة التمهيدية للعملية الانتخابية، أما المبحث الثاني نعالج فيه الجرائم الانتخابية المتصلة بمرحلة التصويت والفرز.

المبحث الأول: الجرائم الانتخابية الماسة بالمرحلة التمهيدية للعملية الانتخابية

ونقصد بهذا النوع من الجرائم تلك الأفعال التي ترتكب في فترة تسبق قيام الناخبين بالإقتراع، وخلال هذه الفترة يعمد البعض إلى ارتكاب أفعال مخالفة لقواعد النزاهة والنظام العام للعملية الانتخابية، مما يولد جوا من الشك في عقيدة الناخبين والمواطنين بعدم حيادية الانتخابات، و المرحلة السابقة للإقتراع لها أهمية بالغة في تقرير مصداقية الانتخابات، إذ أنها تمثل البنية التحتية التي يتأسس عليها عماد البنيان الانتخابي ككل، فكلما كانت العمليات الممهدة للانتخابات سليمة ومشروعة ونزيهة كلما كان ذلك مؤشرا إيجابيا على توفر كافة الشروط الضرورية لكي يمر الإقتراع في أحسن الظروف وأفضلها.

لذلك أبدت التشريعات الانتخابية إنشغالا كبيرا بهذه المرحلة حيث أولتها عناية خاصة من خلال تجريم كل الانحرافات التي ترتكب قبل عملية الإقتراع، إذ لا تقتصر على الخروقات التي تطال القوائم الانتخابية، بل تتسع لتشمل كل أعمال الغش التي تمارس خلال الحملة الانتخابية. حرص المشرع على وضع ضمانات التي تكفل صحة ونزاهة هذه الجداول الانتخابية، فأصبح وصف الجريمة الانتخابية على الأفعال الماسة بسلامة القيد بغض النظر عن فاعلها سواء الناخب أو المرشح أو الموظف المعهود له بها، إلا أن جرائم المرحلة

¹ - نونة بليل، علاقة قاضي الانتخاب بالقاضي الجنائي في المادة الانتخابية ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد السابع، سبتمبر 2015، ص 317.

التمهيدية لا تقتصر على جرائم القيد بل تتعداه إلى جرائم الترشح والجرائم التي تصاحب عملية الدعاية الانتخابية التي يقوم بها المرشحون وأنصارهم، والتي تفوق خطورتها على السير الحسن للعملية الانتخابية سابقتها¹، والتحضير للعملية الانتخابية يتكون من مرحلتين هامتين في الانتخاب بصفة عامة، أولى هذه المراحل هي القيد في الجدول الانتخابي وتوكل هذه المهمة إلى اللجنة الإدارية حسب كل بلدية تحت إشراف السلطة المستقلة بمساعدة موظف بلدي، الثانية هي مرحلة الترشيح والحملة الانتخابية التي يقوم بها المترشحين، ولمعالجة الجرائم الانتخابية المتعلقة بالمرحلة التمهيدية، نقسم هذا المبحث إلى مطلبين، نخصص المطلب الأول للحديث عن الجرائم الانتخابية المتعلقة بإعداد ومراجعة القوائم الانتخابية، أما المطلب الثاني يخص الجرائم الانتخابية المتعلقة بمرحلة الترشيح والحملة الانتخابية.

المطلب الأول: الجرائم الانتخابية المتعلقة بإعداد ومراجعة القوائم الانتخابية

لقد إهتم المشرع بتحديد النصوص القانونية المنشأة للقوائم الانتخابية، وبيان شروط التقييد فيها، وكيفية مراجعتها وضبطها وضوابط الطعون المتعلقة بها وحالات فقدان الأهلية، فإنه في مقابل ذلك أبرز مختلف الخروقات التي قد تطل هذه العملية، بحيث نظم المشرع الجزائري الأحكام الجزائية المتعلقة بالجرائم الانتخابية المتعلقة بإعداد ومراجعة القوائم الانتخابية من المادة 197 إلى 202 من القانون العضوي 16-10، فإما أن ترتبط بالقيد في القوائم والسجلات الانتخابية، وقد تمس بعملية مراجعة هذه القوائم، أو التسجيل فيها عن طريق التزوير وإستعمال المزور، أو إخفاء حالة من حالات فقدان الأهلية والتي نتطرق لها في الفرع الأول بعنوان جرائم القيد في الجداول الانتخابية، وهناك نوع آخر من الجرائم المرتبطة بالقوائم الانتخابية، كجرائم تزوير شهادة التسجيل أو الشطب أو جريمة إعتراض ضبط القائمة الانتخابية وكذا جريمة إتلاف أو إخفاء أو تزوير القوائم الانتخابية، إضافة إلى

¹ - طيفوري زاوي، المرجع السابق، ص.104.

الجرائم المرتبطة ببطاقة الناخب، والتي نعالجها في الفرع الثاني بعنوان جرائم ضبط القوائم والوثائق المرتبطة بها.

الفرع الأول: جرائم القيد في الجداول الانتخابية

إن مرحلة القيد في الجداول الانتخابية تعد الحجر الأساس في العملية الانتخابية وهي بداية المسار السليم لباقي العمليات التي تليها، فسلامة الجداول الانتخابية تعني سلامة العملية الانتخابية من الغش والتزوير، إلا أن معظم القوانين الانتخابية لمختلف الدول لم تتطرق إلى تعريف القائمة الانتخابية، بل إقتصرت على تبيان مختلف جوانبها التنظيمية القانونية فقط، كما أنه تعددت تسميات، فهناك من يطلق عليها اسم الجدول الانتخابي، أو اللائحة الانتخابية، أو السجل الانتخابي، أما المشرع الجزائري إستعمل مصطلح القائمة الانتخابية.

لقد تولى الفقه الحديث مهمة تعريف القائمة الانتخابية بحيث اختلفت وتعددت التعريفات يوم منها، بأنه "كشف يحتوي على أسماء من لهم الحق في التصويت وهو قوائم قاطعة الدلالة الانتخاب على إكتساب صفة الناخب"، وحتى يتمكن الناخب من أن يكون عضوا في هيئة الناخبين- والتي تعني مجموع المواطنين البالغين سن الرشد السياسي والمقيدين في جداول الانتخاب والذين لا يحظر عليهم قانونا مباشرة الحقوق السياسية ، لا بد من أن يقع تسجيله بصفة رسمية في إحدى القوائم الانتخابية¹، وقد أخضع المشرع التسجيل في القائمة الانتخابية إلى مجموعة من الشروط والقواعد القانونية ومسطرة طبقا للمادة 03 وما يليها من القانون الانتخاب، تتعلق بالناخب والتسجيل في القائمة، أوردها في الفصل الأول من الباب الأول بعنوان الشروط المطلوبة في الناخب وفي القسم الأول من الفصل الثاني من نفس الباب بعنوان شروط التسجيل في القوائم الانتخابية، متى تمتع الفرد بها له

¹ - سماعيل لعبادي، المنازعات الانتخابية - دراسة مقارنة لتجربتي الجزائر وفرنسا في الانتخابات الرئاسية والتشريعية أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، سنة 2012/2013، ص.12.

الحق أن يسجل ضمن القائمة، ومنها ما تعلق بالجنسية الجزائرية أصلية أو مكتسبة ، بلوغ السن ثامنة عشر (18) سنة كاملة، أن يكون متمتع بحقوقه المدنية والسياسية غير فاقد للأهلية، ومن شروط التسجيل في القائمة يكون في قائمة إنتخابية واحدة، أي لا يقبل أن يسجل نفس الشخص في عدة قوائم إنتخابية، وبالرغم من أنه واجب إلا أن المشرع ربط عملية التسجيل بطلب من له مصلحة ومستوفي لشروط سابقة الذكر.

لقد أخذ المشرع الجزائري بنظام التسجيل الشخصي، أي يترك أمر المبادرة بالتسجيل في القوائم الانتخابية للمواطن متى توافرت فيه الشروط الموضوعية لممارسة حق الإقتراع، ويقتصر دور الإدارة أوالجهة المكلفة بالتسجيل وإعداد القوائم على التدقيق فقط في توافر الشروط وصلاحيه المواطن للمساهمة في الإنتخابات، إلا أن العديد من الفقهاء أعابوا على المشرع الجزائري الأخذ بنظام التسجيل الشخصي، لما يترتب عليه من إنخفاض حجم الهيئة الناخبة، وبالرغم من كونه واجب إلا أنه يخلوا من إيقاع الجزاء في حالة الإخلال به وبالتالي تحول إلى حق، وفتح الباب أمام ظاهرة الإمتناع عن التسجيل¹، والتي تؤثر بشكل أو بآخر عن التصويت بالنسبة لقلّة القليلة المسجلة في حالة غياب الجزاء العقابي، ولتجنب ذلك أصبح من الضروري الأخذ بالتسجيل التلقائي مسايرة في ذلك المشرع الفرنسي والمصري يعد القيد في الجداول الانتخابية خطوة ضرورية، وبدون هذا القيد لا يحق للناخب أن يمثل أمام صندوق الإقتراع من أجل ممارسة حقه بالمشاركة في الإنتخابات، حتى وإن كانت كل الشروط متوفرة فيه²، وتظهر أهمية عملية القيد والتسجيل في القوائم الانتخابية في كل بلدية إنتخابية في تحديد حجم ونطاق المشاركة الانتخابية من خلال حصر الهيئة الناخبة وإحصائها وكيفية توزيعهم على الدوائر الانتخابية المختلفة، وتحديد مراكز الإقتراع وتوزيع الناخبين عليها بناء على عدد أعضاء الهيئة الناخبة المسجلين وحساب الأغلبية العددية

¹ - بليل نونة المرجع السابق، ص.43-42.

² - جياموي نبيلة، المرجع السابق، ص 195.

وتحديد النسب المئوية للمشاركة، وتساعد على ضبط الهيئة الناخبة، بحيث يسهل التحقق في ما إذا كان المصوت في الانتخاب مسجل أم لا وإذا صوت أكثر من مرة.

كما حرصت التشريعات الانتخابية على وضع ضوابط لمنع التلاعب في صحة القائمة الانتخابية، من حيث وحدة القوائم الانتخابية ودوامها، ويقصد بالمبدأ وحدة القائمة الانتخابية أنها صالحة للإستخدام في جميع أو كل المحطات الانتخابية المحلية أو الوطنية، ذلك أن المشرع ألزم بعدم التسجيل في القائمة الانتخابية لأكثر من مرة واحدة في المادة 08 من القانون الانتخاب ، حرصا من المشرع على منع أي تزيف لعدد الناخبين المسجلين وتجنب التضخيم فيها، الأمر الذي دفع غالبية التشريعات الانتخابية إلى تجريم عملية تكرار التسجيل بالقوائم الانتخابية وردعه بعقوبات جزائية.¹

أما دوام وإستمرارية القائمة الانتخابية، فيقصد بها أن القوائم الانتخابية ثابتة لا تتغير ولا تمس إلا في المواعيد التي يحددها القانون، أو زوال أحد الموانع المفروضة لتسجيل بها، أو بإضافة أسماء جدد إستوفوا السن القانوني، أو حذف أو شطب من فقد أحد الشروط المحددة قانونا لتسجيل، وقد نص المشرع الجزائري على أن القائمة الانتخابية دائمة، ويتم مراجعتها خلال الثلاثي الأخير من كل سنة، كما يمكن مراجعتها إستثنائيا بمقتضى المرسوم الرئاسي المتضمن إستدعاء الهيئة الناخبة، الذي يحدد فترة إفتتاحها وإختتامها ويتم الإعداد والمراجعة من طرف اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية حسب نص المادة 14 و 15 من القانون الانتخاب المعدل والمتمم، وقد تعددت الجرائم المرتبطة بهذه المرحلة ، فقد يكون التسجيل إما عن طريق التكرار القيد، أو إخفاء حالة من حالات فقدان الأهلية القانونية للإنتخاب، وإما عن طريق التسجيل أو الشطب لشخص من القائمة الانتخابية دون وجه حق، واعتمدنا في تعداد الجرائم المتعلقة بهذا الفرع وترتيبها حسب ورودها في النص القانوني

¹ - أحمد بنيني، الإجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم القانونية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، سنة 2006/2005، ص.41.

وعلى سبيل المثال فقد ذكر المشرع جريمة القيد المتكرر قبل جريمة القيد بإخفاء حالة من حالات فقدان الأهلية القانونية أو القيد المخالف للقانون.

- **جريمة القيد المتكرر** : على خلاف بعض التشريعات العربية التي لم تجرم فعل القيد في أكثر من لائحة إنتخابية كالتشريع المصري، والتشريع الكويتي، فإن المشرع الجزائري تبنى نهج نظيره الفرنسي من خلال تجريم فعل القيد بأكثر من لائحة إنتخابية بمقتضى المادة 197 من قانون الإنتخاب ، ويقصد به أن يسجل الشخص في أكثر من جدول إنتخابي في دوائر إنتخابية مختلفة ، لأن القاعدة التي تحكم التسجيل في القوائم الإنتخابية هي وحدة القيد¹، وتتحقق هذه الجريمة بوقوع القيد بالفعل في أكثر من قائمة إنتخابية بناءا على أسماء أو صفات مزيفة، و حدد المشرع الركن المادي لجريمة التسجيل المتكرر تحديدا واضحا من خلال الوسائل التي يقع بها الفعل المكون للجريمة، ويسمى بالتسجيل الإنتحالي بإستعمال إحدى وسيلتي الإنتحال التي نص عليهما المشرع وهما إنتحال طالب التسجيل إسمًا غير إسمه مثلا تقديم شهادة ميلاد تخصه شخص آخر، أو إنتحاله صفة غير صفته كأن يقدم شهادة إقامة لغير البلدية التي يقيم بها فعلا، وهي جريمة عمدية يلزم لقيامها توافر القصد الجنائي²، فيجب علم الجاني بعناصر الجريمة كما هي محددة في القانون، وأن تتجه إرادته لتحقيق هذه العناصر وقبولها³، بحيث تظهر هذه الجريمة نية الغش لدى فاعلها، أي أنه يعلم أنه مقيد في إحدى القوائم، ومع ذلك يطلب تسجيله للمرة الثانية في قائمة إنتخابية أخرى، أما إذا أثبت المعني عدم علمه بتسجيله مرة ثانية بقائمة إنتخابية أخرى، فإن هذه الجريمة لا تقوم في حقه. ونظرا لإعتماد المشرع على نظام القيد الشخصي في القائمة الإنتخابية بناءا على طلب المعني فإن السلوك الإجرامي يقع من المعني أي طالب التسجيل،

¹- خنتاش عند الحق، الحماية الجزائية للعملية الإنتخابية وفقا لقانون الإنتخابات في الجزائر ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم - تخصص قانون - كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو، سنة 2019، ص.190.

²- منصور رحمانى، الوجيز في القانون الجنائي العام، سنة 2006، ب ط ، د ع ن، ص.108.

³- طيفوري زاوي، المرجع السابق، ص.138.

وهو ما يستشف بصريح العبارة من نص المادة "... كل من سجل نفسه...." ويفترض فيه ركن العلم لديه على أنه مسجل مسبقا، إلا إذا أثبت عكس ذلك ، مثلا أنه تقدم بطلب شطبه من القائمة الانتخابية لدائرتها الانتخابية السابقة إلا أن الإدارة أغفلت شطبه، ويعاقب المشرع الجزائري مقترف السلوك الإجرامي للقيد المتكرر في أكثر من قائمة إنتخابية بعقوبة سالبة للحرية من ثلاثة أشهر (03) إلى ثلاثة سنوات (03) إلى جانب غرامة مالية من 4000 دج إلى 40000 دج، وللقاض السلطة التقديرية في تحديد مدة الحبس وقيمة الغرامة، أما محاولة القيد المتكرر أو الشروع فيه لم يجرمه المشرع ، وإنما إشتراط أن يقع القيد المتكرر فعلا.

- جريمة التسجيل بإخفاء حالة من حالات فقدان الأهلية القانونية: تعتبر الأهلية الانتخابية مجموعة من الشروط التي أوجب المشرع توفرها في الناخب حتى يتمكن من ممارسة حقه في التسجيل في القوائم الانتخابية، إلى جانب الأهلية المدنية، فأهلية المجنون والمعتوه والسفيه والصبي تعتبر أهلية ناقصة لا تسمح للفرد بممارسة حقه الإنتخابي ، بمفهوم المخالفة نرى بأنه كل من قام بتسجيل نفسه بالقوائم الانتخابية مخالفا إحدى هذه الشروط تقوم في حقه جريمة التسجيل بإخفاء حالة من حالات فقدان الأهلية الانتخابية.¹

وقد عدد المشرع الجزائري الموانع القانونية التي تمس الأهلية الانتخابية لطالب التسجيل في قانون المنظم للإنتخابات في المادة 03 و 05 و 07 وهي كالتالي : - الجنسية الجزائرية- السن ثمانية عشرة سنة (18)- تمتعه بالحقوق المدنية والسياسية - كل من سلك سلوكا معاديا للثورة حكم عليه بجناية ولم يرد إعتباره حكم عليه بجنحة بعقوبة حبس مع حرمانه من ممارسة حق الإنتخاب- أشهر إفلاسه ولم يرد إعتباره الحجز القضائي- الحجر عليه.

جرم المشرع الجزائري واقعة التسجيل بإخفاء حالة من حالات فقدان الأهلية القانونية في المادة 197 من القانون الإنتخاب بقوله : أو قام عند التسجيل،

¹ - خنتاش عبد الحق ، المرجع السابق، ص.197.

بإخفاء حالة من حالات فقدان الأهلية التي ينص عليها القانون"، نلاحظ من خلال قراءتنا للمادة أن الفعل المجرم يقع أو يصدر من طرف المعني بالتسجيل (طالب التسجيل)، وذلك بتقديم المعني بطلب التسجيل في القائمة الانتخابية مع علمه أنه فاقد للأهلية الانتخابية إلا أنه قام بإخفائها، وبذلك فهي جريمة عمدية تامة، تتوفر على القصد الجنائي وهو العلم بفقدانه الأهلية والذي يثبت الغش وإتجاه إرادته إلى تحقيق التسجيل في القائمة وحصوله على صفة الناخب، بالإضافة إلى أن هذه جريمة مبنية على التدليس و تتحقق بمجرد إمتناع طالب التسجيل عن التصريح بموانع قانونية يعلم أن التصريح بها يترتب عنه عدم قبول تسجيله في القائمة الانتخابية، كأن يتقدم المحكوم عليه بعقوبة جنائية نهائية بطلب تقييده ضمن القائمة الانتخابية رغم علمه بصدور الحكم النهائي ضده، أو بالرغم من أنه محجور عليه، أو لم يبلغ السن القانوني للإنتخاب، أو أنه تخلى على الجنسية الجزائرية، كما أن المشرع لا يعاقب على الشروع أوالمحاولة إتيان الجريمة، لأنها تكتشف لاحقا بعد قيامه بتسجيل بهذه الصفة، فهي جريمة تامة تتحقق فعلا بالتسجيل المخالف بتوفر حالة من حالات فقدان الأهلية في القائمة الانتخابية بغية التأثير في نزاهة العملية الانتخابية، ولقد أقر لها المشرع نفس العقوبة المقررة في جريمة القيد المتكرر.

-جريمة التسجيل أو الشطب لشخص من القائمة الانتخابية دون وجه حق: لقد إمتدت حماية المشرع للقوائم الانتخابية إلى قطع جميع سبل التلاعب والمساس بها، من خلال معاقبة كل من سجل أو حاول تسجيل شخص أو شطب إسم شخص من القائمة الانتخابية بدون وجه حق، و بإستعمال تصريحات مزيفة أو شهادات مزورة، وجرمها المشرع الجزائري ضمن المادة 200 من القانون الانتخاب ، ويتطلب التسجيل في القوائم الانتخابية أو الشطب منها مجموعة من الشروط المنصوص عليها قانونا من بينها تحديد الموطن الانتخابي لكل فرد وقد حددته المادة 04 و 09 من القانون الانتخاب¹، ويكون بطلب من المعني وكذلك

¹ - خنتاش عبد الحق ،المرجع السابق ،ص.199.

الأمر بالنسبة لطلب شطب من القائمة الانتخابية، فقد ألزم القانون الناخب الذي غير مكان إقامته (موطنه)، أن يقوم بطلب شطب إسمه عن طريق تقديم طلب خلال الأشهر الثلاثة الموالية لهذا التغيير، حتى يتسنى له التسجيل في بلدية إقامته الجديدة إحتراما لمبدأ وحدة القيد إلا أنه قد يحدث أن يتم التسجيل في القائمة الانتخابية أو الشطب منها بدون وجه حق بناء على تصريحات مزيفة أو شهادات مزورة، وهنا يرى جانب من الفقه أن الجاني قد يكون الموظف الإداري المكلف بالتسجيل، أو الفرد المعني بالقيد أو الشطب ،وقد يكون الغير، مستدلا في ذلك صيغة الجمع " كل من سجل "، إلا أننا لا نوافق هذا الطرح وحببتنا في ذلك أن المشرع إستعمل عبارة "كل" من سجل شخص أو شطب إسم شخص من القائمة الانتخابية بدون وجه حق"، والتي يفهم أو يقصد بها أن السلوك الإجرامي يصدر من الغير بغية تحقيق هدف معين، والأرجح أن يكون هذا الغير هو الإدارة لأنها هي من تشرف على عملية التسجيل أو الشطب، وقد يكون شخص خارج عن الإدارة، إلا أن الإحتمال الأخير مستبعد جدا، لأن لو كان المعني بالأمر أو الغير هم من قصدهم المشرع لكان المشرع إستعمل عبارة " كل من طلب تسجيل شخص أو طلب شطب إسم شخص "، وهو الأقرب للحقيقة، ذلك أن تقديم طلب التسجيل أو طلب الشطب يكون بطلب المعني شخصا عملا بمبدأ القيد الشخصي أي لا يمكن للإدارة إستقبال ملف طلب التسجيل شخص ما من طرف الغير ، أما لو قصد المشرع المعني شخصا كان ذكر كلمة " نفسه" في إشارة إلى المعني.

ونلاحظ أن المشرع الجزائري لم يحدد بدقة صفة الجاني مثلما فعلت معظم التشريعات منها المشرع المصري بإستعمال عبارة "واضحة كل من تعمد بنفسه أو بواسطة غيره قيد إسمه أو إسم غيره"، وبالرغم من ذلك فأن بعض الفقه يرى أن جميع النظم الانتخابية المقارنة إتجهت نفس الإتجاه في تصور إرتكاب هذه الجريمة سواء من قبل الناخب أو الموظف القائم بالقيد، أو من قبل الغير، بما فيهم المشرع الجزائري ، فلم يشترط أي مشرع منهم أي صفة معينة في الجاني يتوقف عليها قيام الجريمة، ويكون هذا الفعل

منافيا لشروط المنصوص عليها قانونا بإستعمال تصريحات مزيفة أو شهادات مزورة ، ووسع المشرع من نطاقها لتشمل جميع الوسائل الرسمية أو الإدارية كإستعما لشهادة مزورة مثلا، ميلاد أو إقامة أو شطب).

ويكون لسلوك الإجرامي أثر مادي ملموس يحقق نتيجة التوصل إلى التسجيل أو الشطب تتحقق معه جريمة التسجيل أو الشطب ، كأن يعمد الجاني إلى الغش والتزوير في محرر، ولكن لفائدة الغير مثلا، حتى يتمكن من قيد الناخبين غير موجودين إما متوفين أو مقيمين بالخارج أو خارج البلدية أو خارج الوطن، وكذلك قيد أسماء أشخاص وهميين، أو قيد أشخاص دون السن القانوني بتزوير شهادة الميلاد¹، وهي من الجرائم العمدية بالرغم من إغفال المشرع ذكر كلمة العمد في النص القانوني، على خلاف نظيره المصري والكويتي، المبني على العلم والإرادة. وقد حدد المشرع الجزائري العقوبة المقررة لهذه الجريمة في المادة 200 المذكورة أعلاه بالحبس من ثلاثة أشهر (03) إلى ثلاث سنوات (03) وبغرامة من 6000 دج إلى 60000 دج، وليس للقاض السلطة التقديرية في توقيع إحدى العقوبتين، وإنما توقع العقوبتين معا، وله كل السلطة في إتباعها بعقوبة تكميلية بالحرمان من ممارسة حقوقه المدنية لمدة سنتين (02) على الأقل، وخمس (05) سنوات على الأكثر.

الفرع الثاني: جرائم ضبط القوائم الانتخابية والوثائق المرتبطة بها

إن جل قوانين الانتخاب لمختلف دول تقضي بإعداد وضبط القوائم الانتخابية ومنها الجزائر، وتعتبر هذه العملية من الأعمال الهامة والضرورية التي تسبق عملية المشاركة في الإقتراع، وهي الوسيلة للتحقق من إستمرار تمتع الناخبين المسجلين بالشروط اللازمة لممارسة حق التصويت، بالإضافة إلى تسجيل الناخبين الجدد، مع إعادة تسجيل من زال عنهم المانع القانوني، أو شطب للناخبين الذين لحقهم مانع قانوني من الموانع

¹ - طيفوري زاوي ، المرجع السابق، ص.137.

المنصوص عليها في القانون¹، وتضمن عملية مراجعة وضبط القوائم الانتخابية التدقيق في صحة المعطيات الخاصة بالهيئة الناخبة وصحة المسجلين بها، وتتم عملية مراجعة القوائم الانتخابية خلال الثلاثي الأخير من كل سنة ، كما يمكن مراجعتها إستثنائيا بمقتضى مرسوم رئاسي بإستدعاء الهيئة الناخبة المتعلق بإقتراح ما ، والذي يحدد فترة إفتتاحها وإختتامها ، وذلك بإعلام الهيئة الناخبة بمراجعة القوائم الانتخابية في كل بلدية من طرف اللجنة بلدية لمراجعة القوائم الانتخابية تحت إشراف السلطة المستقلة²، وعلى غير المسجلين بها التقدم للقيّد بها، ولكل من غير مكان الإقامة أن يطلب شطبه من القائمة الانتخابية للبلدية السابقة والتسجيل بالبلدية مكان الإقامة الجديد، كذلك بتسجيل كل من زال عنه المانع، وشطب كل من لحقه مانع، كما أنه يحق لأي ناخب الإطلاع على القائمة الانتخابية المعلقة بالبلدية التابع لها وتحقق إن كان مسجل أم لا، ويفيد نشر القوائم كذلك في تقديم أي شخص حق الإعتراض على القائمة الانتخابية كما تطرقنا إليه في الفصل الأول، إلا أن إعداد وضبط القوائم الانتخابية لم تسلم هي الأخرى من التجاوزات والخروقات بكل الأساليب، والذي يمس بنزاهة وشفافية العملية الانتخابية، التي دعت إلى ضرورة تدخل المشرع لفرض حماية قانونية شديدة تليق بأهمية هذه المرحلة.

وقد تعددت الجرائم المتعلقة بهذه المرحلة، وتتمثل في جريمة تزوير شهادة التسجيل أو الشطب في القوائم الانتخابية، وجريمة إعتراض ضبط القائمة الانتخابية، جريمة إتلاف أو إخفاء أو تزوير القوائم الانتخابية.

-جريمة تزوير شهادات التسجيل والشطب في القوائم الانتخابية: تحكم القوائم الانتخابية مجموعة من المبادئ، تمثلت في مبدأ وحدة القائمة الانتخابية ومبدأ دوام القائمة الانتخابية، فهي قابلة للمراجعة كلما دعت الضرورة لذلك ووفقا للقانون، حتى يتسنى للناخبين الجدد

¹- أحمد بينيني، الإجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في

العلوم القانونية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، سنة 2005/2006 ، ص ص 63-64

²- مجاهدي إبراهيم، المرجع السابق، ص.152.

التسجيل بها ، وشطب الناخبين إما لفقدهم الأهلية أو لحصول مانع من الموانع التسجيل المنصوص عليها قانونا، مثلا بتغيير مكان الإقامة، أو الحجر .. ،.....، وهو ما يعرف بمراجعة القوائم الانتخابية ، وجرم المشرع جريمة تزوير شهادات التسجيل و الشطب في القوائم الانتخابية، بموجب المادة 198 من القانون الانتخاب ، أما الركن المادي يتحدد بالوسائل التي يقع فيها الفعل المكون للجريمة تزوير في شهادة تسجيل أو في تقديمها أو في شطب من القائمة الانتخابية بغية تغيير الحقيقة في المحرر بإحدى الطرق التي نص عليها القانون تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا¹، وجرم قانون العقوبات فعل التزوير وبين صورته، ومن بينها تزوير في شهادة التسجيل بالقائمة الانتخابية، المبني على تصريحات وبيانات مغلوبة أو وثائق مزورة، ويتم تقديم هذه الشهادة لإستعمالها في الحصول على بطاقة الناخب مثلا فنحن أمام جريمة التزوير وإستعمال المزورة، وكذلك الأمر بالنسبة لتزوير شهادة الشطب وإستعمالها في القيد المتكرر، وهي من الجرائم العمدية لآبد لقيامها من توفر القصد الجنائي العام والخاص الذي يتحقق بالعلم وإتجاه الإرادة إلى تحقيق الغاية المرجوة، إلا أن المشرع عاقب على المحاولة والشروع بنفس عقوبة الجريمة التامة، كما أن السلوك الإجرامي يقع من الإدارة وكذلك من المعني بالأمر، كأن يقدم شهادة شطب مزورة حتى يتمكن في التسجيل في قائمة إنتخابية لبلدية غير بلدية الإقامة ، أو أن الإدارة تسلم الناخب شهادة شطب مزورة في حين مزال مقيد في نفس القائمة الانتخابية ، وذلك بغية التصويت مرتين ولتضخيم القوائم الانتخابية.

وقد أقر المشرع عقوبة الحبس من ستة أشهر (06) إلى ثلاث سنوات (03) ، وغرامة مالية من 6000 دج إلى 60000 دج، وأن يوقع العقاب بموجب العقوبات معا، كما أن المشرع أقر توقيع العقاب على المحاولة والشروع في الجريمة بالنفس العقوبة المدرجة للجريمة التامة جريمة إعتراض عملية ضبط القوائم الانتخابية: تتم عملية ضبط القوائم

¹- أحسن بوسقيعة ، الوجيز في القانون الجنائي الخاص ، الجزء الثاني ، سنة 2003، ب ط ، م د هـ، ص. 239.

الانتخابية في نهاية ثلاثي الأخير من السنة أو بصفة إستثنائية، وعندما يتم الإعلان عن مراجعة وضبط القوائم ونشرها في كل بلدية تابعة لدائرة الانتخابية، وخلال هذه المرحلة تستقبل الهيئة المكلفة بذلك والمتمثلة في لجنة البلدية في إستقبال طلبات تسجيل جديدة، وكذلك طلبات الشطب، وكذلك طلبات الاعتراض عن القوائم، فيحق لأي ناخب أن يعترض على إغفال ذكر إسمه أو بعض أسماء المسجلة بالقائمة الانتخابية للبلدية المسجل بها ، مثلا كأن يثبت أن أحد المسجلين مقيد بالقائمة إنتخابية تخص بلدية أخرى، أو أنه غير مكان إقامته، أو طرأت عليه أحد موانع التسجيل، أو تخلى عن الجنسية الجزائرية، أو يقيم بالخارج، أو لم يبلغ بعد السن القانوني للإنتخاب، فله أن يقدم إعتراضه على القائمة الانتخابية المنشورة، لم يحدد المشرع الطرق التي من شأنها أن تعترض سبيل ضبط الجداول الانتخابية¹، ونظرا لغموض مصطلح كل من يعترض"، وهل قصد منه المشرع حق الاعتراض الممنوح للناخب بموجب 18 و19 و20 و 21 من القانون الإنتخاب، ومع إغفال المشرع ذكره الوسائل والطرق المنشأة لجرمة إعتراض ضبط القوائم الانتخابية، إنقسم الفقه إلى قسمين:

جانب من الفقه يرى أن جريمة إعتراض عملية ضبط القوائم الانتخابية تقوم، كنتيجة لمجموعة من الأفعال تصدر من المواطنين طالبي التسجيل، أو من طرف القائمين على السجلات الانتخابية، ويكون هذا الفعل، إما إيجابيا أو سلبيا، فيكون بالإمتناع عن التسجيل أو الشطب، أو عن طريق التسجيل والشطب المخالف للقانون²، أما الفريق الثاني خص إلى أن جريمة إعتراض عمليات ضبط القوائم الانتخابية تتم بعرقلة عمل الإدارة الانتخابية بالبلدية أو الممثلة الدبلوماسية أو القنصلية أو عرقلة عمل اللجنة الإدارية الانتخابية (حاليا لجنة البلدية) أو الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الإنتخابات (حاليا) السلطة (المستقلة من خلال التعرض للقائمين عليها سواء بمنعهم من مزاوله مهامهم أو تعطيلهم أو

¹ - جيمايوي نبيلة ، المرجع السابق ، ص 198.

² - خنتاش عبد الحق، المرجع السابق، ص ص. 207/ 208

التعدي عليهم أو على الوسائل المستعملة من طرفهم أثناء ممارسة عملهم¹ ، وهو الرأي الأقرب إلى الصواب حسب رأي لأن المقصود من كلمة يعترض هو كل من أعاق أو عرقله عملية ضبط القوائم الانتخابية.

وجرم المشرع كل السلوكات والأفعال المشككة لهذه الجريمة في المادة 199 من القانون الانتخاب، وفي حالة ارتكاب هذه المخالفة من طرف الأعوان المكلفين بالعمليات الانتخابية تضاعف العقوبة "، أما الركن المادي لهذه الجريمة هو السلوك الإجرامي المتمثل في إعتراض عملية ضبط القوائم الانتخابية، بهدف التأثير على حسن سير عملية المراجعة والضبط النهائي للقوائم الانتخابية، والعملية الانتخابية ككل، وهي جريمة عمدية تتوفر على القصد الجنائي في العلم بإتيان أفعال مخالفة للقانون وإتجاه الإرادة إلى تأثير على العملية الانتخابية، وتصدر هذه الأفعال من قبل الغير، أو من قبل العون المكلف أو الماسك لعملية الضبط، وبتشديد العقوبة في حالة ارتكاب الجريمة من طرف الأعوان المكلفين بعملية، وأقر المشرع لمرتكب هذه الجريمة نفس العقوبة المنصوص عليها في المادة 198 من القانون الانتخابي أحوال عليها في المادة 199 من نفس القانون.

- جريمة إتلاف القوائم الانتخابية أو بطاقات الناخبين أو إخفاءهما أو تزويرهما : تتعرض كل من القوائم الانتخابية وبطاقات الناخبين إلى مجموعة من الجرائم، بهدف التأثير على سلامة ونتائج العملية الانتخابية، فقد تتعرض القوائم الانتخابية للإتلاف أو الإخفاء حتى لا يتمكن الناخبين من الإدلاء بأصواتهم، أو تتعرض للتزوير، عن طريق القيد المتكرر أو القيد المخالف للقانون أو عدم شطب المتوفين أو من غيروا عنوان إقامتهم، وذلك لإستخدامها كأصوات إضافية لحشو الصناديق الإقتراع، وأمر كذلك بالنسبة لبطاقة الناخب التي هي بمثابة دليل على قيد صاحبها بالجدول الانتخابي، وهذا ما يسمح له بالإدلاء بصوته بعد إجراء المطابقة مع القوائم الانتخابية، مما يعرضها للإتلاف أو إخفاء، وذلك بحرمان أصحابها

¹ - ثابتي سعيد، الجرائم الانتخابية في التشريع الجزائري، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر حقوق تخصص إدارة ومالية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، سنة 2016/2017، ص.35.

من أداء واجبه الانتخابي، لأن في غيابها يمنع التصويت، أما تزويرها يكون بإستعمال بيانات مزيفة أو وثائق مزورة كشهادة ميلاد شهادة إقامة، أو غير مسجل أصلا في القوائم الانتخابية وحاصل على بطاقة الناخب، وتصدر هذه التصرفات من طرف الأفراد أوالقائمين على الأعمال الانتخابية .¹

وقد نظم المشرع جريمة إتلاف القوائم الانتخابية أو بطاقات الناخبين أوإخفائهما أو تزويرهما ضمن المادة 199 من قانون الانتخاب، نلاحظ أن المشرع أعطى وصف مخالفة للأفعال المجرمة، في حين أنها تكون جنحة ، إلا أنالنص بالفرنسية في الفقرة الثانية من المادة 199 من القانون الانتخاب إستعمل المشرع كلمة l'infraction والتي تعني جنحة وليس مخالفة، ويتمثل الركن المادي لهذه الجريمة في كل فعل إجرامي متمثل في الإخفاء أو الإتلاف أو التزوير بإستعمال كل وسيلة لتحقيق النتيجة لتأثير على سلامة العملية الانتخابية، و هي من الجرائم العمدية تامة تتحقق بالعلم مرتكبها بالفعل المجرم والمخالف للقانون وأن تتجه إرادته إلى تحقيق النتيجة، بنية الغش سواء بحرمان الناخبين من الإدلاء بأصواتهم، أو بتضخيم وحشو صناديق الإقتراع بالأصوات.

وقد أقر المشرع لهذه الجريمة نفس العقوبة المنصوص عليها في المادة 198 من القانون الانتخاب وأحال عليها، وهذا ما يستفاد من المادة 199 من نفس القانون: " يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة 198 من هذا القانون العضوي".

من خلال دراسة الجرائم الانتخابية المتعلقة بالتسجيل وإعداد ومراجعة القوائم الانتخابية أن المشرع خص جل الجرائم بوصف جنحة ، وللحد من هذه الجرائم عليه تدارك العديد من النقائص منها، تجريم الإمتناع عن التسجيل في القوائم الانتخابية كونه واجب وطني، مع تشديد العقوبة والعقاب على المحاولة أو الشروع في الجريمة في كل الجرائم التي تمس هذه المرحلة، والأمر كذلك بالنسبة للعقوبة التكميلية، نظراالدور وأهمية التسجيل وتأثيره

¹ - خنتاش عبد الحق، المرجع السابق، ص ص. 215 - 216.

على صحة العملية الانتخابية سواء عقوبة سالبة للحرية أو قيمة الغرامة، وبالنظر إلى خصوصية هذه الجرائم وإختلافها عن باقي الجرائم العادية، لإرتباطها بمستقبل المجتمع ككل وليس الفرد.

المطلب الثاني: الجرائم الانتخابية المتعلقة بمرحلة الترشيح والحملة الانتخابية

إن الركيزة الأساسية لأي نظام ديمقراطي هي الانتخابات، إذ تعد من أبرز مظاهر هذا النظام، وتتوقف نزاهة العملية الانتخابية وسلامتها في إيصال المرشح الأصح والأنسب لتمثيل الشعب ولتولي المناصب الإدارية والسياسية في البلاد، وهذا يعتمد بدوره على درجة وعي المواطنين وثقافتهم وشعورهم بمسؤولية إتجاه بلدهم من جهة وعلى كفاءة الجهة التي تتولى مهمة إجراء الانتخابات وحيادها ونزاهتها وشفافية عملها من جهة أخرى.¹ ويقتضي إجراء أية إنتخابات حرة الإعلان في البداية عن فتح باب الترشح أمام كافة المواطنين أو بالأحرى الناخبين المؤهلين ، وذلك بعد إستدعاء الهيئة الناخبة وفتح مراجعة وضبط القوائم الانتخابية، تأتي مرحلة إبداء الترشيحات لمن يرغب في تمثيل المواطنين في الدوائر الانتخابية، أو على مستوى البلديات والولايات وحتى على مستوى الدولة، ليظهر بعد ذلك إنطلاق الحملة الانتخابية في محاولة لكسب ثقة الشعب من خلال عرض برنامجهم السياسي، إلا أنه قد تتأثر هاتين المرحلتين بعدد من الأفعال وسلوكيات مخالفة للقانون يعاقب عليها المشرع الإنتخابي، لما لها من تأثير على نزاهة وصحة العملية الانتخابية، قد تمس عملية الترشح من خلال منح التوقيع لأكثر من مرشح أو الترشح المتكرر، وقد تأثر على مرحلة الدعاية في حالة تجاوز الأوقات المحددة لبدء الحملة أو الإلتزام بالأماكن المخصصة لها، أو تجاوز حدود الإنفاق، ولدراسة هذه الجرائم نقسم هذا المطلب إلى فرعين، نخصص الفرع الأول للجرائم الترشح ، أما الفرع الثاني نتطرق فيه للجرائم الماسة بالحملة الانتخابية.

¹ - محمد علي سالم - إسرائ محمد علي، الجرائم الماسة بالدعاية الانتخابية ، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد 25، ص.183. أنظر الموقع الإلكتروني: www.iasj.net ت إ . 25/03/2023، سا 18:13.

الفرع الأول: جرائم الترشيح

يعتبر حق في الترشيح من أهم المبادئ الدستورية التي تحرص الدول على إرسائها ووضعها موضع التطبيق والإلتزام بتحقيقها ، وهو ما إلتزم به المؤسس الدستوري في المادة 62 من دستور 2016¹ "بقولها " لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية أن يَنْتَخب ويُنتَخب " ، يتم بمقتضاه فتح باب الترشح على مصراعيه وعلى أساس من المساواة أمام كل المواطنين الذين يرغبون في الحصول على أصوات الناخبين للفوز بعضوية البرلمان، أو الوصول إلى مقعد الرئاسة، لذلك يعرف الفقه الترشح "بكونه عمل قانوني يعرب به الشخص صراحة وبصفة رسمية أمام الجهة المختصة عن إرادته في التقدم لإقتراع ما ، في حين تتولى القوانين الانتخابية بيان شروط ممارسته وتتحدد مختلف الموانع التي تحول دون التمتع به.

تبدأ عملية الترشيح بسحب إستمارة الترشح في المواعيد المحددة قانونا بالنسبة للإنتخابات التشريعية والمحلية تسحب الإستمارة من مصالح الولاية أو من الممثلات الدبلوماسية أو القنصلية لمرشحي الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج، إذا كانت قائمة الترشح تنتمي إلى الحزب السياسي يشترط وضع ختم الحزب والقوائم الحرة ترفق مع إكتتاب التوقيعات الشخصية.

تطرق القانون العضوي رقم 16-10 المتعلق بالإنتخابات المعدل والمتمم في الباب الثاني المتضمن الأحكام المتعلقة بإنتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية والمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة ، وكذا الباب الثالث المتضمن الأحكام المتعلقة بإنتخاب رئيس الجمهورية إلى شروط الترشح في كل منها ولا يمكن الترشح بمخالفتها، فقد ضبط القانون الإنتخاب شروط أهلية الترشح وموانعه وأوضح إيداع الترشيحات وتسجيلها، كما نظم كيفية الطعن فيها أمام القضاء الإداري، ولكنه على المستوى الزجري إكتفى بالإشارة

¹ - بن يمينة سيد علي - سماتي يوسف، المرجع السابق، ص.18.

إلى بعض الجرائم التي قد يرتكبها المرشحون بعد إكتسابهم الصفة، وهي خروقات تصنف ضمن جرائم الحملة الانتخابية.

وتتسم شروط الترشح بالشدة والأهمية نظرا لجسامة وخطورة المسؤولية والمهام الملقاة على عاتق المرشح في حالة الفوز، وتخضع عملية الترشيح لرقابة إدارية حيث ترفض الجهة المختصة بفحص الملفات كل ملفات المرشحين الذين لا تتوفر فيهم الشروط المطلوبة قانونا، كما حظيت بحماية جنائية وذلك بتجريم الأفعال التي تؤثر على عملية الترشح وتفقدها مصدقيتها التي تؤثر على العملية الانتخابية برمتها¹، أي أن الإخلال بهذه الضوابط يجعله تحت طائلة المتابعة الجزائية والعقوبات المقررة بأحكام المادتين 202-02 والمادة 212 من قانون الانتخاب المحدد لأركان جنحة مخالفة أحكام جمع التوقيعات وجنحة الترشح المتكرر² والتي نبينها كما يلي:

- **جريمة مخالفة أحكام جمع التوقيعات** : إشتراط المشرع على المرشح لرئاسة الدولة في المادة 142 من قانون الانتخاب المعدلة بالقانون العضوي رقم 19-08، أن يقدم قائمة تتضمن 50000 توقيع فردي، على الأقل لناخبين مسجلين في القائمة الانتخابية، ويجب أن تُجمع عبر 25 ولاية على الأقل، وينبغي ألا يقل العدد الأدنى من التوقيعات المطلوبة في كل ولاية من الولايات المقصودة عن 1200 توقيع، إلا أن المشرع وفي نفس القانون منع الناخب من تقديم توقيعه لأكثر من مرشح واحد تحت طائلة إيقاع العقوبة الجزائية طبقا للمادة 2143، وقد أقر المشرع نفس الحكم على إنتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية والمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، بموجب المادة 73 ف 03 من نفس القانون، وكذلك في المادة و94 ف 403.

والركن الشرعي لجريمة توقيع الناخب لأكثر من مرشح أورده المشرع في المادة 212 من قانون الانتخاب ، أما الركن المادي هو الفعل أو السلوك الإجرامي ، والنتيجة

¹- طيفوري زاوي ،المرجع السابق،ص.187.

²- ثابتي السعيد، المرجع السابق، ص.39.

الإجرامية والعلاقة السببية بينهما¹، وبالرجوع إلى المواد المذكورة أعلاه ترتكب الجريمة من طرف الناخب تكتسب هذه الصفة بالتسجيل في القائمة الانتخابية - بإرتكاب فعل التوقيع لأكثر من مرشح مع تحقق النتيجة الإجرامية في وجود أكثر من توقيع لأكثر من مرشح أو قائمة إنتخابية²، إلا أن المشرع أغفل تجريم التوقيع المُنتخب في المجالس الانتخابية الذي يمنح توقيعه الشخصي كمنتخب لأكثر من مرشح، في حين المشرع المصري كان صريحا ولم يغفل عن تجريمه، و تعد جريمة توقيع الناخب لأكثر من مرشح واحد جريمة عمدية مبنية على العلم والإرادة، فيجب أن يكون الناخب عالم بأنه يوقع لأكثر من مرشح واحد ، وأن التوقيع المتعدد يعاقب عليه القانون، مع إتجاه إرادته إلى تحقيق النتيجة وهي منح التوقيع لأكثر من مرشح أو قائمة إنتخابية، وأقر المشرع العقاب لمرتكبي هذه الجريمة في المادة 212 سابقة الذكر أعلاه من الحبس من ستة (06) أشهر إلى سنة (01) وبغرامة من 50.000 دج إلى 200.000، وعلى القاض أن يقرر العقوبتين سالبة للحرية وغرامة المالية في منطوق واحد، وهي من الجرائم التامة، بحيث لم يجرم المشرع الشروع في هذه الجريمة كونه مرتبطة بتحقق نتيجة.

- **جريمة الترشح المتكرر** : نظرا لخطورة وجسامة جريمة الترشح المتعدد في إنتخاب واحد أثارها على سلامة ونزاهة العملية الانتخابية، عمدت التشريعات الانتخابية بما فيها المشرع الجزائري إلى تجريم الترشح المتكرر حماية لمبدأ وحدة الترشح، وذلك بوضع شروط تحول دون ذلك ، و يكون الترشح المتكرر في إقتراع واحد في نفس الدائرة،ولكن في قائمتين مختلفتين، كما قد يكون الترشح متكررا في دائرتين إنتخابيتين، طبقا لنص المادة 76 ف1 من ق ع م إ، تخص الترشح لإنتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية، أما المادة 97 ف1 من ق ع م إ، تخص ترشح لإنتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، و المادة 202 ف 2 من ق ع م !.

¹ - خنتاش عبد الحق، المرجع السابق، ص.234.

² - طيفوري زاوي، المرجع السابق، ص.189.

وبين القانون الركن الشرعي لجريمة الترشيح المتكرر في إقتراع الواحد، بمناسبة إنتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية، وإنتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، وقرر لذلك عقوبات لردع كل من يقوم بهذا الجرم، في المواد سابقة الذكر، ونلاحظ أن المشرع أحال على المادة 202 من نفس القانون المتضمنة العقوبات المقررة لهذه الجريمة، وتقع جريمة الترشيح المتكرر من قبل المرشح بعدما يكتسب هذه الصفة ويسجل في قائمة إنتخابية أو دائرة إنتخابية، إلا أنه يعمد بهذه الصفة وبمناسبة إنتخاب واحد إلى ترشيح نفسه في قائمتين لدائرة إنتخابية واحدة، أو في دائرتين إنتخابيتين، مما يعرضه للعقاب.

فقيام جريمة الترشيح المتكرر يتطلب التحقق من أمرين، وحدة الإستحقاق الإنتخابي وتعدد الترشيحات في عدة دوائر إنتخابية أو قوائم معينة، ويتحقق الركن المادي للجريمة بمجرد إتيان الجاني لسلوكه المادي والمتمثل في القيام بترشيح نفسه في دائرة إنتخابية معينة أو قائمة إنتخابية، رغم إستيفاء إجراءات الترشيح أمام دائرة إنتخابية أخرى في إستحقاق إنتخابي واحد¹ ، أما الركن المعنوي إختلفت فيه الآراء حول ضرورة توفره حتى تتم المسائلة الجنائية، فهناك من يرى ضرورة توفر القصد الجنائي العام الذي يقوم على العلم والإرادة، أي علم الجاني أنه رشح نفسه أكثر من مرة مع إتجاه إرادته إلى تحقيق الترشيح المتكرر، غير أن إتجاه آخر يرى أنه يكفي لقيام أركان الجريمة وتوقيع الجزاء المقرر لها ثبوت المادي لها والمتمثل في واقعة الترشيح المتكرر أي عدم إثبات القصد الجنائي وهذا ما خلص إليه القضاء الفرنسي.²

عاقب المشرع مرتكبي جريمة الترشيح المتكرر بنفس عقوبة جريمة التصويت المتكرر في المادة 202 المذكورة أعلاه بالحبس من ثلاثة (03) أشهر إلى ثلاث (03)

¹- طيفوري زاوي المرجع السابق، ص ص.191/192.

²- خنتاش عبد الحق، المرجع السابق، ص.236.

سنوات وبغرامة من 4.000 دج إلى 40.000 دج، أي يوقع القاض العقوبتين معا ، ولا مجال للخيار بينهما.

الفرع الثاني: الجرائم التي تتخلل الحملة الانتخابية

فقد أولى المشرع حرص شديد على ضمان التوازن والمساواة بين المرشحين في حملتهم الانتخابية، من خلال إعماده مجموعة ضوابط لتسيير مرحلة الدعاية الانتخابية المبنية على التنافس من خلال عرض البرامج والأفكار ، بشكل يُمكن الأطراف الفاعلة في العملية الانتخابية من إبداء آرائها وشرح برامجها وإيصال توجهاتها بإستقلالية وحرية، بعيدا عن كافة صور القيد والرقابة المخلة بمبدأ العدالة والمساواة، فقد تعددت التعاريف الدعاية أو الحملة إصطلاحا لدى الباحثين فمنهم من يعرفها على أنها مجموعة الأنشطة التي يقوم بها الحزب أو المرشح السياسي بهدف إمداد الجمهور والناخبين بالمعلومات عن برنامجه وسياسته و أهدافه، ومحاولة التأثير فيهم بكل الوسائل والأساليب والإمكانات المتوفرة من خلال جميع قنوات الإتصال والإقناع، وذلك بهدف الحصول على أصوات الناخبين وتحقيق الفوز في الإنتخابات"¹، وتعرف الحملة الانتخابية (Electioneering) أيضا بأنها محاولة التأثير في الجماهير عن طريق عواطفهم ومشاعرهم والسيطرة على سلوكهم لتحقيق أهداف معينة قد تكون سليمة أو غير سليمة أو ذات قيمة مشكوك فيها مع التضحية بكل شيء في سبيل إنجاحها"².

وتعرف كذلك على أنها طريقة تحضير " المرشحين والأحزاب السياسية لأفكارهم ومواقفهم بشأن القضايا، وعرضها على الناخبين في الفترة السابقة ليوم الإنتخابات، فيستخدم

¹ - صفوت العالم الدعاية الانتخابية، الموسوعة السياسية للشباب، كلية الإعلام جامعة القاهرة، د ن نهضة . ، ط1، مصر، يوليو 2007،ص. 10/11 . أنظر الموقع الإلكتروني : <https://www.kutub-pdf.net> ، ت إ . 26/03/2023، سا 09:30

² - ضياء عبد الله عبود، جرائم الحملة الانتخابية - دراسة في قانون إنتخاب مجالس المحافظات والأقضية والنواحي رقم (36) لسنة 2008 ،كلية القانون ،جامعة كربلاء، ص ص 116 117 .أنظر الموقع الإلكتروني :www.iasj.net،ت إ . 27/03/2023، سا 18:14

المرشحون مجموعة متنوعة من التقنيات لبلوغ الناخبين ونقل رسائلهم إليهم، من خلال وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي، ومحاولة التأثير فيهم بكل الوسائل والأساليب والإمكانيات المتوفرة من خلال جميع قنوات الإتصال والإقناع، بهدف الحصول على أصوات الناخبين وتحقيق الفوز وفق خطة وحملة تسويقية منظمة ومدروسة ، وبما أن الدعاية الانتخابية مضبوطة بفترة زمنية حددها قانون الانتخابات، وهذا ما لم تشر إليه التعاريف السابقة، وحتى تتحقق الدقة في التعريف يستلزم إدخال عنصر المدة الزمنية، فيصبح تعريف الحملة الانتخابية " هي مجموعة الوسائل والأساليب الإتصال المتاحة التي يستعملها حزب أو مرشح في فترة زمنية محددة بمناسبة إنتخابات معينة قصد إستمالة عدد أكبر من الناخبين للحصول على أصواتهم الانتخابية".

لم يعطي المشرع تعريفا للحملة، واكتفى بتعريفات الفقهاء والباحثين، إلا أن بعض التشريعات الانتخابية أعطت تعريفا للحملة الانتخابية، ومنها التشريع العراقي بقوله "حملة الإعلام والإقناع المشروعة التي يديرها كيان سياسي أو مرشح لإقناع الناخبين لإدلاء بأصواتهم لصالحه"¹، تضمن القانون الإنتخاب المعدل والمتمم، في الباب السادس تحت عنوان الحملة الانتخابية والأحكام المالية، مقسم إلى فصلين، الأول يتعلق بالحملة الانتخابية من المادة 173 إلى المادة 186، أما الفصل الثاني تحت عنوان أحكام مالية من المادة 187 إلى المادة 196. وحتى يلتزم المشاركين بكافة القواعد المنظمة للحملة الانتخابية أقر عقوبات جزائية من خلال تجريم بعض الأفعال التي تخل بالضوابط الحملة، نقسمها إلى جرائم المتعلقة بتنظيم الحملة الانتخابية ، وجرائم متعلقة بموضوع الحملة الانتخابية.

- **الجرائم المتعلقة بتنظيم الحملة الانتخابية من مبادئ الحملة الانتخابية:** وأهمها، مبدأ المساواة بين جميع المرشحين في القواعد المتعلقة بالإجراءات ووسائل الدعاية المسموح بها في قانون الانتخابات منها ما تعلق بعرض قوائم المرشحين، اللافتات والملصقات والمساواة

¹ - ضياء عبد الله عبود، المرجع السابق، ص.217.

في تحديد الأماكن المخصصة لذلك، والمساواة في إستعمال وسائل الدعاية عبر التلفزيون والإذاعة الوطنية والمحلية لكل المرشحين، سواء في الإنتخابات المحلية، التشريعية، الرئاسية، لتمكين المرشح من تقديم برنامجه للناخبين¹، ولسلطة المستقلة دور كبير في حماية مبدأ المساواة بين المرشحين، نظرا لتفاوت في الإمكانيات بينهم، والذي قد يؤثر بالسلب على الحملة الانتخابية، فتشرف السلطة المستقلة على التوزيع المنصف لوسائل الحملة وفقا لقانون الإنتخابات.

إلا أنه قد تخرج الحملة عن إبطارها القانوني، مما يشكل الخروج عن الضوابط المرسومة لها ، ويعرض مرتكبي هذه التجاوزات إلى عقوبات جزائية مختلفة ، منها ما تعلق بتجاوز المدة الزمنية المحددة قانونا، ومنها ما تعلق بإشهار خارج الأماكن المخصصة، وكذلك فيما يخص مصادر تمويل الحملة وتسقيفها.

الجريمة عدم الإلتزام بمدة الزمنية للحملة الانتخابية للحملة الانتخابية فترة زمنية محددة، تجري من خلالها المنافسة الرسمية والمشروعة بين المرشحين بإستعمال وسائل الدعاية المحددة قانونا ، لتعبير عن آرائهم وعرض برامجهم ، وقد حددها المشرع الجزائري في المادة 173 من ق ع م إ ب خمسة وعشرون (25) يوما قبل تاريخ الإقتراع، وتنتهي قبل ثلاثة (3) أيام من تاريخ الإقتراع، أما في الدور الثاني قلص المشرع من مدة الزمنية ب إثني عشر (12) يوما قبل تاريخ الإقتراع، وتنتهي قبل يومين (2) من تاريخ الإقتراع، بمعنى أن المشرع حدد مواعيد بدء و إنتهاء القيام بأعمال الحملة الانتخابية.

ويتحقق الركن المادي لهذه الجريمة بقيام الجاني بفعل يندرج في مفهوم الحملة الانتخابية كالصاق الإعلانات أوإقامة إجتماعات سواءا من طرف المرشح أو قام بها غيره لصالحه، وأن يرتكب الفعل قبل بدء مدة المحددة للحملة أو بعد إنتهاء المدة المحددة لها

¹ ناصر صولة، الدعاية الانتخابية وأحكامها على ضوء القانون العضوي رقم 16-10 مجلة العلوم الإجتماعية ،العدد 24 جوان، سنة 2017 ،ص.308.

أوخلال المدة المحددة لذلك ، ولكن بتجاوز الأوقات المسموح فيها، مما يآثر على السير الحسن للعملية الانتخابية ويخل بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المترشحين، وهي من الجرائم العمدية، يتوفر ركن العلم و الإرادة لدى مقترفها ، أي أنه يعلم المدة القانونية المحددة للحملة الانتخابية إلا أنه تعمد بإرادته إلى مخالفة النص القانوني عن طريق نشر أو إذاعة أي عمل من الأعمال المتعلقة بالدعاية الانتخابية في غير المدة الزمنية المحددة قانونا.¹

وتنقسم التشريعات الانتخابية من حيث تنظيمها للفترة الزمنية المخصصة للحملة الانتخابية إلى إتجاهين، الإتجاه الأول يحدد الفترة الزمنية ويقرر جزاءات جنائية في حالة مواصلة الحملة خارج نطاقها الزمني، أما الإتجاه الآخر يكتفي بالنص على تنظيم زمن الحملة الانتخابية دون تقرير أي جزاء جنائي على مخالفتها .²

إن المشرع الجزائري واحد من المشرعين الذين أخذوا بالإتجاه الثاني، أين نظم زمن الحملة ، إلا أنه وبالرغم من تطرقه إلى إستحالة مواصلة الحملة خارج المدة الزمنية المحددة لها، بصريح العبارة في المادة 174 من نفس القانون، إلا أنه أغفل تجريم الأفعال التي تشكل مساسا بالحملة الانتخابية من حيث نطاقها الزمني، وكان قصد المشرع من وراء هذه المادة، هو إلزام المرشحين بإحترام المدة الزمنية المحددة للحملة الانتخابية، وليس الهدف من وراءها توقيع الجزاء على مخالفتها بالرغم من مساسها بالمبدأ المساواة بين المرشحين، فقانون الانتخابات لم يدرج أي حكم جنائي عند مخالفة المادة 174 سابقة الذكر من طرف المرشحين أو الأحزاب السياسية أو من طرف الغير لصالح أحد المرشحين أو أحد الأحزاب.

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري سبق له وأن أقر جزاء في حالة مخالفة الإطار الزمني المحدد لفترة الحملة الانتخابية في المادة 210 من الأمر 97-07، إلا أنه أسقط العقوبة في القانونين العضويين السابق رقم 12-01 والقانون الحالي ساري المفعول رقم 16-10 .

¹ - خنتاش عبد الحق، المرجع السابق، ص. 246.

² - ضياء عبد الله عبود ، المرجع السابق، ص.121.

- جريمة عدم الالتزام بالأماكن المخصصة للحملة الانتخابية: إن تحديد الأماكن المخصص للحملة الانتخابية من الموضوعات المهمة، والتي تحظى بعناية التشريع والفقهاء والقضاء، وذلك بتخصيص مساحات متساوية لكل المرشحين ليمارسوا حملاتهم ودعاياتهم الانتخابية فيها¹، لذا حرصت مختلف التشريعات عن إبعاد بعض الأماكن عن الدعاية الانتخابية، خاصة الأماكن التي لها صفة رسمية أو دينية أو تعليمية، نتيجة لنفوذ العاملين بهذه الأماكن والمؤسسات على الآخرين، كالرئيس على المرؤوس ورجل الدين على أتباعه، والمعلم وأستاذ على طلابه لما له من تأثير على إرادة الهيئة الناخبة، وكذلك حماية الأملاك العامة من العبث والإعتداء²، فقد منع المشرع الجزائري استعمال أماكن العبادة والمؤسسات والإدارات العمومية ومؤسسات التربية والتعليم والتكوين مهما كان نوعها أو إنتمائها، لأغراض الدعاية الانتخابية بأي شكل من الأشكال طبقا للمادة 184 من القانون العضوي رقم 10-16 .

كما منع المشرع على المرشحين من استعمال خلال حملتهم الانتخابية ممتلكات أو الوسائل التابعة للشخص المعنوي الخاص أو العمومي أو مؤسسة أو هيئة عمومية إلا إذا نصت الأحكام التشريعية صراحة على خلاف ذلك طبقا للمادة 183 من ق ع م إ، الأمر الذي دفع بالمشرع إلى تحديد وتخصيص الأماكن التي تباشر فيها الحملة الانتخابية، حماية منه لمبدأ الحياد والمساواة بين كافة المرشحين، فالإحصائيات الأخير الخاصة بالانتخابات الرئاسية لسنة 2019 أحصت 3111 مكان خاص بالإجتماعات والتجمعات، إضافة إلى إهتمامه بالتفاصيل المتعلقة بتحديد أماكن وضع اللافتات أو الملصقات الحملة الانتخابية، حيث خصص لكل مرشح مكان يخصص له وحده داخل نطاق المكان العام المعد لوضع تلك اللافتات أو الملصقات فقد خصص في الرئاسيات الأخيرة 21344 موقع لإشهار

¹ - سعد ناصر المران المرجع السابق، ص.57.

² - صالح أحمد الحجازي - علي محمد الدباس، دور الحماية الجزائرية للانتخابات في تعزيز النظام النيابي الديمقراطي، مجلة جامعة تكريت للحقوق المجلد 03، العدد 29 السنة 08 سنة 2016، ص.136.

الترشيحات، حرصا من المشرع على عدم التداخل بين المرشحين وحماية منه لمبدأ المساواة¹ ، طبقا للمادة 182 المعدلة من القانون العضوي رقم 19-08 ، والهدف من تحديد الأماكن التي تمارس فيها الدعاية الانتخابية، هو ضمان مبدأ المساواة ، حيث يتم توزيع هذه الأماكن بالتساوي بين المرشحين، ويسهر على تخصيص وتحديد هذه الأماكن في كل دائرة إنتخابية السلطة المستقلة.²

ويتحقق الركن المادي لهذه الجريمة بقيام أحد المرشحين بتنشيط حملته الانتخابية في أماكن ممنوع قانونا طبقا للمواد 182 و 183 و 184 من ق ع م إ وإستعمالها للحملة الانتخابية كالمؤسسات العمومية و أماكن العبادة، أو بإلصاق المنشورات خارج المكان المخصص لذلك، سواء صدر الفعل من المرشح نفسه، أو من أحد أنصاره و لحسابه، وبمجرد مخالفة المواد المذكورة أعلاه، تقوم في حقه جريمة الخروج عن النطاق المكاني للحملة الانتخابية، إن هذه الجريمة هي من الجرائم العمدية، يلزم لقيامها توافر القصد الجنائي لدى الجاني، بتوافر ركن العلم بمخالفة النص القانوني وإتجاه إرادته إلى تحقيقه بغية التأثير على سلامة العملية الانتخابية.

وخلافا للجريمة عدم إحترام المدة المحددة للحملة التي لم يوقع لها المشرع أي عقوبة في حالة مخالفتها، فإن المشرع أوقع عقوبتين سالبة للحرية وغرامة مالية في حالة تنشيط المرشحين لحملتهم الانتخابية في الأماكن الممنوعة بقوة القانون طبقا للمادة 215 من ق ع م إ 3 لقولها: " يعاقب بالحبس من سنتين (2) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 50.000 دج إلى 200.000 دج ، كل من يخالف الأحكام المنصوص عليها في المادتين 183 و 184 من هذا القانون العضوي"، إلا أنه يلاحظ أن المشرع الجزائري لم يعاقب المرشحين في حالة عدم إحترامهم للأماكن المخصصة للإشهار المنصوص عليها في المادة

¹ - شعيب محمد توفيق، الحماية الجنائية للحملة الانتخابية النيابية في الجزائر، مجلة المفكر ، ع السابع عشر، جوان 2018 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص.355.

² - محمد علي سالم إسرائ محمد علي، الجرائم الماسة بالدعاية الانتخابية مجلة أهل البيت عليهم السلام، ع 25، ص.187.

182 من قانون الانتخاب، واكتفى بالحظر مثله مثل المشرع المصري، على عكس بعض التشريعات التي أخذت بتوقيع العقاب ومنها المشرع السوري.

- جريمة المخلة بتمويل والإنفاق المالي غير مشروع للحملة الانتخابية :

تكلف الحملات الانتخابية نفقات كبيرة ، لتتوع وسائلها وكثرة أساليبها ، وهذه النفقات تختلف باختلاف نوع الانتخاب، وحجم الدائرة الانتخابية ودرجة المنافسة، فضلا عن موارد المرشحين،¹ فقد أكد المهتمون بالإعلام السياسي على أهمية الجانب المالي في الحملات الانتخابية، ذلك أن تباين في المراكز المالية للمرشحين يجعل من فرصهم في الفوز غير متكافئة لهم²، لهذا تعمل التشريعات الحديثة على تنظيم تمويل الحملات الانتخابية تنظيما دقيقا يكفل المساواة بين جميع المترشحين بإتاحة فرص متكافئة لهم ، و المشرع الجزائري وعلى غرار باقي التشريعات، أولى إهتمام كبير بشأن التمويل والإنفاق المالي في الحملة الانتخابية، من خلال الضوابط القانونية المنظمة للجانب المالي للحملة، وفقا للمواد من 190 إلى المادة 196 من ق ع م إ، والمرسوم التنفيذي رقم 17/118 المحدد لكيفيات تمويل الحملات الانتخابية.

لقد بين المشرع الموارد القانونية الممولة للحملة الانتخابية في المادة 190 من القانون الانتخاب، والمادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 17/118 والمتمثلة في مساهمة الأحزاب السياسية، والمساعدة المحتملة من الدولة تقدم على أساس الإنصاف ومداخل المرشح، ومن أجل الحد من التفاوت المالي بين المرشحين في الإنفاق على الدعاية الانتخابية، خاصة في حالة التمويل المخالف للقانون، إنتهجت العديد من التشريعات ومنها المشرع الجزائري إلى وضع قيود قانونية على تمويل الحملة الانتخابية والإنفاق عليها ، ووضع حد أقصى لقيمة الإنفاق، أو ما يتلقاه من تبرعات، مع ضرورة تقديم كشوفات

¹ - ضياء عبد الله عبود، المرجع السابق، ص.141.

² - محمد نعرورة، نظام الحملة الانتخابية في التشريع الجزائري، مجلة العلوم القانونية، ع(3) ، جوان 2011، معهد العلوم القانونية والإدارية ، المركز الجامعي بالوادي، ص.175.

بحساب الحملة الانتخابية للمرشح خالية من التزوير خلال فترة زمنية إلا تعرض للمساءلة القانونية ، ويأخذ السلوك الإجرامي الذي يأتيه الجاني إيجابيا أو سلبيا عدة صور ، في الصورة الأولى يتحقق الركن المادي عندما يقوم الجاني بتمويل الحملة الانتخابية من جهة لا يسمح القانون بتلقي التمويل منها ، وهذه الجهة قد يكون شخصا طبيعيا أو معنويا أجنبيا ، أو حتى منظمات دولية، طبقا للمادة 191 من ق ع م إ، أو قبول مبالغ تزيد على المبلغ المحدد لتمويل الحملة من مصادر مشروعة حددها القانون، وكذلك المادة 95 من قانون العقوبات.¹

إن من شأن هذه الأفعال المساس بأمن الدولة و إستقرار مؤسساتها وسلامة وحدتها، مما دفع المشرع بموجب القانون رقم 20-06 المعدل لقانون العقوبات إلى تجريم تلقي أموال أو هبات أو مزية من داخل الوطن أو خارجه ومن أي جهة كانت طبقا للمواد من المادة 95 مكرر إلى 95 مكرر 54 ، أما الركن المادي لصورة الثانية يتمثل في السلوك الإجرامي الذي يقوم به الجاني وهو الإنفاق على الدعاية الانتخابية بمبالغ تتجاوز الحد الأقصى المحدد قانونا بموجب نص المادة 192 والمادة 194 من ق ع م إ ، والمادة 06 و 07 من المرسوم التنفيذي رقم 17-118 ، فلا يمكن أن تتجاوز نفقات الحملة الانتخابية للمترشح لإنتخاب رئيس الجمهورية سقف مئة مليون دينار (100.000.000 دج) في الدور الأول، ومائة و عشرين مليون دينار (120.000.000 دج) في الدور الثاني، أما فيما يخص الإنتخابات التشريعية فقد حدد المشرع الحد الأقصى ب مليون وخمسمائة ألف دينار (1.500.000 دج) عن كل مترشح.

ويتمثل الركن المادي في الصورة الثالثة في عدم تقديم كشوفات عن حساب الحملة الانتخابية للجهة المسؤولة عن ذلك ،مخالفا بذلك نص المادة 196 المعدلة من ق ع م إ رقم 08-19، والمادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 17-118، فقد أوجب المشرع إعداد حساب

¹- ضياء عبد الله عبود، المرجع السابق، ص.142.

الحملة يتضمن مجموع الإيرادات المحصل عليها والنفقات المصروفة حسب مصدرها وطبيعتها ، ويكون بإسم المرشح في الانتخابات الرئاسية وبإسم الحزب في الانتخابات التشريعية، ويعد من طرف خبير محاسب تحت رقابة المجلس الدستوري والسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات. وفي حالة إقتراف المرشح لإحدى الصور المذكورة أعلاه، كأن يقوم بتمويل نفقاته بأموال من الخارج أو لا يقدم حساب في حملته، أو يتجاوز السقف المحدد لها ففي هذه الحالة تقوم في حقه الجرائم المالية للحملة الانتخابية¹، وجرائم التمويل والإنفاق غير مشروع للحملة الانتخابية من الجرائم العمدية تتحقق بتوافر القصد الجنائي المبني على العلم والإرادة، أي علم الجاني بأن أفعال تلقي الأموال أو قبولها لتمويل حملته الانتخابية من جهات محظورة، أو تجاوز الحد الأقصى المسموح به للإنفاق، أو أنه رفض تقديم حساب لحملته الانتخابية، فبرغم علمه إلا أن إرادته تتجه إلى ارتكاب هذه المحظورات أو الإمتناع عن القيام بالإلتزامات المقررة قانونا.²

إن السلوك الإجرامي بصوره المبينة أعلاه، جرّمه المشرع بموجب نصوص قانونية، وحدد له مجموعة من العقوبات تطبق ضد مقترفيها للحد من هذه الجرائم الخطيرة، وأن المتابعات القضائية الأخيرة لكثير من رجال السياسة من بينهم متابعة عبد الغاني زعلان مدير حملة المرشح عبد العزيز بوتفليقة بالتمويل غير مشروع للحملة الانتخابية لسنة 2014 وتدعيمه من طرف رجال الأعمال، مما خلق فرص غير متكافئة بين المرشحين من حيث الجانب المالي الذي أثر بسلب على نتائج الانتخابات، وأقر المشرع الانتخابي عقوبات جزائية في حالة مخالفة أحكام المادة 191 من ق.ع.م.إ. المتعلقة بمنع تلقي التبرعات من جهات أجنبية، وذلك بالحبس من سنة (1) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 40.000 دج إلى 200.000 دج، أي توقيع العقوبتين معا، أما في المادة 95 من قانون العقوبات رتب عقوبة الحبس من ستة (06) أشهر إلى خمس (05) سنوات وبغرامة من

¹ - خنتاش عبد الحق، المرجع السابق، ص.257.

² - طيفوري زاوي، المرجع السابق، ص.257.

3600 دج إلى 36000 دج، مع مصادرة الوسائل أو إتلافها، يجوز علاوة على ذلك الحرمان من الحقوق الواردة في المادة 14 من قانون العقوبات. غير أن المشرع الجزائري لم يشدد في العقوبة المالية عكس نظيره المشرع التونسي خاصة أن التمويل أجنبي يمس بسيادة و أمن الدولة، فكان على المشرع جعل الغرامة المالية خمسة أضعاف قيمة التمويل الأجنبي¹، إلا أنه تدارك الأمر وجرم هذه الأفعال بكل صورها متى مست بالأمن وسلامة البلاد في تعديل الأخير لقانون العقوبات في المواد من 95 مكرر إلى 95 مكرر 5 من قانون 20-06، أين رفع من العقوبة سالبة للحرية والعقوبة المالية، إلا أن هذه الأخيرة غير كافية و لا تتناسب مع حجم قيمة المال الأجنبي.

أما في حالة الإمتناع المرشح عن تقديم حساب الحملة تحت رقابة المجلس الدستوري والسلطة المستقلة مخالفا بذلك نص المادة 196 المعدلة من قانون الانتخاب، فيعاقب طبقا للمادة 219 من ق ع م إ²، بغرامة من 40.000 دج إلى 200.000 دج، وبحرمانه من حق التصويت وحق الترشح لمدة ست (6) سنوات على الأكثر، أي توقيع العقوبتين معا. والملاحظ أن القانون العضوي للانتخابات رقم 16-10، لم يرتب أي جزاء في حالة تجاوز المرشح للحد الأقصى لنفقات الحملة الانتخابية، واكتفى المشرع بحرمان المرشح من التعويض الجزافيل نفقات الحملة، وهذا ما يستتج من الفقرة الأخيرة من المادة 196 المعدلة، في حين نجد الكثير من التشريعات المقارنة، رتبت الجزاء العقابي في حالة مخالفة هذا القيد منها التشريع الأمريكي والفرنسي والمصري.

- **الجرائم المتعلقة بموضوع الحملة الانتخابية:** تحرص التشريعات الانتخابية على ضمان مشروعية موضوع الدعاية الانتخابية من خلال تجريمها لجملة من الأفعال التي تؤثر على حسن سير العملية الانتخابية ونتائجها، وتقرر عقوبات رادعة لها، كنشر أو إذاعة الأقوال أو الأخبار الكاذبة، قد تصل إلى المساس بحياة الخاصة للمرشح قصد تشويه سمعته لدى

¹ - شعيب محمد توفيق، المرجع السابق، ص.359.

² - ناصر صولة، المرجع السابق، ص.314.

الهيئة الناخبة حتى لا يتم التصويت له، أو نشر ما يمس الوحدة الوطنية أو بث الفرقة والخلافات الطائفية أو القومية أو الإقليمية.¹

فقد أطرا جميع مشرعوا الدول الديمقراطية هذه المرحلة ووضعوا أسس وقواعد عامة قانونية للإلتزام بقواعد السلوك المنظمة لموضوع الحملة الانتخابية، يخضع لها جميع المرشحون، وفي حالة الإخلال بهذه القواعد يترتب عنه جزاءات قمعية، للحفاظ على القيم و آداب التنافس بين المرشحين بعيدا عن السب والقذف وعدم المساس بحقوق الناخبين في أداء واجبه بحرية تامة²، وغيرها من السلوكات المؤثرة على الهيئة الناخبة بما فيها استعمال اللغة الأجنبية في تنشيط الحملات أو على ملصقات الإشهارية، أو إستغلال رموز الدولة، أو استعمال إعلانات تجارية، سواء لدفع الناخب لتصويت لجهة معينة، أو حمله على الإمتناع عن التصويت خلافا لإرادته، ونظرا لإشتداد المنافسة بين المرشحين بغية الظفر بعدد أكبر من الأصوات، تشهد هذه المرحلة تجاوزات تمس بالإطار القانوني المنظم لموضوع الحملة التي تعكس تعدد الجرائم المتعلقة بها.

- جريمة عدم التقيد بالإنضباط الأخلاقي ونشر أخبار كاذبة خلال الحملة الانتخابية:
تشهد الحملة الانتخابية الكثير من المخالفات نتيجة الحماس الذي يطبع سلوك المرشحين، فكثيرا ما تستخدم الألفاظ الأكثر وقعا ومساسا بجرمة المصالح المحمية في هذه الفترة³، فقد وضع المشرع ضوابط مشروعة على المرشحين للإلتزام بها ، حماية منه للهيئة الناخبة من التأثير المباشر أو غير مباشر للأساليب ووسائل اللاأخلاقية المستعملة من طرف المرشح، من بينها نقل أو نشر بيانات كاذبة الهدف منها حمل الناخبين إما العدول عن التصويت، أو تشويه صورة مرشح آخر، أو من خلال استعمال السب والقذف في مواجهة مرشح آخر.

¹- ضياء عبد الله عبود، المرجع السابق، ص ص.145/146

²- بشير علي باز، المرجع السابق، ص.214.

³- طيفوري زاوي، المرجع السابق، ص.241.

إن مثل هذه السلوكات العدائية والمشينة جرمها المشرع في نص المادة 185 من ق ع م ، فقد أُلزم من خلالها المرشح بإمتناعه عن كل حركة أو موقف أو عمل أو سلوك غير مشروع أو مهين أو شائن أو غير قانوني أولا أخلاقي، وأن يسعى إلى حسن سير الحملة الانتخابية، أي أنه يقع على عاتق المرشح مسؤولية إختياره الألفاظ والعبارات والوسائل التي من شأنها ضمان السير الحسن للحملة الانتخابية، إن تجريم مثل هذه الأفعال سواءا خطابات أو منشورات أو عبر مواقع التواصل الإجتماعي التي شهدت مؤخرا تأطير قانوني يجرم خطاب الكراهية أو التمييز أو التشهير أو منشور كاذب، من شأن هذا كله حماية مقومات المجتمع الأساسية وإحترام المساواة بين المرشحين، وخاصة حماية الحياة الخاصة للمرشح.

والركن المادي يتمثل في فعل النشر أو أقول أو تصرف، سواءا شفويا أو كتابيا أو بطريقة أخرى من طرق النشر التقليدية أو الحديثة، أما الركن المعنوي المتمثل في قصد المرشح و إرادته إلى إتيان أفعال من شأنها تحقيق النتيجة لصالحه، مع وجود علاقة سببية بين فعل المرشح الآثم والنتيجة الإجرامية المرجو ، والقصد هنا هو القصد العام أي إتيان الفعل، والقصد الخاص وهو تحقيق نتيجة التأثير على إرادة الناخبين أو إثارة إضطراب في سير العملية الانتخابية¹، وأقر المشرع الجزاء في حالة مخالفة أحكام المادة 185 المذكورة أعلاه، بعقوبة الحبس من خمسة (5) أيام إلى ستة (6) أشهر وبغرامة من 6.000 دج إلى 60.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين، طبقا للمادة 216 من ق ع م .إ. نلاحظ أنه قد تمس هذه الأفعال بالحياة الشخصية للمرشح ، إلا أن المشرع لم يشدد في العقوبة سواء السالبة للحرية أو العقوبة المالية، بالرغم من أنها الأكثر إنتشارا بين المرشحين.

- **جرائم الإخلال بوسائل وأهداف الحملة الانتخابية:** إن الحملة الانتخابية هي حجر الزاوية والركن الأساسي في أي عملية إنتخابية، وهي الأداة والوسيلة الوحيدة والمنطلق للمرشح لتعريف الناخبين بشخصه ورؤيته وبرنامجه السياسي، وقد وضع المشرع مجموعة من

¹- شعيب محمد توفيق، المرجع السابق، ص.361.

الضوابط ألزم من خلالها المرشح على إحترامها ، وبمقابل فرض عقوبات في حالة مخالفتها، وتتمثل في إستعمال المرشح للغة الأجنبية في خطابه أو على المنشورات، وكذلك تقيد المرشح ببرنامج السياسي، وكذلك إستعمال السيئ لرموز الدولة، أو إستعمال إعلانات تجارية.¹

- منع المشرع المرشح من إستعمال اللغات الأجنبية خلال تنشيطه لحملة الانتخابية، أو إستعمالها في المنشورات والملصقات، بموجب المادة 175 من ق ع م إ، ويتشكل الركن المادي من الفعل المجرم وهو إستعمال اللغة الأجنبية من طرف المرشح لتعبير عن برنامج سياسي، محققا نتيجة التأثير سير الحسن للحملة الانتخابية، ذلك أن مرحلة الحملة الانتخابية لها أهمية كبيرة في تقريب المرشح من الهيئة الناخبة، وأن إقتصار تنشيط الحملة باللغة الأجنبية يحرم فئة كبيرة من التعريف بالمرشح وبرنامج الانتخابي، كما أن تنشيط الحملة بغير لغة الأم يمس بسيادة الدولة، وهي من الجرائم العمدية والتي تتحقق بتوفر القصد الجنائي العام وهو العلم والإرادة العلم بتجريم الفعل وإتجاه إرادة المرشح إلى التأثير على السير الحسن للحملة الانتخابية، وعاقب المشرع كل من يستعمل اللغات الأجنبية بهدف التأثير على الحملة الانتخابية بغرامة مالية من 400.000 دج إلى 800.000 دج بالإضافة إلى حرمانه من حق التصويت وحق الترشح بخمس (5) سنوات على الأكثر، طبقا للمادة 214 من القانون الانتخابي.

- ولتأثير على الهيئة الناخبة و إستمالة عدد كبير من الأصوات، يلجأ المرشح إلى جانب الوسائل القانونية إلى إنتهاج وسائل غير مشروعة، من بينها إستعمال الدعاية التجارية بغية التأثير على الهيئة الناخبة وضمان عدد كبير من المناصرين بغية التصويت لصالحهم، وحماية لمبدأ المساواة بين المرشحين، منع المشرع طيلة الحملة الانتخابية إستعمال أي طريقة إشهارية تجارية لغرض الدعاية التجارية في المادة 180 من قانون الإنتخاب. ويتحقق

¹ - بشير علي باز، المرجع السابق، ص33.

الركن المادي بإتيان المرشح سلوكا إدعائيا بحضور لاعب كرة قدم مشهور أو ماركة تجارية مشهورة، بقصد التأثير على الناخبين وتفاخر بكونهم من مناصريه، وجريمة الدعاية التجارية من الجرائم العمدية مبنية على القصد الجنائي بالعلم والإرادة، أي العلم بأن الفعل يوصف من قبيل الإشهار أو الترويج التجاري بغرض التأثير على الناخبين، وبالتالي توجيه إرادتهم لتصويت بإتجاه معين¹ ، إلا أن المشرع وبالرغم من حظر الدعاية التجارية للمرشحين، لم يوقع الجزاء في حالة مخالفة هذا الحظر ، أما المشرع الفرنسي فقد حظر هذا السلوك وأقر في حالة مخالفته لعقوبات جزائية، على عكس المشرع المصري الذي خالف المشرع الجزائري والفرنسي ولم يذكر هذا السلوك في قانون الانتخاب.

- ومن الأساليب الأكثر شيوعا بين المرشحين هو إستغلال شعار الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر ، لكسب عاطفة الناخبين²، فقد جرّم المشرع جميع أشكال الإساءة أو التشويه التي قد تطل رموز الدولة ومقوماتها أثناء ممارسة المرشحين لحملة الانتخابية طبقا للمادة 186 من قانون الانتخاب ، ومن رموز الدولة المنصوص عليها في المادة 06 من تعديل الدستوري لسنة 2016 ، العلم والنشيد الوطني ، وأي إساءة لفظية أو أي سلوك مشين أو غير أخلاقي، يعرض المرشح إلى عقوبات جزائية حسب المادة 217 من قانون الانتخاب. فقد شدد المشرع العقوبة في حالة إساءة إلى رموز الدولة و أعطائها وصف جنائية، كونها تمس بالسيادة الوطنية، وهي جريمة عمدية محقق فيها القصد الجنائي وهو العلم بالإساءة لرموز الدولة، و إتجاه الإرادة إلى تحقيق النتيجة، وذلك بالحبس من خمس (5) سنوات إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 100.000دج إلى 500.000دج.

- **الجرائم المتعلقة بالإجتماعات أو اللقاءات الانتخابية:** يمارس المرشح حقه في الإتصال المباشر بالناخبين في إطار حملته الانتخابية، يهدف من خلاله إلى عرض برنامجه الانتخابي، بهدف الحصول على ثقتهم، ولكن في بعض الحالات قد يخرج المرشح عم

¹ - طيفوري زاوي، المرجع السابق، ص.235.

² - سعد ناصر المران المرجع السابق، ص.62.

مضمون الحملة الإنتخابية، إما بالخروج عن برنامجه الإنتخابي، أو عدم إحترامه لمبادئ الدستور كالتحريض والمساس بالأمن العام والسكينة العامة، لذا ألزم المشرع المرشحين بالتقيد ببرامجهم الإنتخابية وعدم الخروج عنها في المادة 176 من قانون الإنتخاب، إنجاحا للعملية الإنتخابية وتمسك المرشح بوعوده في حالة فوزه في الإنتخاب، وقد أقر المشرع في حالة خروج المرشح عن برنامجه الإنتخابي، أو عدم إحترامه لدستور نفس العقوبة في حالة إستعمال اللغة الأجنبية، بغرامة مالية من 400.000 دج إلى 800.000 دج بالإضافة إلى حرمانه من حق التصويت وحق الترشح بخمس (5) سنوات على الأكثر ، طبقا للمادة 214 من القانون الإنتخابي.

المبحث الثاني: الجرائم الانتخابية المتصلة بمرحلة التصويت والفرز

يعد التصويت والفرز عاملان رئيسيان في أي عملية الانتخابية، فهما يمثلان مهاماً إدارية ضخمة تتسم بالتحدي عادة، وبالطبع فإن التلاعب أو سوء إدارة عمليات الاقتراع والفرز قد يدمران سلامة الانتخابات، لذا تعنى مرحلة التصويت والفرز بإهتمام كبير لدى عناصر مثلث العملية الانتخابية، من مرشحين يسعون وراء الفوز ، وهيئة ناخبة أملها نجاح مرشحها، وإدارة إنتخابية لضمان شفافية ونزاهة العملية الانتخابية¹، ونظراً لأهمية وحساسية هذه المرحلة، أحاطها المشرع بحماية جزائية ضمن أحكام القانون لإنتخابات، وقانون العقوبات، وقانون الوقاية من الفساد ومكافحته بغية تحقيق إنتخابات عادلة ونزيهة بغض النظر عن النتائج والفائز. وتوفر هذه الحماية ضمانات خاصة لكل من الناخبين و المرشحين وحتى القائمين على سير العملية الانتخابية، وتتمثل هذه الضمانات في تجريم بعض الأفعال، فقد يشوب هذه الفترة مجموعة من الخروقات تطل أصوات الناخبين بشكل خاص، و بالتالي تؤثر في خيارهم السياسي، و قد تمتد أعمال الغش والتدليس إلى مرحلة ما بعد الاقتراع، و يتعلق الأمر بمرحلة الفرز و إعلان النتائج النهائية ، فماهي الجرائم التي تمس مرحلة التصويت والفرز.

وللإجابة على هذا التساؤل نقسم هذا المبحث إلى مطلبين، الأول نتطرق فيه إلى الجرائم المتعلقة بمرحلة التصويت، أما المطلب الثاني نخصه لدراسة الجرائم الماسة بمرحلة الفرز الأصوات.

¹ - بشير علي باز، الجرائم الانتخابية لأعضاء البرلمان، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة طنطا، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، ط 1 ، سنة 2015 ، ص.05.

المطلب الأول: الجرائم الانتخابية المتعلقة بمرحلة التصويت

إن الإقتراع هو حق جميع الناخبين المقبولين بالمشاركة في الإقتراع ، دون أي تمييز قائم على الجنس والملكية والإقامة وغيرها¹ ، ويعرف التصويت كذلك بأنه " مشاركة جميع المواطنين ممن تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مباشرة الحقوق السياسية والقوانين المتصلة به في إختيار ممثليهم² ، فمن خلاله يعبر الناخب عن إرادته الحرة في إختيار مرشح معين أو قائمة معينة أو إبداء رأيه بخصوص موضوع ما بالرفض أو بقبول. ويكون التصويت حرافي الأنظمة الديمقراطية التي تمارس أسلوب الإقتراعات التنافسية³ ، مبني على السرية وفقا لإجراءات تنظيمية خاصة، مما يستوجب خلو مرحلة الإقتراع من مظاهر الضغط على إرادة الناخبين سواء بالترهيب أو الترغيب⁴ ، ولكن إرادة الناخبين قد لا تسلم من إحتمال الإعتداء عليها لإفراز سلطات تكون رهينة لإرادة أصحاب المصالح، ونظرا لأهمية هذه المرحلة فقد أحاطتها معظم التشريعات بضمانات تهدف من ورائها إلى تجريم الأفعال الماسة بتنظيم مرحلة التصويت، والتصويت غير مشروع، والأفعال غير مشروعة التي تشكل إخلالا بصحة التصويت ومنهتأثر علينزاهة وسلامة العملية الانتخابية ككل.⁵

¹ - آريند لاهارت و من معه، أوراق ديمقراطية ، الحكومات التمثيلية و آليات الإقتراع، العدد 04، أوت 2005، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، ص.61. أنظر الموقع الإلكتروني : www.iraqdemocracyinfo.org ، ت إ.

10:24 ، 2023/04/06

² - ياسر العلوي، معجم المصطلحات السياسية، معهد البحرين للتنمية السياسية، سنة 2014، ص.18. أنظر الموقع الإلكتروني : www.bipd.org ت إ . 09/04/2023، ص 12:21.

³ - أندري هوريو ، القانون الدستوري و المؤسسات السياسية، الجزء الأول، ترجمة علي مقلد ، مطبعة الأهلية للنشر و التوزيع، بيروت، ط سنة 1974، ص. 265.

⁴ - هشام الوازيكي، دور القاضي في إنجاح المسلسل الانتخابي، مجلة المحاكم الإدارية منشورات جمعية نشر المعلومة القانونية و القضائية، أكتوبر 2005، ص 143.

⁵ - بشير علي باز، المشاكل والجرائم الانتخابية للمرشح قبل إكتساب العضوية وبعد إكتسابها، المرجع السابق، ص.102.

ولدراسة هذه الجرائم، نقسم هذا المطلب إلى فرعين، الفرع الأول نخصه لجرائم الإخلال بتنظيم مرحلة التصويت و التصويت غير مشروع، أما الفرع الثاني نعالج فيه جرائم التأثير على حرية التصويت.

الفرع الأول: جرائم الإخلال بتنظيم مرحلة التصويت والتصويت غير مشروع

إن الجرائم الانتخابية عديدة، منها ما قد يمس بأمن ونظام عملية التصويت في صور مختلفة، منها حمل السلاح داخل مركز الاقتراع، أو تعكير صفو أعمال مكتب التصويت، إلى غير ذلك من الجرائم، بما فيها الجرائم التي تمس بمشروعية التصويت، من خلال التصويت المتكرر، أو فقدان أهلية التصويت، أو التزوير في الوثائق الانتخابية، إلى غير ذلك من الجرائم.

- **جرائم الإخلال بتنظيم مرحلة التصويت :** إن من بين المظاهر الحضارية التي تفتخر بها معظم الدول هو إستقرار وانتظام العملية الانتخابية وسلامة وتأمين وسائلها، لبث الطمأنينة في نفوس مؤطري مكاتب التصويت، وضمان إقبال الهيئة الناخبة على صناديق الاقتراع، إلا أنه يحدث أن ترتكب العديد من الجرائم تخل بحسن سير و إنتظام التصويت، إما من طرف المرشح أو أنصاره ، أو من طرف المعارضين لنظام دولة، نذكر منها حمل السلاح، تعكير صفو مكاتب التصويت، رفض قرار تسخيرة، و إلى غير ذلك من الجرائم التي تأخذ صورا و أشكال متعددة.

- **جريمة حمل السلاح:** لقد حرص المشرع على توفير ظروف آمنة للهيئة الناخبة حتى تؤدي واجبها الانتخابي بالنسبة مشاركة عالية، إلى جانب سلامة مؤطري عملية التصويت، لذلك نجد أن المشرع جرم فعل الدخول المسلح إلى قاعة التصويت، في مادة 40 و 204 من القانون الانتخابي على معاقبة كل من دخل قاعة الاقتراع و هو يحمل سلاحا بينا أو مخفيا بإستثناء أعضاء القوة العمومية المدعويين قانونا، ولرئيس مكتب التصويت سلطة الأمن داخل مكتب التصويت طبقا للمادة 39 من نفس القانون، ويحق له أمر أي شخص

غريب من الخروج وفي حالة الرفض يحزر محضر بذلك، ويصدر هذا الفعل من قبل الناخبين أو المرشحين أو القائمين على العملية الانتخابية، ويؤدي إلى التأثير سلبا على إرادة الناخبين، هذا من جهة ومن جهة أخرى الإخلال بحرمة مكتب التصويت.¹

ويعاقب الجاني بالحبس من ستة (06) أشهر إلى ثلاث (03) سنوات وبغرامة من 4.000 دج إلى 40.000 دج، وتضاعف العقوبة في حالة ما إذا ارتكبت هذه الأفعال من طرف المرشحون طبقا للمادة 223 من القانون الانتخابي ، ونلاحظ أن المشرع في المادة 223 باللغة العربية وصف السلوك الإجرامي المجرم في المادة 204 على أنه مخالفة، في حين أن المشرع إستعمل في النص باللغة الفرنسية كلمة *les infractions* والتي يقصد منها الجرائم ليس المخالفات.

- جريمة تعكير صفو مباشرة التصويت يقع على عاتق السلطة المنظمة للانتخابات توفير الجو المناسب لسير الحسن للعملية الانتخابية تسوده الطمأنينة والسكينة، لتوفير هذا الجو جرم المشرع كل الأفعال التي تعكر صفو أعمال مكتب التصويت أو منع أي مرشح أو من يمثلهم حضور عملية التصويت أو أخل بحق التصويت أو حرية التصويت، في المادة 206 من قانون الانتخاب، ورتب المشرع عقوبة الحبس من ستة (06) أشهر إلى سنتين (02) وبغرامة من 3000 دج إلى 30000 دج وبحرمانه من حق الانتخاب والترشح لمدة سنة (01) على الأقل وخمس (05) سنوات على الأكثر ، أما إذا إرتبطت هذه الأفعال بحمل السلاح فيعاقب بالحبس من ستة (06) أشهر إلى ثلاث (03) وبغرامة من 4000 دج إلى 40000 دج. وقد شدد المشرع في العقوبة في حالة إرتكاب الأفعال المذكورة في فقرة 1 و2، إثر خطة مدبرة في تنفيذها في دائرة أو عدة دوائر ، بالحبس من خمس (05) سنوات إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 100.000 دج إلى 500.000 دج.

¹ - حنان خديري، الحماية الجزائية للمسار الانتخابي أثناء مرحلة التصويت، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، جامعة قسنطينة، الجزائر، المجلد 33، عدد 03، سنة 2019، ص.761.

- جريمة رفض الإمتثال لقرار التسخيرة تعتبر جريمة رفض الإمتثال لقرار تسخيرة لتشكيل مكتب التصويت أو مشاركته في تنظيم إستشارة إنتخابية من الجرائم الماسة بنظام عملية التصويت، وجرم المشرع هذه الأفعال في المادة 220 من قانون الإنتخاب¹، وعاقب الجاني والذي يأخذ هذه الصفة أحد القائمين على الإدارة الإنتخابية، بالحبس من عشرة (10) أيام إلى شهرين (02) وبغرامة من 40.000 دج إلى 200.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين، أي منح للقاض السلطة التقديرية في توقيع العقاب.

- جرائم التصويت غير مشروع تتوقف شرعية التصويت على مدى توفر الناخب على الشروط المتطلبة قانونا، وأي غش أو تدليس من جانب الناخب أثناء الإدلاء بصوته يعد مساسا بشرعية التصويت يعرض مرتكبه لعقوبات زجرية، وقد حدد المشرع مجموعة من الجرائم التي يشكل إقترافها مساسا بشرعية التصويت.

جريمة فقدان أهلية التصويت جرائم التصويت غير المشروع وثيقة الصلة بقواعد التقييد في اللوائح الانتخابية، إذ أن قاعدة ما بني على باطل فهو باطل تجد لها تطبيقا في إطار العلاقة بين عملية التصويت و التقييد، فإذا كان التسجيل في اللوائح الانتخابية يعتبر قرينة على التمتع بالأهلية القانونية، فإن الإبقاء على فاقد الأهلية مسجلا ضمن القوائم يشكل جريمة نص عليها المشرع في المادة 201 من قانون الإنتخاب.

ويتحقق الركن المادي في هذه الجريمة، في الناخب الذي كان مقيد في أحد الجداول الانتخابية بصفة صحيحة، ثم وقع مانع من الموانع التي تحول دون ممارسة حق التصويت، والمتمثلة في الحكم عليه بعقوبة تكميلية تمنعه من ممارسة حق الإنتخاب لمدة معينة، أو تعرض لشهر الإفلاس، ولم يرد إليه الإعتبار ، أي أن المانع مؤقت، ومع ذلك يقوم الجاني بالتصويت غير مشروع، وهيمن الجرائم العمدية يلزم فيها توفر القصد الجنائي

¹ - المادة 220 من القانون العضوي رقم 16/10، المنظم الإنتخاب، المذكور سابقا، ص.37.

العام، العلم والإرادة، ويعاقب المشرع متى ارتكب الجاني الفعل المجرم بالحبس من ثلاثة(03) أشهر إلى ثلاث (03) سنوات وبغرامة من 4000دج إلى 40.000دج.

- **جريمة التصويت بناء على التزوير في التسجيل القائمة الانتخابية:** إن التصويت المبني على تسجيل في عدة قوائم إنتخابية بشهادات وتصريحات مزورة، أو بناء على اسم غير اسم الناخب الحقيقي، أو نتيجة إخفائه للمانع القانوني الذي يجعله غير متمتعاً بالأهلية القانونية، يعد جريمة إنتخابية حسب ما نصت عليه المادة 202 فقرة الأولى من قانون الإنتخاب ، لق ، لكن يجب التمييز بينه على هذا المستوى هو التصويت بإسم الغير الذي يعتبر جريمة، والتصويت نيابة عن الغير والذي تجيزه بعض التشريعات الإنتخابية منها التشريع الجزائري من المادة 53 إلى المادة 64 من قانون الإنتخاب ، أو ما يسمى بالتصويت بوكالة، ويعاقب المشرع على هذه الأفعال بعقوبة سالبة للحرية بالحبس من ثلاثة (03) أشهر إلى ثلاث (03) سنوات وبغرامة مالية من 4.000دج إلى 40.000دج، و ذلك سعياً من المشرع للحد منها نظراً لخطورتها.¹

- **جريمة التصويت المتكرر :** في إطار تكريس مبدأ المساواة بين المواطنين في ممارسة حقوقهم السياسية نجد أن جل التشريعات الإنتخابية عمدت إلى منع قيام الناخبين بالتصويت لأكثر من مرة في الإنتخاب الواحد، ومن ضمنها التشريع الجزائري في المادة 202 فقرة ثانية - المطرة الأولى من قانون الإنتخاب، ونظراً لأهمية وخطورة التصويت المتعدد رتب المشرع عقوبة زجرية في حق الجناة ضماناً لمبدأ المساواة ونزاهة نتائج الإنتخابات، وذلك بعقوبة سالبة للحرية بالحبس من ثلاثة (03) أشهر إلى ثلاث (03) سنوات وبغرامة مالية من 4.000دج إلى 40.000دج.

¹- حنان خديري، المرجع السابق، ص.771.

الفرع الثاني: جرائم التأثير على حرية التصويت

تصدر من المرشح خلال المعركة الانتخابية أفعالا تعد جريمة إنتخابية عالجها المشرع، من بينها أفعال الترغيب والإغراء للناخب وأفعال التهريب والإكراه تحت الضغط التهديد والإيذاء ، لما لها من تأثير في الحد من إرادة وحرية و إختيار الناخب، أي أن إدلائه بصوته تصاحبه ظروف غير عادية وغير مألوفة، والتي من شأنها أن تؤثر على الناخب ماديا أو معنويا، بقصد إما حمل الناخب على التصويت لجهة معينة أو حملة على الإمتناع لتصويت لجهة معينة،مقابل وعد بتلقي وظيفة أو تبرعات أو هبات نقدية أو عينية، أو تهديده بتوقيفه من العمل أو المساس بسلامة عائلته، أو إمتناع الهيئة الناخبة عن التصويت بسبب إشاعات أخبار كاذبة.

ونعالج في هذا الفرع جرائم التأثير على حرية الناخب في التصويت، وهي جريمة إشاعة أخبار كاذبة وجريمة الرشوة الانتخابية، وجريمة إستعمال التهديد والقوة والتجمهر والتعدي ضد الهيئة الناخبة.

- **جريمة إشاعة أخبار كاذبة:** إن جريمة إشاعة أخبار كاذبة من الجرائم التي تأثر كذلك على إرادة الحرة للناخب في الإدلاء بصوته، إما بهدف حمل الناخب عن الإمتناع عن التصويت، أو كسب عطف الناخبين لمرشح معين وتحويل أصوتهم لمرشح آخر، ولضمان عدم الخروج عن النظام العام والآداب العامة، خاصة ما تعلق بالحياة الخاصة للمرشحين، وضمانا لأمن واستقرار الإنتخابات وبالأخص عملية التصويت، عاقبت جل التشريعات الإنتخابية بما فيها المشرع الجزائري لظاهرة إطلاق ونشر شائعات وأخبار كاذبة تستهدف مرشح أو عدة مرشحين، بهدف المساس بسلامة عملية التصويت .¹

وقد جرم المشرع الإنتخابي هذا السلوك في المادة 205 من ق ع م إ ، ومن شأن هذه الأفعال أن تمس بسلامة والأمن العموميين، لذا أعاد المشرع في التعديل الأخير لقانون

¹ - خنتاش عبد الحق، المرجع السابق، ص.296.

العقوبات تجريم نشر وترويج أخبار أو أنباء تمس بالنظام والأمن العمومي في المادة 196 مكرر من القانون رقم 20-06 ، إن الركن المادي لهذه الجريمة يأخذ صورا وأشكالا عديدة خاصة وأن المشرع إستعمل كلمة مناورات إحتيالية، وهي كلمة واسعة في مفهومها، لذا لا يمكن حصر الأفعال و السلوكات المكونة لهذه الجريمة، كأن ينشر كذبا أن أحد المرشحين يكن عدائا كبيرا للإسلام، وأنه يتعاطى المخدرات، أو أن دائرة إنتخابية معينة غير مستقرة وتشهد إضطراب أمني، أو أن زوجته غير مسلمة، أو أنه غير إنتمائه الحزبي و غيرها من المناورات الإحتيالية، على أن تنتشر هذه الأخبار عبر الإعلام و تتناقل بين الهيئة الناخبة، ويكون لها أثر في إمتناع الناخبين من التصويت، أو تغيير إرادتهم الإنتخابية لمرشح آخر .

ويجب أن يتوفر في هذه الجريمة كل من القصد الجنائي العام والخاص، الأول يخص ركن العلم والإرادة، أي العلم بأن السلوك مجرم إلا أن إرادة الفاعل تتجه إلى القيام به، أما القصد الجنائي الخاص يتمثل في نية الفاعل إلى إمتناع أو العزوف عن التصويت أو ضمان أصوات لمرشح معين و الإضرار بمرشح آخر، ويصدر هذا السلوك من أحد المرشحين أو مندوبيهم أو من له مصلحة لصالح مرشح معين، ويعاقب المشرع كل من نشر أقوال أو أخبار عن أحد المرشحين، أو معلومات مغلوطة عن الوضع الأمني لسير العملية الإنتخابية بعقوبة سالبة للحرية و غرامة مالية، وتوقع كلا العقوبتين معا، مع ترك للقاضي السلطة التقديرية في تحديد العقوبة دون أن تتجاوز أو تقل عن الحد المطلوب.

-جريمة الرشوة الإنتخابية وتعد جريمة الرشوة الإنتخابية من أخطر الجرائم وأكثرها شيوعا في الإنتخابات، و ذلك لسهولة اللجوء إليها من قبل المرشحين أصحاب المال سواءا بطريقة مباشرة أو عن طريق مندوبيهم ، ولصعوبة إثباتها من الناحية القانونية¹، وهي فعلا آفة من آفات المجتمع، نظرا لخطورتها و إنتشارها وقوة تأثيرها ، ومن أجل ضمان حرية الناخب في عملية التصويت، تتجه التشريعات الإنتخابية إلى تجريم كافة صور التأثير المادي والمعنوي

¹ - طيفوري زاوي، المرجع السابق، ص.260.

على الناخبين، من بينها المشرع الجزائري الذي جرم الرشوة الانتخابية بإعتبارها أحد طرق التأثير على إرادة الناخبين في نص المادة 211 من ق ع م إ ، ولا يستبعد إستغلال الوظائف العمومية في تحقيق هذا الغرض بالإعتماد على الرشوة الانتخابية، طبقا للمادة 25 من قانون الوقاية من الفساد و مكافحته، وقد أغفل المشرع الانتخابي تجريم جريمة الرشوة الانتخابية في حالة صدور السلوك الإجرامي من طرف موظف في الإدارة الانتخابية. وعرف الكثير من الفقهاء الرشوة الانتخابية من خلال الصور التي تتخذها، فهناك من عرفها على أنها جملة المزايا والمصالح والأموال والعطايا التي يتم تقديمها أو الوعد بها، بقصد التأثير غير مشروع على سير العملية الانتخابية ونتائجها " ، وتعرف أيضا بأنها "تلك الفائدة أو الوعد أو الهبة التي يكون الغرض منها الإخلال بحرية التصويت عن طريق التأثير على إرادة الناخب بحمله على إنتخاب مرشح أو منعه من التصويت، وتعرف كذلك في حالة ما إذا كان المرشحي موظف عمومي بأنها: "سلوك يتنافى مع الثقة التي أولتها الدولة للموظف العام، وما يجب أن يتصف به من أمانة ونزاهة وأخلاق، فهي تؤدي إلى التفرقة الظالمة والتمييز بين المواطنين".¹

إن دخول عنصر المال إلى الحياة السياسية وخاصة في إطار العملية الانتخابية، له أثر خطير جدا، حيث تحوّل الإنتخاب من حق وواجب، إلى أحد الوسائل الفعالة في صنع الثروة بالإعتماد على بيع الأصوات للمرشحين، ولا يقتصر التأثير على إرادة الناخبين بل تعدى ذلك لتكون إرادة المرشح ذاته ضحية تلك الآفة، بحيث يخضع المرشح ويدين بالولاء لمن يدفع أكثر. وإستخدام المال السياسي من قبل المرشحين أفرادا أو أحزابا لتأثير في إرادة الناخبين لضمان وصولهم لسلطة وتعزيز نفوذهم ، يأخذ صور كثيرا ، نذكر منها تقديم

¹ - بن شناف منال - عطوي مريم جريمة الرشوة الانتخابية في التشريع الجزائري وفق آخر تعديلاته، يوم دراسي متعلق بحق الإنتخاب في الجزائر بين المعايير الدولية والضمانات الدستورية الجديدة ، . م . 11/05/2018 ، مجلة القانون والأعمال. أنظر الموقع الإلكتروني: www.Droitentreprise.com، ت إ. 11/04/2023، سا 12:43.

هدايا أو مساعدات مادية أو عينية بصورة مباشرة للناخبين أو بواسطة غيرهم أو منافذ أخرى مثل الوعد بتوظيف وغيرها من أشكال الوساطة.¹

إن لقيام جريمة الرشوة لابد من وجود طرفين على الأقل، هما الراشي الذي يقدم المقابل لتحقيق مصلحة ما، التي تكون بيد المرشحي، الذي يتلقى ذلك المقابل لأداء عمل أو الإمتناع عن عمل، لذا إعتد المشرع نظام ثنائية الرشوة، الذي يقوم على وجود جريمتين الأولى تخص المرشحي، وثانية تتعلق بالراشي²، والراشي في جريمة الرشوة الانتخابية هو المرشح أو أحد مندوبيه أو أنصاره، نتيجة لتعميم المذكور في المادة 211 من ق ع م إ، ونفس الشيء في المادة 25 من ق و ف م ، أما المرشحي غالبا ما يكون الناخب، لكن يحصل أن تقع هذه الجريمة من المكلف بأداء الأعمال الانتخابية المنوطة به، وهذا ثابت من نص المادة طرف موظف عمومي 211 من ق ع م إ والمادة 25 من ق و ف م ، أما الركن الشرعي لجريمة الرشوة الانتخابية هو النص القانوني الذي يجرم السلوك و يرتب عليه العقاب، فقد جرم المشرع الرشوة الانتخابية في المادة 211 من ق ع م إ، وقبل التعديل قانون العضوي الإنتخابات كان المشرع الإنتخابي يحيل على المادة 25 من ق و ف م رقم 01-06 ، وكذلك في نص المادة 25 من ق و ف م، وكذلك المادة 106 من ق ع.

يتمثل الركن المادي لجريمة الرشوة الانتخابية في السلوك الإجرامي الذي حدده المشرع في المواد سابقة الذكر، كل من قدم أو وعد أو يبيع أو يشتري، ويتخذ هذا السلوك أشكالا وصورا مختلفة ومتعددة، ذكرها المشرع على سبيل المثال، والرشوة قد تكون نقدية أو عينية كالحصول على وظيفة أو ترقية وغيرها، والرشوة الانتخابية هي سلوك إجرامي يتمثل فيالعرض وهو السلوك الذي يأتيه الراشي بتقديم أوإعطاء إلى غير ذلك سواءا من قبل

¹ - بن يطو سليمة، جريمة الرشوة في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته رقم 06/01 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، سنة 2013/2012، ص. 29.

² - طيفوري زاوي، جريمة الرشوة الانتخابية - دراسة مقارنة ، مجلة المحامي، منظمة المحامين سيدي بلعباس، السنة التاسعة، عدد 08 ، سبتمبر 2017 ، منشورات دار المحام، سيدي بلعباس، ص ص 193-194.

المرشح نفسه أو مندوبه أو الغير لصالح مرشح معين لحملهم على الإنتخاب على وجه معين أو الإمتناع، أما الطلب هو إفصاح المرشحي وهو الناخب عن رغبته في حث الراشي لتقديم المال أوالفائدة أوالمنفعة أو العطية أوالهبة أوالوعد مقابل منحه الصوت أوحملة على عدم التصويت، بغرض الإخلال بحرية التصويت من حيث التأثير على إرادة الناخب لحثه على التصويت أوالإمتناع عن التصويت لصالح مرشح معين، بما يشكل مساسا بالعملية الانتخابية.

تعتبر جريمة الرشوة الانتخابية من الجرائم العمدية التي يشترط لقيامها القصد الجنائي لدى الفاعل، إلا أن الفقه اختلف في نوع القصد اللازم لقيام هذه الجريمة، فمنهم من أخذ بالقصد الجنائي العام القائم على عنصري العلم و الإرادة، أي علم الجاني أن العطايا والهبات التي تلقاها هي مقابل قيام أوالإمتناع عن عمل يرتبط بأداء واجبه الإنتخابي وهو جريمة يعاقب عليها القانون، إلا أن إرادته تتصرف إلى إتيان الركن المادي للجريمة، ولا يشترط لقيام الجريمة أن تتجه إرادة الجاني إلى تحقيق العمل المطلوب منه، لأن جريمة الرشوة من جرائم الخطر وليس الضرر، أما الجانب الآخر من الفقه يأخذ بالقصد الجنائي الخاص إلى جانب القصد الجنائي العام، المتمثل في وجود نية إجرامية خاصة لدى الفاعل تتحقق بقيام الركن المادي للجريمة بغرض التأثير على السير الحسن للإنتخابات من خلال التأثير على ناخب أوعدة ناخبين.

وقد أقر المشرع عقوبات مقررة لهذه الجريمة في المواد القانونية المذكورة أعلاه، حيث جاء في المادة 211 من ق ع م إ: "يعاقب بالحبس من سنتين (02) إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 200.000 دج إلى 1.000.000 دج....،وتضاعف العقوبة إذا ارتكبت الجريمة من طرف المرشحون طبقا للمادة 223 من نفس القانون ، وقد أغفل المشرع الإنتخابي إمكانية كون الجاني موظفا عموميا في المادة 211 من قانون الإنتخاب، مما يحيلنا على المادة 25 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته رقم 06-01 ، إذ يعاقب بنفس

العقوبة التي أقرها المشرع الانتخابي في المادة 211 كل من وعد موظف أوكل موظف طلب أو قبل.¹ كما أن المشرع شدد من العقوبة في الجرائم المنصوص عليها في قانون وقاية من الفساد ومكافحته من عشر (10) سنوات إلى عشرين (20) سنة وبنفس الغرامة المقررة، طبقا للمادة 48 من ق و فم ، وكذلك يعاقب بالحرمان من حقوق المواطن ومن كل وظيفة أو مهمة لمدة سنة (01) على الأقل وخمس (05) سنوات على الأكثر، ويعاقب كل من يبيع الأصوات ويشترئها فضلا عن ذلك بغرامة توازي ضعف قيمة الأشياء المقبوضة أوالموعد بها، طبقا للمادة 106 من قانون العقوبات، ويلاحظ من خلالها أن المشرع لم يستعمل مصطلح الناخب وإنما المواطن كلمة عامة بالرغم من أن تصويت حق شخصي و يتعلق فقط بمن له صفة الناخب، إلا إذا كان المشرع يقصد التصويت بوكالة ، كما أن المادة أغفلت إمكانية أن يكون الجاني موظفا عموميا ، وأن يرتكب الفعل من المرشح، مقارنة بالتشريعات المقارنة فإن المشرع شدد من العقوبات المقررة لجريمة الرشوة الانتخابية.

- جريمة استعمال التهديد والقوة والتجمهر والتعدي العنف ضد الهيئة الناخبة :

والقائمين على الإدارة الانتخابية: لا تخلوا العملية الانتخابية من مظاهر العنف والتهديد الذي يقع على الهيئة الناخبة قصد الإضرار بها ، وقد يأخذ شكل التجمهر، بهدف التأثير على إرادتها في التصويت، كما يمكن أن يقع على القائمين على الإدارة الانتخابية، لضرب استقرار الانتخابات أو توقيفها، فقد جرم كل من التشريع العقابي والتشريع الانتخابي الأفعال التي تصدر في مواجهة الهيئة الناخبة في صورة تهديد أو إيذاء أو عنف، إما مباشرة كان يمس التهديد الناخب شخصا كتخويفه بطرده من عمله، أوغير مباشر كأن يكون التهديد موجه لأسرة الناخب، قصد إكراه الناخب على الإمتناع عن التصويت أو التصويت لجهة معينة، بغرض التأثير على إرادته الحرة في التصويت وصحته.

¹- بن شناف منال - عطوي مريم، المرجع السابق ص.11..

وجرم المشرع الانتخابي استعمال التهديد وعاقب عليه في الفقرة الأولى من المادة 213 من ق ع م إ¹، حيث بينت السلوكات والأفعال التي تشكل الركن المادي للجريمة وبينت العقوبات المقررة لها، أما إذا إقترن فعل التهديد مع العنف أو الإعتداء تضاعف العقوبة، دون الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في قانون العقوبات، طبقا للفقرة الثانية لنفس المادة.

وجرم المشرع العقابي كذلك أفعال التجمهر أو التهديد أوالتعدي ضد المواطنين بهدف منعهم من ممارسة حق الانتخاب في المادة 102 من ق ع²، نلاحظ أن المشرع في هذه المادة وبالرغم من أنها تتعلق بالمنع من ممارسة حق إنتخابي، إلا أن المشرع إستعمل كلمة مواطن وليس ناخب، إلا أن الرأي المرجح أن المشرع قصد من كلمة مواطن في هذه المادة هو المواطن الحائز على صفة الناخب، أي المواطن المسجل في القائمة الانتخابية والحامل لبطاقة الناخب، و يمس الهيئة الناخبة ككل وليس ناخب معين بذاته. ويتشكل الركن المادي لجريمة استعمال التهديد بعنف أو بدونه، في كل أشكال التهديد الموجه للناخب شخصيا أو عائلته و قد يصدر الفعل من المرشح نفسه أو مندوبيه أو من الغير لصالح مرشح معين، لتحقيق التأثير على إرادة الناخبين إما بالسلب وذلك بمنعهم من تصويت لمرشحهم المفضل، أو إيجابا بحملهم لتصويت لمرشح آخر، وقد يتمثل الركن المادي لهذه الجريمة كذلك في إتخاذ سلوك التجمهر أوالتهديد أو التعدي لمنع الهيئة الناخبة من ممارسة حقها في الإنتخاب بغية منعها من الذهاب الصناديق التصويت، وجريمة استعمال التهديد لتأثير على حرية تصويت الهيئة الناخبة من جرائم الخطر يكفي لحدوثها صدور الفعل المجرم حتى و إن لم تتحقق النتيجة.

¹ - المادة 213 من القانون العضوي رقم 16/10 ، المنظم للإنتخاب، المذكور سابقا، ص.37.

² - المادة 102 من الأمر رقم 75/47 المؤرخ في 17/06/1975، ج ر ، عدد 53 ، المؤرخة في 04/07/1975،

أما الركن المعنوي لهذه الجريمة يتمثل في القصد الجنائي العام و الخاص، وهو أن يعلم الجاني أنه يقوم بأفعال مجرمة بنص القانون، وأن تتجه إرادته إلى تأثير على حرية وصحة تصويته، إضافة إلى نية الإضرار بالهيئة الناخبة وتهديد أمنها، وعاقب المشرع مرتكبي جريمة إستعمال التهديد لتأثير على حرية التصويت بعقوبة سالبة للحرية وغرامة مالية، أي جمع بين العقوبتين، وترك للقاض سلطة التقديرية في الأخذ بظروف التشديد أوالتخفيف، وذلك يعاقب بالحسب من ثلاثة (03) أشهر إلى سنة (01) وبغرامة من 3000 دج إلى 30.000 دج طبقا للمادة 213 من ق ع م إ، وقد أقر المشرع تشديد العقوبة في حالة مصاحبة التهديد بالعنف، طبقا للمادة 2/213 من قانون الإنتخاب و أرجع القاض إلى قانون العقوبات بتطبيق العقوبات الأشد المنصوص عليها في المادتين 264 و 266 منه.¹

المادة 264 تنص : يعاقب بالحسب من سنة (01) إلى خمس(05) سنوات وبغرامة من 100.000 دج إلى 500.000 دج، ويجوز علاوة على ذلك أن يحرم الفاعل من الحقوق الواردة في المادة 14 من هذا القانون من سنة (01) على الأقل إلى خمس(05) سنوات على الأكثر ، و إذا ترتب على أعمال العنف الموضحة أعلاه، فقد أو بتر أحد الأعضاء أوالحرمان من إستعماله أو فقد البصر أو فقد إبصار إحدى العينين أوأية عاهة مستديمة أخرى فيعاقب الجاني بالسجن المؤقت من خمس (05) إلى عشر (10) سنوات، إذا أفض الضرب أو الجرح الذي إرتكب عمدا إلى الوفاة دون قصد إحداثها فيعاقب الجاني بالسجن المؤقت من عشر (10) إلى عشرين(20) سنة".

المادة 266 تنص: يعاقب الجاني بالحسب من سنتين(02) إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 200.000 دج إلى 1.000.000 دج، ويمكن مصادرة الأشياء التي إستعملت أو قد تستعمل لتنفيذ الجريمة مع مراعاة حقوق الغير حسن النية".

¹ - خنتاش عبد الحق، المرجع السابق، ص.268.

أما المشرع العقابي عاقب على جريمة التجمهر أو التهديد أو التعدي المنصوص عليها في المادة 102 من ق ع بالحبس كل واحد من الجناة من ستة (06) أشهر على الأقل إلى سنتين (02) على الأكثر وبحرمانه من حق الانتخاب والترشيح لمدة سنة (01) على الأقل خمس (05) سنوات على الأكثر.

- أما عن جريمة إهانة عضو مكتب التصويت أو تعرضه لتهديد والتعدي والعنف، تعد من الجرائم الخطيرة، التي تمس بمرحلة التصويت، وقد تهدد الانتخابات ككل إما بإلغائها أو تأخيرها، والإهانة هي كل فعل أو إشارة أو قول كالصرخ في وجه احد أعضاء مكتب التصويت، يتضمن إستخفافا بالقائمين على الإدارة الانتخابية دون أن يرقى الأمر إلى درجة السب والقذف¹، بالإضافة إلى تعرضهم لتهديد والتعدي والعنف الجسدي واللفظي والذي يهدد سلامتهم الجسدية والنفسية، ولفرض الأمن وحماية العملية الانتخابية بما فيها قائمين على الإدارة الانتخابية، جرم المشرع هذه الأفعال بموجب المادة 208 من قانون الانتخاب رقم 10-16 بقولها: "تطبق، حسب الحالة العقوبات المنصوص عليها في المادتين 144 و 148 من قانون العقوبات، على كل من أهان عضو مكتب التصويت أو عدة أعضاء منه أو استعمل ضدهم عنفا أو تسبب بوسائل التعدي و التهديد في تأخير عمليات الانتخاب أو حال دونها". والركن المادي لهذه الجريمة يأخذ صور شتى منها قيام الجاني بالإعتداء على كرامة وشرف وإحترام المجني عليه بما يمس بسلامة صحته النفسية، و قد يصل الإعتداء إلى تهديد السلامة الجسدية لأعضاء المكتب التصويت حتى إلى أموالهم، وذلك للوصول إلى حمل الهيئة المشرقة على الانتخابات تأخير أو إلغاء العملية الانتخابية، إن جريمة إهانة عضو مكتب التصويت، أو تعدي عليه أو تهديد سلامته الجسدية، من الجرائم العمدية يلزم لقيامها توفر القصد الجنائي العام، العلم والإرادة العلم بأن السلوك المرتكب مجرم، إلا أن

¹ - سعد ناصر المران المرجع السابق، ص.75.

الجاني يصر على إهانة أو التهديد للقائم على الإدارة الانتخابية أثناء قيامه بعمله، وقد أحال المشرع الانتخابي على ق ع في توقيع العقاب بموجب المادتين 144 و 148 منه.

المادة 144 تنص: " يعاقب بالحبس من ستة(06) أشهر إلى ثلاث(03) سنوات و بغرامة من 100.000دج إلى 500.000دج، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، ويجوز للجهة القضائية في جميع الحالات أن تأمر بأن ينشر الحكم ويعلق بالشروط التي حددت فيه على نفقة المحكوم عليه دون أن تتجاوز هذه المصاريف الحد الأقصى للغرامة المبينة أعلاه". المادة 148 تنص: "يعاقب بالحبس من سنتين (02) إلى خمس (05) سنوات وبغرامة من 200.000 دج إلى 500.000دج، ويجوز حرمان الجاني المحكوم عليه بالحبس من مباشرة حقوقه الواردة في المادة 14 من هذا القانون لمدة سنة (01) على الأقل وخمس(05) سنوات على الأكثر والحكم عليه بالمنع من الإقامة من سنتين (02) إلى خمس(05) سنوات".

المطلب الثاني: الجرائم الانتخابية المتعلقة بمرحلة فرز الأصوات

بعد إختتام عمليات التصويت و إنتهاء الوقت القانوني المحدد للإقتراع، تبدأ مرحلة جديدة من عمر العملية الانتخابية و هي مرحلة الفرز وإحصاء الأصوات و إعلان النتائج. إن عملية الفرز وإعلان النتائج لا تقل أهمية عن مرحلة التصويت، فمن خلالها يتم الكشف عن إرادة الناخبين في إختيار من يمثلهم، وعلى هذا الأساس يحرص المشرع على ضبطها بشروط وشمها بحماية جزائية عن طريق محاربة وردع التجاوزات التي من شأنها المساس بشرعية النتائج، وتعد مرحلة فرز الأصوات وإعلان عن نتائج الإقتراع مرحلة حاسمة يتقرر من خلالها مصير العملية الانتخابية، لذلك تبقى النتيجة هدفا لمجرمي الانتخابات يعمدون إلى تغييرها أو تحريفها أو طمسها، من خلال الإتيان ببعض الأفعال العدوانية التي تطل صناديق الإقتراع بإعتباره محور العملية الانتخابية وفيه تتجسد تلك العملية برمتها، تتمثل في كسر الصندوق وفتح أوراق التصويت وتثبيتها أو أخذها أو إتلافها أو القيام بإبدال أوراق

التصويت بأخرى أو بأية مناورات أخرى، أو بالاستيلاء على صندوق الاقتراع بالقدر الذي يؤدي إلى إخراج حيازته من يد أعضاء مكتب التصويت وإنتقاله إلى حيازة الغير ولو كانت مدة الحيازة قصيرة زمنيا.

تتميز هذه المرحلة مقارنة بالمراحل السابقة بمحدودية الجرائم الواقعة خلالها، إلا أنها تعتبر من أخطرها لوقوعها على نتائج الفرز ، وتتمثل في خاص بجريمة خطف صندوق الاقتراع في الفرع الأول، أما الفرع الثاني جرائم المتعلقة بالفرز وتبليغ المحاضر .

الفرع الأول: جريمة خطف صندوق التصويت

إن جريمة خطف صندوق التصويت من أخطر الجرائم الانتخابية، وأشدها تأثيرا على سلامة العملية الانتخابية وصحة نتائجها، ويقصد بصندوق الاقتراع (Ballot Box)، الوعاء الرسمي الذي يسقط فيه الناخبون أوراق الاقتراع، ويوضع في مكان بارز داخل مكتب التصويت ليسهل على الناخب الوصول إليه والإدلاء بصوته، ويكون شفاف وخال من أي ورقة ويكون مقفل بقفلين مختلفين قبل بدئ عملية التصويت و إلى غاية إغلاق مكتب التصويت و إعلان نهاية فترة التصويت¹، مع وجود فتحة ضيقة في أعلى الصندوق لإدخال الناخب ورقة التصويت، وتعطى مسؤوليته لأحد مؤطري مكتب التصويت ويقف جنب الصندوق ولا يبتعد عليه، وكلما صوت ناخب يغلق الفتحة بورقة يؤشر عليها بكل صوت دخل الصندوق. وتزداد خطورة هذه المرحلة بتفشي ظاهرة التلاعب بإرادة الناخبين، عن طريق الإعتداء على صناديق الاقتراع بخطفها أو إتلافها، من أجل تحقيق أهداف ومقاصد مبيتة يترتب عليها غالبا إلغاء نتائج خاصة بمكتب التصويت مختطف منه الصندوق، لما يلحقها من تشكيك في نزاهتها²، فقد أولى المشرع عناية كبيرة لهذه المرحلة من خلال الضمانات التي تكفل السير الطبيعي لها حتى تعبر نتائجها عن الإرادة الحقيقية للهيئة الناخبة، وذلك بتجريم الإعتداء على صندوق الاقتراع يتضمن أوراق الانتخاب لم يتم فرزها

¹ - سعد ناصر المران المرجع السابق، ص.97.

² - طيفوري زاوي، المرجع السابق، ص.362.

بعد، وترتيب عقوبة جنائية صارمة، بموجب المادة 209 من ق ع م إ ، وتضاعف هذه العقوبة في حالة إرتكابها من طرف أحد المرشحين طبقا للمادة 223 من نفس القانون، وجرمت الكثير من التشريعات صور العديدة للجرائم الواقعة على صندوق الإقتراع قبل فرز الأصوات، سواء بإتلاف محتوى الصندوق أو حرقه أو كسره، إلا أن المشرع جرم صورة واحدة وهي خطف صندوق الإقتراع¹ ، وأحسن ما فعل لأن كلمة خطف شاملة لكل صور سابقة الذكر ، لأن الهدف من خطف الصندوق قبل الفرز هو إتلاف و تلاعب بمحتواه.

ويتحقق السلوك الإجرامي بمجرد القيام بفعل الخطف قبل فرز محتواه، ونقله من مكتب التصويت الموجود فيه إلى مكان آخر، وهذه الجريمة من الجرائم العمدية تستوجب القصد الجنائي العام، بعلم الجاني بتجريم فعل الإختطاف وإتجاه إرادته إلى القيان بفعل الإختطاف، ولم يشترط المشرع لتوقيع العقاب أن تتحقق النتيجة، وإنما يكفي لتوقيع العقاب أن يتم الإختطاف قبل فرز النتائج لخطورة الفعل المجرم على العملية الانتخابية ونزاهتها. عاقب المشرع كل من يقوم بخطف الصندوق بالحبس من خمس (05) إلى عشر (10) سنوات وبغرامة مالية من 100.000 دج إلى 500.000 دج، أي توقيع العقوبتين معا، أما في حالة تمت عملية الخطف من قبل مجموعة بإستعمال العنف، فعقوبة المقررة مشددة بالحبس من عشر (10) سنوات إلى عشرين (20) ، وبغرامة مالية من 500.000 دج إلى 2.500.000 دج، أي توقيع العقوبتين معا.

الفرع الثاني: الجرائم المتعلقة بالفرز وتبليغ المحاضر

تعتبر عملية الفرز أكثر مرحلة خطورة وتحتاج للدقة والتركيز، وعليه أغلب التشريعات قامت بتنظيم هذه المرحلة بشكل دقيق لضمان سلامة العملية الانتخابية. والفرز الأصوات (Vote Count) هو قيام المسؤولين عن الانتخابات بعد الأصوات بعد أن يدلي جميع الناخبين بأصواتهم، وتتطلب عملية فرز الأصوات من هؤلاء

¹ - خنتاش عبد الحق، المرجع السابق، ص ص. ص. 319/320.

المسؤولين، الدقة، السرعة، وضمان سلامتها ، وهو أيضا العملية التي تقوم على إفراغ الصناديق من بطاقات الإقتراع وتصنيفها وتحديد صحتها وعدّها وتحرير محضر بذلك، وتشهد هذه المرحلة العديد من الجرائم الانتخابية، تمس بعملية الفرز وتشمل جريمة العبث بأوراق الانتخاب وجريمة العبث بمحضر الفرز، أما الجرائم التي تمس تسليم المحاضر وهي جريمة عدم تسليم القائمة، جريمة عدم تسليم محاضر الفرز ، جريمة إساءة إستعمال القائمة. الجرائم المتعلقة بالفرز الأصوات : تتم عملية الفرز عن طريق تشكيل لجنة للقيام بمهام الفرز عملا بالمادة 49 من ق ع م إ ، والتي تتشكل من الناخبين المسجلين في نكتب التصويت يعينهم أعضاء مكتب التصويت ويعملون تحت رقابتهم، بحضور ممثلي المرشحين، وفي حالة عدم كفايتهم يمكن لأعضاء مكتب التصويت أن يشاركوا في العملية، ويبدأ بالفرز فور إنتهاء عملية التصويت بموجب المادة 48 من ق ع م إ¹ ، ونظرا لأهمية المرحلة و إرتباطها بنتائج العملية الانتخابية الفاصلة في إعلان الفائز، تكون عرضة كثير من التجاوزات عن طريق التعدي على الأوراق الانتخابية أو محاضر الفرز وتلاعب بمضمونها لفائدة مرشح معين.

وحماية لهذه المرحلة و تأمين نتائجها، جرم المشرع الأفعال التي تمس بصحة عملية الفرز في المادة 203 من ق ع م إ ، وكذلك في المادة 104 من ق ع، من خلال نص التجريم، بين المشرع الجرائم التي تطال عملية الفرز ، وحصرها في ثلاث جرائم، جريمة العبث بأوراق الانتخابية المعبر عنها ومحاضر الفرز، وجريمة تلاوة إسم غير الإسم المسجل، والتي نتعرض لدراستها بترتيب الوارد بنص التجريم.

- جريمة العبث بالأوراق الانتخابية ومحاضر الفرز والأوراق الانتخابية هي الأصوات المقترعة (Votes Cast) ، أو البطاقات التصويت المعبر عنها من قبل الهيئة الناخبة، أو أوراق الإقتراع المدلى بها التي أسقطت بشكل صحيح داخل صناديق الإقتراع، أما المحاضر

¹ - المادة 48 من القانون العضوي رقم 16/10، المنظم للإنتخاب، المذكور سابقا، ص.15.

الفرز (Protocol) وهو نموذج يستخدمه المسؤول عن مركز الاقتراع لمطابقة الأصوات المقترعة و تسجيل النتيجة الرسمية لإحصاء الأصوات، في كل مركز، ويتم إصاق نسخة عن هذا المحضر خارج مركز الاقتراع، ووضعه كذلك في متناول المرشحين والمراقبين والسلطة المستقلة.

يقع التعدي على محاضر الفرز وأوراق التصويت بهدف التأثير على نتائج الانتخابات، ويصيب هذا التعدي أوراق التصويت المعبرة عن إرادة الهيئة الناخبة، وذلك إما بالإختلاس، أو الإخفاء، أو الإتلاف لهذه الأوراق، إما بالزيادة فيها أو الإنقاص منها ، وتآثر هذه الأفعال مباشرة على صحة محاضر الفرز، فنفس صور التعدي الواقعة على الأوراق الانتخابية تقع على محاضر الفرز، وتصدر هذه الجريمة من قبل القائمين على الإدارة الانتخابية، كما قد تصدر هذه الجريمة من أحد الناخبين المكلفين من طرف رئيس مكتب التصويت بعملية الفرز، ويمكن أن تصدر من طرف رئيس مكتب التصويت أو أحد الأعضاء، أما المشرع العقابي أستعمل كلمة "كل مواطن" مكلف في الاقتراع بفرز بطاقات التصويت، والمواطن المقصود هنا المواطن الحائز على صفة الناخب، وكذلك يرى المشرع العقابي أن ترتكب هذه الأفعال من طرف الغير مستعملا عبارة جميع الأشخاص في المادة 105 من ق ع.

وتقوم جريمتي العبث بأوراق المعبر عنها ومحاضر الفرز على الفعل المجرم والنتيجة و العلاقة السببية بينهما، وقد عدد المشرع صور الفعل المجرم بإنقاص أو الزيادة فيهما أو تشوييهما، بحيث تصبح الأوراق غير صالحة للفرز، وفعل العبث بالأوراق الانتخابية غير مفرزة يؤثر مباشرة على صحة محاضر الفرز¹، تحقيقا لنتيجة معينة وهي دعم مرشح معين عن طريق حشو صناديق الاقتراع أي زيادة أوراق الانتخابية الخاصة بمرشح معين، أو الإنقاص أوراق الانتخاب الخاصة بمرشح معين، أو إتلاف الأوراق

¹- خنتاش عبد الحق، المرجع السابق، ص.334.

الانتخابية بهدف إلغاء نتائج مكتب معين، لتحقيق غاية مقصودة تتمثل في تغيير نتائج الفرز لصالح مرشح معين.

وهذه الجريمتين من الجرائم العمدية تستلزم القصد الجنائي العام والخاص المبني على العلم و الإرادة وتعتمد في تغيير الحقيقة النتائج، لصالح أحد المرشحين والإضرار بالآخر، ورتب كل من المشرع الانتخابي والعقابي نفسالعقوبة سالبة الحرية المشددة نظرا لخطورة هذه الأفعال، بالحبس من خمس (05) سنوات إلى عشر (10) سنوات، إلا أن المشرع الانتخابي أضاف عقوبة مالية، وبغرامة من 100.000 دج إلى 500.000 دج، وذلك بتوقيع كلا العقوبتين معا، كما عاقب المشرع الانتخابي جميع الأشخاص المرتكبون للأفعال المذكورة في المادة 104 من ق ع، بالحبس من ستة (06) أشهر على الأقل إلى سنتين (02) على الأكثر متبوعة بعقوبة تكميلية وهي الحرمان من حق الانتخاب أو الترشح لمدة سنة (01) على الأقل وخمس سنوات على الأكثر.

- جريمة تلاوة إسم غير الإسم المسجل في الورقة الانتخابية: تتم عملية الفرز من قبل الناخبين التابعين لمكتب التصويت معين والمعنيين من قبل رئيس مكتب التصويت، فيتم إفراغ محتوى الصندوق من قبلهم بحضور رئيس المكتب و أعضائه والمرشحون أو مندوبيهم، وتنتطق العملية بعد الأصوات الصحيحة وأبعاد الأوراق المتلفة أو البيضاء، وبعدها يقوم بفرز الأصوات الصحيحة و تحديد المعنيين بها، وذلك بفتح الورقة الانتخابية و إعلان إسم المرشح المكتوب فيها وهكذا حتى تحصى و تفرز كل الأصوات، وبمناسبة هذه العملية وخلالها يقوم القائم على الفرز بذكر إسم المرشح آخر غير ذلك المدون في الورقة الانتخابية.

إن مثل هذه الأفعال وتصرفات تأثر على صحة نتائج الفرز لصالح مرشح معين عن طريق صورة من صور التزوير، وذلك بإخفاء حقيقة لمن يعود الصوت ونسبه إلى مرشح آخر بقصد الغش في المحرر و التي من شأنها الإضرار بغير ، ويسمى التزوير

المعنوي القائم على جعل واقعة مزورة في صورة واقعة حقيقية¹، إن حماية ممارسة حق الانتخاب يستوجب معه حماية أصوات الناخبين التي أدلو بها في صندوق الانتخاب من أي مصادرة، والإخلال بهذه الحماية يمس مباشرة بنزاهة وشفافية الانتخابات.

لذا جرم المشرع كما ذكرنا سابقا كل صور الإجرام التي تمس بصوت الناخب، وقراءة إسم غير الإسم المكتوب في الورقة الانتخابية، صورة من هذه الصور، و مخاطب بهذه الجريمة هو القائم على عملية الفرز، إلا أن هذه الجريمة مستبعدة الحدوث نظرا لأن إحصاء الأوراق الانتخابية و فرزها خاصة ما تعلق بذكر إسم المرشح المدون عليها والذي لا فقط و إنما يسمع تفتح الورقة أمام الحضور ويتأكد لمن يعود الصوت.

وقد أقر لها المشرع نفس عقوبة العتب بالأوراق الانتخابية في نفس نص التجريم المادة 203 من ق ع م إ، وذلك بالحبس من خمس (05) سنوات إلى عشر (10) سنوات، وبغرامة من 100.000 دج إلى 500.000 دج، وذلك بتوقيع كلا العقوبتين معا.

الجرائم المتعلقة بتسليم المحاضر : إن الحماية الجزائية للعملية الانتخابية تستمر إلى غاية إعلان النتائج، وذلك بتدوين نتائج الفرز في محاضر، وبيان النسب التي تحصل عليها كل واحد من المترشحين، ونظرا لأهمية هذه المرحلة فقد تعرف بعض تجاوزات، لذا كفل لها المشرع حماية قانونية وجزائية، طبقا للمادة 207 من ق ع م إ، وقد بين المشرع الجرائم التي تنشأ عن هذه المرحلة، وهي جريمة الإمتناع عن تسليم القائمة الانتخابية البلدية، جريمة الإمتناع عن تسليم محاضر الفرز، جريمة إساءة إستعمال القائمة الانتخابية البلدية من طرف المرشح.

-جريمة الإمتناع عن تسليم القائمة الانتخابية البلدية أو إساءة إستعمالها من طرف المرشح: إن القوائم الانتخابية هي عبارة عن مجموعة من السجلات تضبط بمقتضاها أسماء

¹- قاسمي عز الدين، الضمانات القانونية لحماية الحق في الانتخاب في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2015، 2014، ص.145.

الناخبين التابعين للبلدية معينة¹، وقد يحدث و أن يتمتع أحد القائمين على العملية الانتخابية عن وضع هذه القوائم تحت تصرف الممثل المؤهل قانونا لكل مرشح ، أو أن هذا الأخير تحصل على هذه القائمة إلا أنه أساء إستعمالها، ففي هذه الحالة نكون أمام أفعال مجرمة قانونا، و أن القصد من وراء تمكين المرشحين من القوائم البلدية هو تركيز النتائج وجعل العملية الانتخابية أكثر شفافية، وحتى يتمكن المرشحون من ممارسة الرقابة عليها و مطابقتها مع النتائج.²

إلا أن المشرع إستعمل كلمة لأغراض مسيئة، وهي كلمة واسعة كان على المشرع تحديد صورها، حتى لا يفسر أي عمل على أنه إساءة في نظر أحد ومن وجهة نظر آخر غير ذلك.

و قد جرم المشرع هذه الأفعال بموجب المادة 207 سابقة الذكر، وهي من جرائم العمدية، تحتاج للقصد الجنائي العام والخاص، بحيث تتجه إرادة الجاني وهو القائم على العملية الانتخابية وغالبا ما يكون رئيس المكتب التصويت مع علمه بأحقية المرشح أو ممثله القانوني من حيازة نسخة من القائمة إلا أنه يتعمد حرمانه من حقه وذلك بهدف التهرب من فرض الرقابة عليها ومطابقتها مع النتائج المتوصل إليها. ويعاقب الجاني بحبس من سنة (01) إلى ثلاث (03) سنوات وبغرامة من 4000 دج إلى 40.000 دج، أي توقيع العقوبتين معا، مع إمكانية توقيع عقوبة تكميلية بحرمانه من حق الانتخاب أو الترشح لمدة لا تتجاوز خمس (05) سنوات، إلا أن فيما يخص جريمة إساءة إستعمال القائمة الانتخابية والتي ترتكب من طرف المرشح ، فقد ضاعف المشرع من العقوبة طبقا للمادة 223 من ق ع م إ.

- جريمة الإمتناع عن تسليم محاضر الفرز: تنص المادة 51 فقرة 1/2/4 و المادة 126 فقرة 1/3/5/6 من قانون الانتخاب على أنه يتم تدوين نتائج الفرز في محضر من ثلاث

¹- خنتاش عبد الحق، المرجع السابق، ص.342.

²- طيفوري زواوي، المرجع السابق، ص.376.

نسخ محرر بحبر لا يمحي، وتسلم نسخة منه مطابقة للأصل إلى الممثل المؤهل قانونا لكل مترشح مقابل وصل إستلام، وفي حالة إنشاء أكثر من مركز تصويت وبعد الفرز، يتم تجميع النتائج في محضر تركيز، وتسلم نسخة مطابقة للأصل من محضر الفرز ومحضر تركيز النتائج إلى الممثل المؤهل قانونا لكل مترشح، والهدف من هذا الإجراء هو فرض نوع من الرقابة على مرحلة إعلان النتائج و إضفاء عليها نوع من الشفافية والنزاهة مع الحد من عمليات الغش والتزوير الانتخابي ، إلا أنه يحدث أن يمتنع القائم على مكتب التصويت من تمكين الممثل المؤهل قانون لكل مرشح من محضر الفرز أو محضر تركيز النتائج، وهنا تقوم جريمة الإمتناع عن تسليم محضر الفرز من طرف رئيس مكتب التصويت، وهو الفعل المجرم في المادة 207 سابقة الذكر .

إن جريمة الإمتناع عن تسليم محضر الفرز من الجرائم العمدية، تتوفر على القصد الجنائي العام، فرئيس مكتب التصويت على علم بالتزامه وواجبه القانوني وعلى علم بتجريم فعل الإمتناع، إلا أن إرادته الحرة تتجه إلى إتيان الفعل المجرم، بهدف حرمان المرشح من مراقبة صحة المحضر ومطابقته مع قائمة الناخبين ونتائج الفرز، يستوجب توقيع العقاب الوارد في المادة 207 سابقة الذكر، بحبس من سنة (01) إلى ثلاث (03) سنوات وبغرامة من 4000 دج إلى 40.000 دج، أي توقيع العقوبتين معا، مع إمكانية توقيع عقوبة تكميلية بحرمانه من حق الانتخاب أو الترشح لمدة لا تتجاوز خمس (05) سنوات.

لقد أضفى المشرع حماية جزائية على كامل المراحل التي تمر بها العملية الانتخابية، بغية حماية إرادة الشعب وتوجهه، فهو مصدر الديمقراطية، إلا أن هذه الحماية تفاوتت من حيث العقاب ما بين التراخي في بعض الجرائم، وما بين التشديد في البعض الآخر، مما يساعد على زيادة في الإجرام الانتخابي خاصة مع التطور التكنولوجي المستجد، والذي دفع المشرع إلى إحداث تعديلات في قانون العقوبات، تستوجب على المشرع

الإنتخابي مواكبة هذا التعديل خاصة ضبط فضاء إعلامي جديد متمثل في فضاء التواصل الإجتماعي لما له من تأثير كبير على العملية الإنتخابية.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة ، التي تناولت الجرائم الانتخابية في التشريع الجزائري وفق آخر تعديل ، سعيا للوقوف على مدى فعالية القوانين المتعلقة بالانتخابات في كفالة انتخابات نزيهة تعكس الارادة الشعبية ، و أمام انتشار ظاهرة عدم الاهتمام السياسي في الفترة الاخيرة و يتجلى هذا من خلال تدني نسبة المشاركة في الانتخابات ، مما ادى بالمؤسس الدستوري الجزائري في التعديل الدستوري عام 2016 الى افراد مراقبة الانتخابات ، بفصل خاص في الفصل الثاني من الباب الثالث للدستور ، لكن رغم تلك التعديلات فان الانتخابات التشريعية الاخيرة ، اكدت على بقاء العزوف الذي اكدته تدني نسبة المشاركة في الانتخابات

إلا انه وفي ظل الظروف السياسية التي شهدتها الجزائر و الرفض الشعبي للوضع السياسي القائم في 22 فيفري، 2019، مما أدى المشرع الجزائري إلى اصدار قانونين عضويين ، احدهما يتعلق بتعديل جزئي للقانون العضوي 0-1 المتعلق بنظام الانتخابات تحت رقم 8-19 المؤرخ في 14 سبتمبر 2019 ، والآخر يتعلق باستحداث سلطة وطنية مستقلة للانتخابات ، و تم انشائها بموجب القانون العضوي 07-199 المؤرخ في 14 سبتمبر 2019 لتنظيم الانتخابات ، بدل من الاشراف عليها كما كان سابقا في الهيئة المستقلة لمراقبة الانتخابات

و من بين النتائج التي توصلنا إليها أيضا من خلال دراسة موضوع الجرائم الانتخابية في ظل التشريع الجزائري وفق آخر تعديل ، أن قانون الانتخابات الجزائري الاخير 08-19 (التعديل الاخير) يحتاج إلى بعض التعديلات التي اغفل عنها المشرع الجزائري و هي كالاتي :

لم يمس التعديل المواد المتعلقة بالجرائم الانتخابية وتم الابقاء على الجرائم السابقة المنصوص عليها في القانون العضوي 10-16 ، باستثناء استحداث المادة 207 مكرر والمادة 13 مكرر المتعلقة بتسليم نسخة من البطاقة الوطنية للهيئة الناخبة .

لم يجرم المشرع الجزائري العديد من الافعال و السلوكات التي تشكل اعتداء جسيما على حرية و نزاهة العملية الانتخابية وحسن سيرها، كما أن هناك مواد تحتاج الى تعديل ، لا سيما باستعمال الجناة للوسائل التكنولوجية و الاتصالات الحديثة .

أولاً: النتائج

- إن إنتصار القانون يكون بالكشف عن الجرائم بصفة عامة، مع الحرص على توقيع الجزاء مرتكبيها خاصة الجرائم الإنتخابية وبالرغم من أن هذه الأخيرة نادرة تبقى أيضا كذلك سياسة العقاب غير فعالة بما فيه الكفاية، وهذا ما يحمل على الإعتقاد أن قانونا للإنتخابات مهما بلغت دقة مقتضياته وحجم الضمانات التي يحيط بها العملية الإنتخابية بما في ذلك نهجه لسياسة جنائية صارمة وجازمة، لا يستطيع ضمان إنتخابات نزيهة وذات مصداقية، إذا لم يقترن كل ذلك بإرادة سياسية واضحة يصبوا من خلالها المشرع إلى تقادي سلبيات الإستحقاقات السابقة، وذلك من خلال تحمل الدولة لدورها كاملا في التصدي لكل الخروقات التي تطال العملية الإنتخابية وتخليها عن الإحتجاج بحيادها لتبرير عدم تدخلها في العملية الإنتخابية حين الإخلال بضوابطها.

كما أن للثقافة السياسية دور في ترسيخ لدى الفرد الحق في الإختلاف و إحترام الآخر والإيمان القوي بأهمية السلوك المستقيم، بالرغم من إيماننا أن تدخل عنصر البشري في أي عمل لا يعطيه المصداقية الكاملة ، وإنما أمر نسبي لتعلقه بمستوى الأخلاقي للفرد، إذ لا يمكن تجاهل أن تغيير التشريع وحده لا يؤدي حتما إلى تغيير السلوك، فالوضع الحالي يفرض على المشرع جانب آخر يصاحب التدخل التشريعي ألا وهو تطوير المفاهيم السياسية لدى كل من رجل السياسة و المواطن.

إن تراجع ثقة المواطن في الدولة وإعتقاده أنها عاجزة عن حمايته، ناتج عن شعور المواطن بالضعف في إمكانية استيفائه لحق المتابعة ضد مجرمي الشأن العام، ولربما يصبح لديه خلط بين الدولة وإنحراف القائمين، متى كانت حامية للفساد وحاضنة للمفسدين فيسقط لديه بالتالي الشعور بالإنتماء للوطن.

وبالتالي يمكن القول أن هذان العنصران هما قطبا العملية الانتخابية، فالسياسي عليه أن يدرك و يقتنع أن إنتمائه لا يمنحه إلا ما ينسجم مع مصلحة بلده في إطار المشروعية، و إحترام حقوق الآخرين على نحو يجعله يتقبل أن الذي يجب أن يتقلد المسؤوليات التمثيلية و السياسية هو من تسند إليه صراحة الإرادة الحقيقية للناخبين لما له من تأثير الإيجابي على المواطن الذي بأن له دورا مؤثرا في الحياة السياسية لبلده، مما يدفعه إلى الممارسة السياسية وممارسة حقه الإنتخابي، لأنه سينزع عنه حالة الإحباط الذي يصيبه مع كل إستحقاق إنتخابي من كثرت المشككين في مصداقيتها ، و يزيد من وعيه السياسي على نحو يستطيع معه أن يدرك دوره و أثره في بناء مجتمعه.

أن أهمية العملية الإنتخابية وضمان سلامة نتائجها وضرورة توفير الجو المناسب لإجرائها في إطار الشفافية والنزاهة يتطلب عدم التساهل أو التجاهل عدم المتابعة الجزائية ومنه الإفلات من توقيع العقاب على كل من خرق القانون سواء بصفة عمدية أو غير عمدية لأنه بمجرد إرتكاب الركن المادي تتحقق النتيجة التي تآثر على سلامة النتائج، خاصة وأن الجرائم الإنتخابية صنفت ضمن جرائم الخطر التي لا تستلزم حصول ضرر لقيام مسؤولية الجاني الجزائية إذ يكفي أن الإعتداء مس حق دستوري.

- إن المؤسس الدستوري عازم من خلال طرحه لمشروع التمهيدي لتعديل الدستور، واستحداث المحكمة الدستورية مكان المجلس الدستوري، على دعم السلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات من أجل التعاون على تجسيد وتعميق الديمقراطية الدستورية وترقية النظام الإنتخابي المؤدي لتداول السلمي والديمقراطي على ممارسة السلطة.

من خلال دراسة الجرائم الإنتخابية نلاحظ أن المشرع وعلى غرار جل التشريعات المقارنة لم يعطي تعريفا للجريمة الإنتخابية وأولى المهمة في ذلك إلى الفقه بإستثناء المشرع العراقي، كما خص جل الجرائم الإنتخابية بوصف جنحة.

لقد أضفى المشرع حماية جزائية على كامل المراحل التي تمر بها العملية الانتخابية، بغية حماية إرادة الشعب وتوجهه، فهو مصدر الديمقراطية، إلا أن هذه الحماية تفاوتت من حيث إفلات بعض الخروقات من التجريم، وإقرار العقاب ما بين التراخي في بعض الجرائم، وما بين التشديد في البعض الآخر، مما يساعد على زيادة في الإجرام الانتخابي خاصة مع التطور التكنولوجي المستجد.

- تمر العملية الانتخابية بمراحل عديدة بدءا من مرحلة التحضير مرورا بمرحلة الترشح والدعاية الانتخابية، ومن ثم مرحلة التصويت وانتهاء بمرحلة العد والفرز وإعلان النتائج، فمرحلة الترشح والحملة الانتخابية من المراحل الحيوية والمهمة التي تمر بها العملية الانتخابية، وتعتبر البداية الفعلية للعملية الانتخابية ومرحلة حاسمة وفاصلة بين الأعمال الممهدة للانتخابات ومرحلة التصويت.

برغم من أهمية الحملة الانتخابية ومكانتها في العملية الانتخابية، ونظرا لتأثير الكبير لتجاوزات ومخالفات لضوابط التي تحكمها، إلا أن المشرع أوقع عقوبات عشوائية في كثير منها غير متناسبة مع حجم الضرر وخطورة الفعل بإستثناء الأفعال التي تسيئ لرموز الدولة.

ثانيا: الإقتراحات

إنطلاقا من النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة، ولسد هذه الثغرات والقصور في قواعد وأحكام الحماية الجزائية للعملية الانتخابية وإعادة النظر فيها بصورة تواكب التطور الملحوظ في وسائل التطور التكنولوجي وضبطها لإضفاء حماية أكبر للفرد بالدرجة الأولى وأمن وسلامة الدولة بالدرجة الثانية، وهذه بعض الإقتراحات لعلى وعسى تفيد في ذلك.

العمل على زيادة الوعي السياسي لدى الفرد خاصة لدى الفئة الشباب، وذلك من خلال وضع تسهيلات لحث ومساعدة الشباب في خلق جمعيات وفضاءات يندمج من خلالها في الحياة السياسية خاصة الفئة الطلابية نظرا لأهمية الطبقة المتعلمة في صعوبة التعبير بها ومنه القضاء على العزوف الانتخابي.

- ضرورة وضع مصطلحات سياسية واضحة وبالمفهوم متطور مواكبة لتطور التكنولوجيا المشهود، مع تعديل نص المادة بتجريم هذه الأفعال مهما كانت الوسيلة المستعملة بما فيها وسائل التواصل الإجتماعي لما لها من تأثير سلبي وخطير على أمن البلاد خاصة إذا إرتبطت بحساسية الإنتخابات، مع التخلي عن مصطلح المخالفات واستبداله بمصطلح الجرائم الإنتخابية في كل من قانون الإنتخابات وقانون العقوبات، لما في ذلك من ردع وترهيب الذي تبعته هذه المصطلح ضرورة إعادة النظر في طريقة تسجيل ووضع القوائم الإنتخابية بما أن عملية التسجيل واجبة، من خلال طريقة مثلى تتمثل حسب رأينا في ربط تسجيل في القائمة الإنتخابية عند تقديم الفرد البالغ من العمر 18 سنة كاملة لطلب الحصول على بطاقة التعريف الوطني، عن طريق ملف إداري واحد يربط العمليتين، يعطي لبطاقة الناخب أهمية كبيرة في حياة الفرد مثلها مثل بطاقة التعريف الوطنية مع ضرورة مطالبة بها الفرد في كل الملفات الإدارية، مما يجبره على الممارسة السياسية بقوة القانون.

- ضرورة ترك مسألة النص على الجرائم الإنتخابية وتحديد الأفعال المشككة لسلوك الإجرامي الإنتخابي في قانون العقوبات، والإكتفاء بقانون الإنتخاب يحتوي ويعالج القواعد والأحكام المنظمة للموعد الإنتخابي، يعود إليه القاضي الجزائي في حالة تأكيد الخروقات غي صورة قاض الجزائي يحمي قانون الإنتخاب.

- على المشرع إعادة النظر في التقرير العشوائي للعقوبات والرفع منها في كلا العقوبتين، السالبة للحرية والغرامة مع إدراج العقوبة التكميلية في كل نصوص التجريم، بالنظر إلى خصوصية هذه الجرائم واختلافها عن باقي الجرائم العادية، لإرتباطها بمستقبل المجتمع ككل وليس الفرد، خاصة وأن مثل هذا التراخ والتهاون في حماية ضوابط الحملة الإنتخابية، يآثر سلبا على إرادة الناخبين وعلى العملية الإنتخابية ككل، فعلى المشرع إعادة النظر في كثير من العقوبات ورفع العقوبة السالبة للحرية وكذا الغرامة المالية خاصة بالنسبة لقبول التمويل الأجنبي والذي يمس بسيادة وأمن الدولة، كذلك الأمر بالنسبة لجرائم تجاوز الحد الأقصى

للإنفاق الإنتخابي فعلى المشرع إقرار جزاء لمخالفته ، والامر كذلك في وسائل الدعاية التجارية، فما الهدف من وراء حظرها دون أن يقرر لها جزاء.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

. الكتب: الكتب العامة:

- 1- أحسن بوسقيعة ، الوجيز في القانون الجنائي الخاص ، الجزء الثاني ، سنة 2003 ، ب ط،م ، د ، هـ ،
 - 2- العلمي عبد الواحد ، شرح القانون الجنائي المغربي - القسم العام - ، ط 2002 ، د.ن. النجاح.
 - 3- أندري هوريو ، القانون الدستوري و المؤسسات السياسية، الجزء الأول، ترجمة علي مقلد، مطبعة الأهلية للنشر و التوزيع، بيروت، ط سنة 1974.
 - 4- حماد صابر، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الجزء الأول، م فاس بريس ، سنة 2015/2016.
 - 5- علي حسن عبد الله الشرفي، الباعث و أثره في المسؤولية الجنائية- دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية ، الزهراء للإعلام العربي، م . حسان القاهرة، سنة 1986.
 - 6- مصطفى أوزيد فهمي، الوجيز في القانون الدستوري والنظم السياسية، د.ن. الهدى للمطبوعات الإسكندرية، سنة 1999.
 - 7- منصور رحمانى، الوجيز في القانون الجنائي العام، ب ط ، د ع ن، سنة 2006.
- الكتب المتخصصة:
- 1- إبراهيم بن داود الجرائم الإنتخابية بين البعدين الدولي والوطني ومقومات تحقيق النزاهة الانتخابية، د.ن. الكتاب الحديث، القاهرة، سنة 2013.
 - 2- أريك س. بيورنلوند ، ما وراء الإنتخابات الحرة والنزاهة - مراقبة الإنتخابات وبناء الديمقراطية - ، ترجمة نادية خيرى، ط 1 ، سنة 2013 ، م ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة.
 - 3- آريند لابهارت و من معه، أوراق ديمقراطية - الحكومات التمثيلية و آليات الإنتخاب، العدد 04، أوت 2005 ، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية.

- 4- الآن وول - أندرو أليس - أيمن أيوب - كارل دنداس - جورام روكامبي - سارا ستينو، تعريب أيمن أيوب، أشكال الإدارة الانتخابية (سلسلة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات) ، سنة 2006 ، ب. ط ، ب. د. ن.
- 5- الثقافة السياسية 2 الانتخابات ، الإيطار القانوني للانتخابات في مملكة البحرين ،معهد البحرين للتنمية السياسية ،سنة 2014
- 6- بشير علي باز ، المشاكل والجرائم الانتخابية للمرشح قبل إكتساب العضوية وبعد إكتسابها ،كلية الحقوق ،جامعة طنطا، مصر ، د. ن الكتب القانونية ، ب. ط ، سنة 2007.
- 7- بشير علي باز، الجرائم الانتخابية لأعضاء البرلمان كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة طنطا، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، ط 1 ، سنة 2015.
- 8- حسام الدين محمد أحمد الحماية الجنائية للانتخاب السياسي في مراحل مختلفة ،دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،سنة 2003.
- 9- حسام الدين محمد أحمد الحماية الجنائية للانتخاب السياسي في مراحل مختلفة ،دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،سنة 2003.
- 10- خيسوس أوروثكو - إينريكيث، تعريب أيمن أيوب أندرو إليس، آليات الفصل في النزاعات الانتخابية، العدالة الانتخابية،
- 11- خيسوس أوروثكو - إينريكيث، تعريب أيمن أيوب،العدالة الانتخابية (دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات)، ط سنة 2012، ب. د. ن.
- 12 - دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ط. 47.
- 13- سعد ناصر المران المواجهة القانونية والأمنية للجرائم الانتخابية - دراسة تحليلية للوضع التشريعي والأمني بمملكة البحرين ، سلسلة دراسات ، 2019 معهد البحرين للتنمية السياسية، ط. 1 سنة 2019.

- 14- صفوت العالم الدعاية الانتخابية، الموسوعة السياسية للشباب، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، د ن نهضة مصر ، ط1، يوليو 2007.
- 15- صلاح الدين فوزي، النظم والإجراءات الانتخابية، د.ن. النهضة العربية، مصر، سنة 1985.
- 16- ضياء عبد الله عبود، جرائم الحملة الانتخابية - دراسة في قانون إنتخاب مجالس المحافظات والأقضية والنواحي رقم (36) لسنة 2008 ، كلية القانون ،جامعة كربلاء.
- 17- فيصل عبد الله الكندري، أحكام الجرائم الانتخابية، دراسة في ضوء أحكام العقاب الواردة في القانون رقم 35 لسنة 1962 و تعديلاته بشأن إنتخابات مجلس الأمة الكويتي وفي القانون المصري والفرنسي، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي ، ط1 ،سنة 2000.
- 18- محمد حسن عبد السلام، جغرافية الإنتخابات - بين النظرية والتطبيق - ، ب د ط ، ب ددن ، سنة 2019.
- 19- ياسر حمزة تزوير الإنتخابات جريمة ضد الإنسانية دراسة تطبيقية على الإنتخابات المصرية، د. ن القاهرة، ط1، سنة 2011.
3. الأطروحات والرسائل الجامعية:
- أطروحات الدكتوراه:
- 1- أحمد بنيني، الإجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم القانونية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باننة، سنة 2005/2006.
- 2 - بليل نونة ،ضمانات حرية ونزاهة الإنتخاب، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم القانونية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية الحاج لخضر ، جامعة باننة 1 ،سنة 2018/2019.

3- جيمايي نبيلة، دور القضاء في حماية النظام الانتخابي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص النشاط الإداري والمسؤولية الإدارية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة سنة 2016/2017.

4- خنتاش عند الحق، الحماية الجزائية للعملية الانتخابية وفقا لقانون الانتخابات في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم - تخصص قانون كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، سنة 2019.

5- سماعيل لعبادي، المنازعات الانتخابية دراسة مقارنة لتجربتي الجزائر وفرنسا في الانتخابات الرئاسية والتشريعية أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2012/2013.

6- طيفوري زاوي، المسؤولية الجزائية عن الجرائم الانتخابية دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الجنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي الياصب، سيدي بلعباس، سنة 2015/2016.

7- علوي جعفر، علاقة قاضي الانتخاب بالقاضي الجنائي في مجال مكافحة الجرائم المرتبطة بالانتخابات، المجلة المغربية للإدارة المحلية و التنمية، سلسلة دراسات، عدد 59، نوفمبر 2004.

- مذكرات الماجستير:

1- بن لطرش البشير، المنظومة الدستورية والقانونية للإدارة الانتخابية في الجزائر، مذكرة مقدمة تكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص قانون دستوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2019/2014.

2- بن يطو سليمة، جريمة الرشوة في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته رقم 06/01، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، سنة 2012/2013.

3- سليم طواهري دور القضاء في إنتخابات المجالس المحلية في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في القانون الدستوري كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، سنة 2013/2014.

4- سهام عباسي ضمانات وآليات حماية حق الترشح في موثيق الدولية والمنظومة التشريعية الجزائرية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق، تخصص قانون دستوري ،كلية الحقوق والعلوم الإنسانية جامعة الحاج لخضر ، باتنة، سنة 2013/2014

5- قاسمي عز الدين، الضمانات القانونية لحماية الحق في الإنتخاب في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2014،2015.

- مذكرات الماستر:

1- بن يمينة سيد علي و سماتي يوسف، الجرائم المتعلقة بسير العملية الإنتخابية في ظل قانون رقم 16 10، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق، تخصص قانون جنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج ،البويرة ،سنة 2018.

2- الفاهم دنيا ،دور السياسة الجنائية في مكافحة الجرائم الإنتخابية ، بحث لنيل دبلوم ماستر ، كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية ظهر المهرارز فاس ،جامعة سيدي الله ، المغرب، سنة 2009/2010.

3- برحيجي أمال، الرقابة على العملية الإنتخابية المحلية، مشروع مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة سنة 2014/2015.

4- ثابتي سعيد، الجرائم الإنتخابية في التشريع الجزائري، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر حقوق تخصص إدارة ومالية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور ، الجلفة، سنة 2016/2017.

4. المقالات العلمية:

- الوافي سامي ، النظام الإنتخابي الجزائري ودوره في تعزيز الديمقراطية المحلية، مجلة الإجتهد
- القضائي، عدد 15 سبتمبر 2017 كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة المنار، تونس. -
بلقواس إبتسام، الآليات الإجرائية والمؤسسية لضمان حيادية الهيئة المكلفة بإدارة العملية
الإنتخابية في الجزائر ، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ، العدد الثاني ، ب
س، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عمار تليجي، الأغواط.
- بلقواس إبتسام، ضمانات الحياد في إدارة العملية الإنتخابية - دراسة تحليلية لأحكام
القانون العضوي رقم 10-16 - مجلة الدراسات وبحوث القانونية، العدد التاسع، جوان
2018. بن داود براهيم المعايير الدولية للنزاهة الإنتخابية ومدى تحقق البناء الديمقراطية
،مجلة دفاتر السياسية والقانون عدد خاص، أفريل 2011
- بن زحاف فيصل، الرقابة القضائية على العملية الإنتخابية ضمانة للشرعية الديمقراطية،
أشغال الملتقى الوطني حول الرقابة على العملية الإنتخابية على ضوء التعديلات الدستور
لسنة 2016"، مجلة القانون المجتمع والسلطة مجلد 08 ، عدد، 01 ، منشور ،سنة
2019.
- بن عطية لخضر - هلوب حفيظة، الموازنة بين تامين القواعد القانونية المنظمة للسلطة
المستقلة للإنتخابات ومأخذ ممارستها العملية المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية،
المجلد الرابع، العدد الأول، سنة 2020.
- بوقرن توفيق، ضوابط الدعاية الإعلامية للأحزاب السياسية خلال الحملات الإنتخابية في
الجزائر، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية
،جامعة عمار تليجي، الأغواط، المجلد 02، العدد الثالث، ب س،.
- بومصباح كوسيلة، الرقابة على دستورية القوانين والقوانين العضوية المتعلقة بالإنتخابات

وأثرها على صحة العملية الإنتخابية في الجزائر ، مجلة العلوم السياسية والقانون ، المجلد 02، العدد 07 فبراير 2018، المركز العربي الديمقراطي لدراسات الإستراتيجية الإقتصادية، ألمانيا، برلين.

- توفيق بوقرن، الضمانات الدستورية والقانونية لنزاهة عملية التسجيل في القوائم الإنتخابية في الجزائر ،مجلة العلوم الإجتماعية المجلد 15 ، العدد 28 ، سنة 2018، جامعة سطيف - حسن مصطفى البحري، جرائم الإنتخابات وعقوباتها في التشريع السوري (دراسة تحليلية) ،مجلة جامعة البعث ، سوريا، المجلد 40 ، العدد 5 ،سنة 2018.

- حنان خديري، الحماية الجزائية للمسار الإنتخابي أثناء مرحلة التصويت، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، جامعة قسنطينة، الجزائر، المجلد 33 عدد 03، سنة 2019. خليف مصطفى ،الرقابة القضائية على العملية الانتخابية على ضوء القانون العضوي رقم 16-10 المتعلق بالانتخابات ،مجلة الحقوق والعلوم الانسانية المجلد العاشر، العدد الأول، سنة 2017 .

- رشيد عتو، رقابة السلطة المستقلة للإنتخابات في الجزائر ضمانة لنزاهة الإختابات "إنتخاب رئيس الجمهورية نموذجا"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 06، العدد 01، سنة 2020.

- رملي شهرزاد، الإعلام الجديد و رقمنة الحملات الإنتخابية مجلة آفاق للعلوم ،المجلد 05، العدد 02، سنة 2020 .

- شاكرا العاني ، تحديد الجرائم السياسية ، مجلة القضاء و القانون العدد 94، سنة 1968. - شريط وليد ،الرقابة القضائية كضمانة لتجسيد الضوابط القانونية للعملية الإنتخابية، دراسة على ضوء القانون العضوي 16/10 المتعلق بنظام الإنتخابات"، مجلة دراسات وأبحاث ،المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية العدد 28، سبتمبر 2017.

- شعيب محمد توفيق الحماية الجنائية للحملة الإنتخابية النيابية في الجزائر، مجلة المفكر، ع السابع عشر، جوان 2018 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

- شلالي رضا، السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في الجزائر - العملية الانتخابية من هيئات الرقابة إلى سلطة التنظيم والإشراف مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد الخامس، العدد الأول، مارس 2020 ، جامعة مزيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
- صالح أحمد الحجازي - علي محمد الدباس، دور الحماية الجزائرية للانتخابات في تعزيز النظام النيابي الديمقراطي، مجلة جامعة تكريت للحقوق المجلد 03، العدد 29، السنة 08، سنة 2016.
- طارق رشيد الرقابة القضائية على العملية الانتخابية في الجزائر : دراسة قانونية - سياسية على ضوء قانون الانتخابات رقم 12-01، المدرسة العليا للعلوم السياسية، منشور على المنصة الإلكترونية للمجلات العلمية الجزائرية.
- طيفوري زاوي، جريمة الرشوة الانتخابية دراسة مقارنة، مجلة المحامي، منظمة المحامين سيدي بلعباس السنة التاسعة عدد 08 سبتمبر 2017، منشورات دار المحام، سيدي بلعباس.
- عبد الجليل مفتاح - عزيزة شبري، الجريمة الانتخابية دراسة تأصيلية مقارنة مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 37/36، نوفمبر 2014.
- عبد الحق مزردى ضمانات إستقلالية أعضاء الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات في ضوء النظامين الجزائري والتونسي مجلة الإجتهد القضائي، العدد 16، مارس 2018 ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة شيخ العربي تبسي.
- عبد الحكيم أمجد أرويحة ، الانتخاب كوسيلة لإسناد السلطة ، مجلة البحوث القانونية السنة الثالثة، العدد الأول ، أكتوبر 2015 ، كلية القانون ، جامعة مصراتة ليبيا.
- عبد الرحمان فطناسي - شاوش حميد، دور الرقابة على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تجسيد الديمقراطية وضمان نزاهة العملية الانتخابية في التشريع الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية - السياسية والاقتصادية، المجلد 57 العدد 02، سنة 2020.

- قدور ضريف، السلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات - نظامها القانوني - مهامها وتنظيمها، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 13 جانفي 2020، جامعة عباس لغرور، خنشلة.
- محمد الفاضل، الجريمة السياسية و ضوابطها ، مجلة القانون العدد 43/44، ديسمبر. 1961
- محمد حمودي، تفسير النصوص القانونية في القضاء الدستوري الجزائري، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية ، المجلد 08 ، العدد 05، سنة 2019.
- محمد حمودي رقابة القضاء الإداري على الطعون الإنتخابية في الجزائر، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 05، العدد 01، سنة 2019 ، مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- محمد علي سالم - إسرائ محمد علي الجرائم الماسة بالدعاية الإنتخابية ،مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد 25.
- محمد نعرورة، نظام الحملة الإنتخابية في التشريع الجزائري مجلة العلوم القانونية، ع(3)، جوان 2011 معهد العلوم القانونية والإدارية المركز الجامعي بالوادي.
- مزياني فريدة الرقابة على العملية الإنتخابية
- منتدى الجلفة، الجرائم الإنتخابية.
- ناصر صولة، الدعاية الإنتخابية وأحكامها على ضوء القانون العضوي رقم 16/10، مجلة العلوم الإجتماعية العدد 24 جوان، سنة 2017.
- نونة بليل، علاقة قاضي الإنتخاب بالقاضي الجنائي في المادة الإنتخابية ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد السابع، سبتمبر 317.
- هشام الوازيكي، دور القاضي في إنجاح المسلسل الانتخابي، مجلة المحاكم الإدارية، منشورات جمعية نشر المعلومة القانونية و القضائية، أكتوبر 2005.
- يسري عوض، منتدى المحامين العرب، ماهية الجريمة وتأصيلها الشرعي والقانوني.

- يوسفات علي هاشم، دور القضاء في ضبط العملية الإنتخابية بالجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10، عدد 01، سنة 2017، جامعة غرداية.

5. الملتقيات العلمية:

- باقر نجار، العملية الإنتخابية في مملكة البحرين ، ندوة ، معهد البحرين للتنمية السياسية سنة 2014.

- بن حداد هشام - بن شراب إبراهيم ، الرقابة الحزبية على نزاهة العملية الإنتخابية بالجزائر - الإنتخابات المحلية 23 نوفمبر 2017 نموذجا - ، أشغال الملتقى الوطني حول "الرقابة على العملية الإنتخابية على ضوء التعديلات الدستور لسنة 2016، مجلة القانون المجتمع والسلطة، مجلد 08 عدد 01 ، منشور ،سنة 2019.

- بن شناف منال - عطوي مريم جريمة الرشوة الإنتخابية في التشريع الجزائري وفق آخر تعديلاته، يوم دراسي متعلق بحق الإنتخاب في الجزائر بين المعايير الدولية والضمانات الدستورية الجديدة، م . 11/05/2018 ، مجلة القانون والأعمال.

- بوضياف عمار، مناقشة المشروع التمهيدي لتعديل الدستور ماي 2020، المحكمة الدستورية، منشور على صفحة الفايسبوك الصفحة الرسمية لكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة يحي فارس المدينة، بتاريخ 20/06/2020.

- حسينة شرون ، دور الإدارة المحلية في مراقبة العملية الإنتخابية "المراحل التحضيرية" ، مجلة الإجتهد القضائي العدد السادس الملتقى الدولي الخامس حول : " دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية " ، المنعقد يومي 03/04 ماي 2009 ،مخبر أثر الإجتهد القضائي على حركة التشريع ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، بتنسيق مع جمعية هاسن صيدل.

- رافايل لوبيز بينتور، مراقبة الإنتخابات - المبادئ والممارسات - ملتقى الإدارات الإنتخابية في الدول العربية (جامعة الدول العربية - الأمم المتحدة)، القاهرة، 9-11 ماي

2016. سعد شهاب، المخالفات والجرائم الإنتخابية، ندوة منعقدة بتاريخ 27/05/2014، معهد البحرين لتنمية السياسية، سنة 2014.

- صام إلياس، إعلان ونشر نتائج الإنتخابات- قراءة في تطور ممارسة المجلس الدستوري بمناسبة إنتخابات نواب المجلس الشعبي الوطني في 04 ماي 2017-، أشغال الملتقى الوطني حول الرقابة على العملية الإنتخابية على ضوء التعديلات الدستور لسنة 2016"، مجلة القانون المجتمع والسلطة، مجلد 08، عدد 01، منشور، سنة 199.

- علي الصاوي، ديمقراطية الإنتخابات ..إدارة أم إرادة؟، أشغال ملتقى الديمقراطية والإنتخابات في العالم العربي، الطبعة الأولى، منشور، المنظمة العربية لحقوق الانسان، القاهرة، سنة 2014.

- فايزة جروني - أسامة قيطوبي، السلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات في الجزائر - تنظيم وصلاحيات، الملتقى الدولي العاشر القضاء والدستور - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، 08-09 ديسمبر 2019.

- نصر الدين بوسماحة، توسيع صلاحيات الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الإنتخابات: خطوة إضافية نحو تعزيز نزاهة وشفافية العملية الإنتخابية، أشغال الملتقى الوطني حول"الرقابة على العملية الإنتخابية على ضوء التعديلات الدستور لسنة 2016"، مجلة القانون المجتمع والسلطة، مجلد 08 عدد 01، منشور، سنة 2019.

6 . معجم المصطلحات السياسية:

- ياسر العلوي، معجم المصطلحات السياسية معهد البحرين للتنمية السياسية، سنة 2014.
النصوص القانونية:

- الدستور:

1- القانون رقم 16-01 مؤرخ في 06 مارس 2016 يتضمن تعديل الدستور، ج.ر، عدد 14، الصادر في 07 مارس 2016.

- النصوص التشريعية:

- 1- الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08/06/1966، ج ر، ع48، المؤرخة في 10/06/1966، يتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل و المتمم.
- 2 الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 08/06/1966، ج ر، ع49 المؤرخة في 11/06/1966 المتضمن قانون العقوبات.
- 3- الأمر رقم 75-47 المؤرخ في 17/06/1975، ج ر، ع53، المؤرخة في 04/07/1975، المعدل والمتمم للقانون العقوبات.
- 4- الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26/09/1975، جر، عدد 78، المؤرخة في 30/09/1975، المتضمن القانون المدني.
- 5- قانون رقم 82-04 المؤرخ في 13/02/1982، ج ر، عدد 07، المعدل والمتمم للقانون العقوبات.
- 6- الأمر 97-07 المؤرخ في 06/03/1997 يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام للإنتخابات، ج ر، ع 12، المؤرخة في 06/03/1997
- 7- قانون رقم 05-10، المؤرخ في 20/06/2005، ج ر، عدد 44. المعدل والمتمم لقانون المدني.
- 8 قانون 06-01 المؤرخ في 20/02/2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج ر، عدد 14، سنة 2006، المؤرخة في 08/03/2006.
- 9- القانون العضوي رقم 12-01 المؤرخ في 12/01/2012 يتعلق بنظام الإنتخابات، ج ر، ع الأول، مؤرخة في 14/01/2012
- 10- القانون العضوي رقم 16-10 المؤرخ في 25 أوت سنة 2016 يتعلق بنظام الإنتخابات، ج. ر. ج. د. ش. العدد 50
- 11- القانون العضوي رقم 16-11 المؤرخ في 25 أوت 2016، المتعلق بالهيئة المستقلة لمراقبة الإنتخابات، ج. ر. عدد 50.

- 12- المرسوم التنفيذي رقم 17-118 المؤرخ في 22/03/2017 المحدد لكيفيات تمويل الحملات الإنتخابية، ج ر ، ع 19، المؤرخة في 26/03/2017.
- 13- النظام المؤرخ 12/05/2019 الذي يحدد قواعد عمل المجلس الدستوري، ج ر، العدد 42، المؤرخة في 30/06/2019.
- 14- القانون العضوي رقم 19-07 المؤرخ في 14/09/2019، المتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات، ج ر ، عدد 55 المؤرخة في 15/09/2019.
- 15- القانون العضوي رقم 19/08 المؤرخ في 14/09/2019 ج ر ، عدد 55، المؤرخة في 15/09/2019، يعدل ويتمم، القانون العضوي رقم 16/10، المتعلق بنظام الإنتخاب.
- 16- رأي رقم 01 /ر. ق. ع /م.د/19 مؤرخ في 14/09/2019، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بالسلطة الوطنية للإنتخابات لدستور، ج ر، العدد 55، المؤرخ. 15/09/2019.
- 17- رأي رقم 02 /ر. ق. ع م د / 19 مؤرخ في 14/09/2019 يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم 16/10 المؤرخ في 25/08/2016 والمتعلق بنظام الإنتخابات للدستور، ج ر ، العدد 55 المؤرخ 15/09/2019.
- 18- مداولة المجلس الدستوري المؤرخة في 17/10/2019، ج ر ، العدد 65، المؤرخة 24/10/2019 المعدلة والمتممة لقواعد عمل المجلس الدستوري .
- 19 قانون رقم 20-06 مؤرخ في 28/04/2020، ج ر، عدد 25، المؤرخة في 29/04/2020 ، يعدل و يتمم الأمر رقم 66-156 ، 1966، المتضمن قانون العقوبات.
- 20- المشروع التمهيدي لتعديل الدستور ، عرض الأسباب ، ماي 2020.

- www.iasj.net
- .www.afak-revues.net
- https://www.kutub-pdf.net
- www.asjp.cerist.dz
- www.ina-elections.dz
- www.mohamoon.com
- www.wshamra.net
- www.bipd.org
- https://www.asjp.cerist.dz
- www.aceproject.org
- www.googleapis.com
- https://www.ihec.iq/ihecftp/Research-and-Studies/Electronic-Library57/pdf
- www.aljazeera.net
- https://www.ina-elections.dz/index.htm 1
- https://www.idea.int/uid
- https://wwwihec.iq/ihecftp/Research-and-Studies/Electronic-Library57/pdf
- www.Droitentreprise.com
- www.ndi.org
- www.iraqdemocracyinfo.org

المراجع باللغة الأجنبية

1. باللغة الفرنسية:

–Jacques Borricand, Droit pénal, MASSON ET CIE, Edition, Paris, 1973, p.47.

2. باللغة الإنجليزية

–Nathalie Sleimane, Election Terminology, National Democratic Institute for International Affairs, 2009, p07.

الفهرس

إهداء

شكر

| | |
|---------|---|
| 01..... | مقدمة..... |
| 07..... | الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للجرائم الانتخابية |
| 08..... | المبحث الأول: ماهية الجريمة الانتخابية. |
| 08..... | المطلب الأول: مفهوم الجريمة الانتخابية وأركانها |
| 09..... | الفرع الأول : تعريف الجريمة الانتخابية..... |
| 10..... | الفرع الثاني: أركان الجريمة الانتخابية |
| 13..... | الفرع الثالث : أركان الجريمة الانتخابية..... |
| 17..... | المطلب الثاني : أنواع الجرائم الانتخابية وطبيعتها..... |
| 18..... | الفرع الأول: أنواع الجرائم الانتخابية..... |
| 20..... | الفرع الثاني: الطبيعة القانونية للجريمة الانتخابية..... |
| 23..... | المبحث الثاني: آليات الرقابة على العملية الانتخابية..... |
| 25..... | المطلب الأول : الرقابة الإدارية والحزبية والقضائية على العملية الانتخابية |
| 26..... | الفرع الأول: الرقابة الإدارية والحزبية |
| 36..... | الفرع الثاني: الرقابة القضائية..... |
| 48..... | المطلب الثاني : الرقابة الدستورية على العملية الانتخابية |
| 50..... | الفرع الأول: السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات..... |
| 56..... | الفرع الثاني رقابة المجلس الدستوري..... |

| | |
|----------|---|
| 63..... | الفصل الثاني: تحديد الجرائم الانتخابية وفقا لمراحل العملية الانتخابية |
| 64..... | المبحث الأول : الجرائم الانتخابية الماسة بالمرحلة التمهيديّة للعملية الانتخابية . |
| 65..... | المطلب الأول: الجرائم الانتخابية المتعلقة بإعداد ومراجعة القوائم لإنتخابية |
| 66..... | الفرع الأول: جرائم القيد في الجداول الانتخابية |
| 73..... | الفرع الثاني: جرائم ضبط القوائم الانتخابية والوثائق المرتبطة بها |
| 79..... | المطلب الثاني: الجرائم الانتخابية المتعلقة بمرحلة الترشيح والحملة الانتخابية |
| 80..... | الفرع الأول: جرائم الترشيح |
| 84..... | الفرع الثاني: الجرائم التي تتخلل الحملة الانتخابية. |
| 99..... | المبحث الثاني: الجرائم الانتخابية المتصلة بمرحلة التصويت والفرز |
| 100..... | المطلب الأول: الجرائم الانتخابية المتعلقة بمرحلة التصويت |
| 101..... | الفرع الأول: جرائم الإخلال بتنظيم مرحلة التصويت و التصويت غير مشروع |
| 105..... | الفرع الثاني : جرائم التأثير على حرية التصويت. |
| 114..... | المطلب الثاني: الجرائم الانتخابية المتعلقة بمرحلة فرز الأصوات |
| 115..... | الفرع الأول: جريمة خطف صندوق التصويت |
| 116..... | الفرع الثاني: الجرائم المتعلقة بالفرز وتبليغ المحاضر |
| 125..... | خاتمة |
| 132..... | قائمة المراجع |

ملخص مذكرة الماستر

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة مختلف المسائل المرتبطة بحماية الجزائرية للعملية الانتخابية في الجزائر على ضوء آخر التعديلات التي مست الإطار التشريعي المنظم لها، من أجل الإجابة على إشكالية موضوع الدراسة، وهل نجح المشرع الجزائري من خلال سياسته الجنائية في إحصاء جل التجاوزات والخروقات والإنتهاكات والإعتداءات المصاحبة لمختلف المراحل العملية الانتخابية، ومنه مكافحة الجريمة الانتخابية، وفيما تمثلت هذه الأفعال، وماهي الآليات والضمانات المكفولة قانونا لضمان نزاهة وسلامة العملية الانتخابية عاشت الجزائر مؤخرا ظرفا إستثنائيا مس الإستقرار السياسي للدولة، شهدت من خلاله تصعيدا شعبيا ينادي بإسقاط نظام الحكم، في مشهد يوحي بالوعي السياسي للمواطن حتى وإن كانت إستفاقة متأخرة، ساهمت في بروز مفاهيم الإنتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي لبناء دولة الحق والقانون.

لذلك فإن أهمية السياسة الجنائية للمشرع الانتخابي تبرز على مستوى مكافحة الجرائم الانتخابية بالنظر إلى أنها تعبير عن دولة القانون، بل أكثر من ذلك هي تعبير عن العلاقة والديمقراطية بين موضوع القانون والحريات العامة مادام أنها تتغذى من إيديولوجية السلطة تتموقع في أكبر مهام جهاز الدولة، حيث لا تقتصر على حماية النظام العام والأمن بل تمتد لتشمل إحترام الحريات الفردية.

الكلمات المفتاحية:

1/ الجرائم الانتخابية . 2/.. الرقابة 3/ العملية الانتخابية 4/. التصويت 5. العملية الانتخابية

Abstract of The master thesis

Við höfum reynt í gegnum þessa rannsókn að takast á við hin ýmsu atriði sem tengjast refsivernd kosningaferlisins í Alsír í ljósi nýjustu breytinga sem höfðu áhrif á lagaumgjörðina sem skipulagði það, til að svara því erfiða viðfangsefni rannsóknarinnar, og hvort Alsírsku löggjafanum tókst með glæpastefnu sinni að telja flest af misnotkun, brotum, brotum og árásum sem fylgdu hinum ýmsu stigum kosningaferlisins, þar með talið baráttunni gegn kosningaglæpum, og hverjir eru þessir gjörðir táknaðir og hver eru fyrirkomulag og ábyrgðir. tryggt með lögum til að tryggja heiðarleika og öryggi kosningaferlisins. Pólitískt líf borgarans, jafnvel þótt það væri seint vaknað, stuðlaði að því að hugtökin lýðræðisleg umskipti og pólitískar umbætur urðu til til að byggja upp réttar- og réttarríki.

Því er mikilvægi refsistefnu kosningalöggjafans áberandi í baráttunni gegn kosningaglæpum, þar sem hún er tjáning á réttarástandi, frekar en að hún sé tjáning á sambandi og lýðræði milli þjóðanna. viðfangsefni laga og almannafrelsis svo framarlega sem það nærast af þeirri valdshugsjón sem er sett í mikilvægustu verkefni ríkisvaldsins þar sem það á ekki við. .

lykilorð:

1/ Kosningaglæpir. 2/.. eftirlit 3/ kosningaferlið 4/. Atkvæðagreiðsla 5/ Kosningaferli